مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي

1

سلسلة الفكر الإيراني المعاصر

التنمية الثقافيّة

في المجتمعات الإسلاميّة

الحالة الإيرانية نموذجاً

محمد جواد أبو القاسمي

بالإشتراك مع
مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية

تنمية الثقافة الدينية
الحالة الإيرانية نموذجاً

محمد جواد أبو القاسمي

تنمية الثقافة الدينية
الحالة الإيرانية نموذجاً

المؤلف: محمد جواد أبو القاسمي
الكتاب: تنمية الثقافة الدينية ـ الحالة الإيرانية نموذجاً
الترجمة: حيدر نجف
المراجعة والتقويم: حسين قبيسي
الإخراج: هوساك كومبيوتر برس
تصميم الغلاف: منذر حمزة

الطبعة الأولى: بيروت، 2007

Mohammad Jawad Abolkasemy,
Tanmiat thaqafah

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
Center of civilization
for the development of Islamic thought
بناية الصبّاح ـ شارع السفارات ـ بئر حسن ـ بيروت
هاتف: 826233 (9611) ـ فاكس: 820387 (9611)
Info @ hadaraweb.com
www. hadaraweb.com

فهرس الكتاب

مـدخـل

الهدف الذي نبتغيه من وراء دراسة «تنمية الثقافة الدينية في مجتمعاتنا الإسلامية» ليس مجرد الدراسة النظرية أو الترف الفكري واستعراض النظريات، فأقصى ما يمكن أن تفعله مثل هذه الدراسة هو أن تحرّك التفكير ضمن دائرة ضيقة فقط، ليعود بعد ذلك إلى الخمود والركود.

إنما تصبح دراسة «تنمية الثقافة الدينية وتأثيراتها الفاعلة» ذات قيمة وفاعلية وجدوى، حينما يراد لها أن تضطلع بأعباء المسؤولية وأن تتحوّل إلى حركةٍ ونبضٍ حيّ يتوخى تغيير واقع مجتمعاتنا الإسلامية المتخلفة، إلى واقع حضاري مزدهر مادياً ومعنوياً

لكي تكون التنمية الثقافية الدينية فاعلة وهادفة، لا بدّ من جعلها قادرة على أن تصوّر الواقع على حقيقته وكما هو تماماً، بعقباته وأمراضه وتحدياته وإشكالاته، ومن دون زيادة أو نقصان، أي من دون تزوير ولا تحوير.

معنى ذلك، أن تراعي الدراسة جانب الدقة والأمانة، وأن تتوخى أسلوب البحث العلمي والمحاكمة النزيهة والموضوعية في فهم الواقع وإدراكه، وأن تعتمد المنهج الاحصائي والاستبيان والأصول العلمية

الصحيحة في بحوثها، ولا سيما في مجال التحليل والاستنتاج والتقييم.

يحتاج عالمنا الإسلامي اليوم إلى قراءة علمية تقوم على استراتيجية في النظر، وإلى تغيير واقعه المُعاش وتحسينه على جميع صُعد الحياة، ولا سيما على صعيد الثقافة الدينية، لتصبح قادرة على مواجهة المشكلات الصعبة والتحديات الدولية الراهنة التي يمكن ان تستفيد منها أمّتنا وتغني حضارتها وتنتفع بها للوصول إلى أهدافها المنشودة، في مجال التقييم الصحيح لتطور الأحداث والتجارب ومحاكمتها، ثم إلى القبول بها أو رفضها، وفق ما يقتضيه الأمر.

الدراسة التي بين يديك أيها القارئ، هي مقدمة ومحاولة أولية لاستكشاف أبعاد الثقافة الدينية وآفاقها الجديدة، في مجال تطبيق الشريعة الإسلامية في إيران، والسعي إلى أسلمة مرافق الدولة والمجتمع، بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، بقيادة الإمام الخميني(قده) والسيد القائد الخامنئي (حفظه الله). هذه الثورة التي طرحت، وللمرّة الأولى، تطبيق الإسلام، مستنهضةً الأمة لتستلهم، من جديد، ثقافتها الدينية، بغية الانتقال بالإسلام من حيّز الطقوس والشعارات إلى حيّز العمل والتطبيق في كل مجالات الحياة.

يتميّز هذا الكتاب بقراءة علمية استقرائية، تفيد كل من ينهض إلى تحمّل مسؤولية تنفيذية أو أعباء قيادة إسلامية، وكل مفكر أو مثقف مسلم. وهو دعوة إلى كل مخلص، للتدبّر والعمل من خلال منظور الثقافة الإسلامية المعاصرة، على أنها وحدَها الطريق المرتجى، وبداية مسيرة جديدة مستنيرة لهذه الأمة وشعوبها، في كل موقع أو بقعة من بقاع العالم، بحول الله.

غاية هذا الكتاب هي وصف حال المجتمعات الإسلامية (ايران نموذجاً) في صورتها الكلية، ومصارحة أبناء هذه المجتمعات بهذه

الصورة، كخطوة أولى في تتبّع مسيرة الأمة عبر التاريخ، من أجل دراسة القضايا المحورية الأساسية التي أفضت بها إلى ما انتهت إليه من حال، وحتى يمكن للمصلحين المخلصين التماس أسباب العافية وعلاج المسلم الفرد والأمة المسلمة، وأسلمة مرافق الحياة جميعاً.

يأمل هذا الكتاب في تحقيق تلك الغايات الكبرى، وفي تأصيل النظرة الكلية في ثقافة المسلم، ودفع أبناء الأمة الإسلامية إلى النظر الجذري الأصيل في قضايا تخلّف الأمة، وتدهورها، ومعاناتها، ومناقشة كل هذه التحديات، بالأناة والجد والدقة والتجرد والموضوعية، لمعرفة أسباب المرض ووصف العلاج.

لا ينقص أمتنا الإسلامية اليوم، لا الموارد ولا الإمكانات ولا القيم، لكن ينقصها المنهج الثقافي السليم. وتكمن علة هذا النقص في ما انتهى إليه خلل الفكر والمنهج، واختلال الرؤية الثقافية والحضارية، وفساد التربية الإسلامية، وانهيار مؤسسات الدولة والمجتمع، حتى أصبحت الأمة فرقاً وأفراداً هم في نفوسهم، أشبه بذلّة العبيد في خوفهم وعجزهم وانصياعهم إلى عون أعدائهم على أنفسهم.

يهدف هذا البحث ـ وغيره من الأبحاث التي ستصدر تباعاً ـ إلى صرف اهتمام مفكّري الأمة الإسلامية نحو النظر نظرة كليّانيّة وعلمية تحليلية، جسورة ومنضبطة، بغية الوصول إلى الواقع المنشود، عبر الإصلاح، فلا تبقى الحلول متعارضة، ولا تُمنى بالفشل الجهود المبذولة بإخلاص.

ومثل هذه الأبحاث تهدف أيضاً إلى أن تعين على استرداد الفرد المسلم هويته وقدرته على التفكير الواقعي والخلاق، وأن تساعد الأمة على استعادة طاقتها ودورها الرائد، وإعادة بناء ثقافتها ومنهجها العلمي التربوي، وأنظمتها الاجتماعية، وأن تصحح مسار الحضارة الإنسانية

المعاصرة ـ ذات البعد الأحادي المادّي ـ في نفسها، وفي العالم من حولها، وأن تضع حداً لما تتخبط فيه دول العالم اليوم من أوهام ومخاطر تهدد الوجود الإنساني والحضاري بالفناء و الدمار.

غاية هذا الكتاب والكتب التي ستصدر بعده تباعاً، هي التأكيد على أن المشكلة هي مشكلة الأمة تأهيلها وإعدادها الفعلي لتبوُّء موقع القيادة الحضارية، وهي ليست قضية حكم أو بلد أو حزب، وعلى أن الثقافة والفكر هما عاملان أساسيان في التأهيل والإعداد، كيما تتمكّن الجهود والبرامج من أن تؤتي ثمارها.

هذه الدراسة التي بين يديك، عزيزي القارئ، استغرقت أربع سنوات من الجهود الجماعية المضنية، فجاءت ثمرة لهذه الجهود التي بذلها عدد كبير من عشاق الإسلام بقيادة رائد المسيرة الإمام الخميني(قده) قاموا بجمع وتنسيق وتوليف نتائج أكثر من مائة وخمسين ألف ساعة عمل وجهد جماعي[1] مستعينين بعشرات البحوث والتحقيقات العلمية والميدانية[2].

جدير بالذكر أن هذه المجموعة استمدت الكثير من بحث «الدراسات التمهيدية للوصول الى سياسات عامة لتنمية الثقافة الدينية» التي طلبتها «اللجنة الثقافية والاجتماعية» في مجمّع تشخيص مصلحة

---

(1) تشتمل هذه المجموعة على تنفيذ نحو 29 مشروعاً يتعلق بالمواد 159، 163 كان قد تمّ إنجازها في العامين 2000 و2001 م، بناءً على طلب من منظمة الإعلام الإسلامي، ومنظمة الإدارة والتخطيط في البلاد. كما تشتمل أيضاً على نتائج أبحاث ملتقى (الدين والتنمية الثقافية والخطة الثالثة) وسائر الأبحاث التي سيشار إليها في هوامش التقارير التي أنجزها «مكتب دراسات تنمية الثقافة الدينية» في «مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية».

(2) المشاريع الوطنية التي نفذها «مكتب المشاريع الوطنية» في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، كمشروع «دراسة سلوك الإيرانيين» مثلاً، والمشاريع التي أنجزتها الأمانة العامة لمجلس الثقافة العامة.

النظام، سنة 2003 م، من «مركز ابحاث تنمية الثقافة الدينية في العالم المعاصر». لذا أجد لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكرالجزيل من كل الأساتذة الأعزاء الذين مدّوا لنا يد العون، عبر إنجاز ذلك البحث، ولاسيما السيد سياوش نادري فارساني والسيد حسن واعظي، رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية في مجمّع تشخيص مصلحة النظام، ومؤسس هذا التحرك العلمي المبارك، وكذلك بقية الأعضاء العلميين الأجلاء، وذوي الاختصاص الواردة أسماؤهم في الملحق رقم (2).

محمد جواد أبو القاسمي
مدير مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية

المقدمــة

تنمية الثقافة الدينية هي أحد أهداف الثورة الإسلامية، وقد غدا هذا الهدف، بعد عقدين من انتصار الثورة، جزءاً من المبادئ والأهداف الرئيسة لعملية التنمية الوطنية الشاملة. ولم تكن عملية تنمية الثقافة الدينية غائبةً يوماً عن أذهان المخططين والمسؤولين الثقافيين في البلد. ولئن لم تكن أهميةُ هذه العملية تفوق أهمية البرامج في المجالات الأخرى، فلا شك في أنها لا تقلّ عنها أهميةً (في المجال الفكري والخطابي على الأقل). غير أن تجربة عقدين من الثورة والحكم ونتائج الدراسات والبحوث تشير إلى أن تنمية الثقافة الدينية المثالية والمنشودة، ممكنة حينما تكون هناك علاقة وطيدة بين الدين والسياسة، ويوظف كلٌّ منهما في خدمة السبيل الإلهي، وتتشكل الحكومة الدينية على أساس النموذج التام والمتكامل لنظام الإمامة والولاية، وتتحقق مؤشراتها ومميزاتها الرئيسة (أي الوعي، وتقبل النقد، وروح الخدمة، والالتزام الكامل للحكام والمدراء بالقوانين الإلهية، وتطبيق الأحكام والقوانين السماوية، وتأمين العدالة والرفاه والحرية للجماهير) في كافة أركان النظام ومفاصله، وتظهر تجليات التديُّن بين جماهير الشعب. ومن البديهي أنّ تحقيق هذه الأهداف ليس عملية سهلة أو يسيرة، فهذه العملية لا تتحقق

إلا عندما تشمّر الحكومة والشعب والنخب عن سواعد الجدّ والعمل في إطار جهاد متواصل وشامل لبلوغ هذه الأهداف. فهؤلاء جميعاً يبذلون جهوداً كبرى من خلال الإيمان أولاً بأهمية الموضوع وبواجباتهم حياله، ومن ثم من خلال إنجاز البحوث والدراسات المعمقة الموسّعة لتشخيص سبل تحقيق هذا الهدف، ومجابهة التحديات التي تواجهه. إنهم يكرسون بالتالي هممهم بغية الوصول إلى النتائج وتحقيق الطموحات.

بالنظر إلى هذه المفردات، كان الشغل الشاغل للساسة والمخططين، خلال العقدين المنصرمين، هو تعميق القيم الدينية وتنميتها عند الفئات الاجتماعية المختلفة. ولكن، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فقد كانت المباني النظرية والاستراتيجية والتطبيقية خاوية إلى حدّ يوحي بعدم حصول أية مساع في هذا السياق. إذ لم تكن المنجزات لتجيب عن آلاف التساؤلات والشكوك، أو تلبي الحاجة إلى منافسة موجات الدعاية والثقافة الوافدة، ولا تتلافى هشاشة الثقافات المحلية (وهي هشاشة ناتجة في الغالب عن أساليب العمل المتبعة).

مع أن كل أصحاب الرأي والمسؤولين تحدثوا طوال سنوات عن شمول الدين شتى الأبعاد، فإننا لا نزال، بعد عقدين من الزمن، نفتقد مشاركةً وسيادةً ملحوظةً للدين في النظام الاداري والثقافي والاقتصادي والسياسي في البلاد. وهناك قطاع واسع من الشباب يرون أنفسهم غرباء عن أهداف الثورة الإسلامية ومبادئها، ويشككون في قدرة الدين على حل مشكلات المجتمع. ويواجه نظام التخطيط والتقنين في البلاد ضغوطاً داخلية وخارجية، ولا يستطيع التواصل مع الدائرة الدينية وتحديد مكانة الدين في عملية التخطيط وتنظيم شؤون البلاد، ناهيك بالبرمجة، وتقديم النماذج المميزة، وتنظيم الأمور على أساس الدين.

من هنا، فإن تحول تنمية الثقافة الدينية في البلاد إلى غاية منشودة خلال الأعوام الأخيرة، أدّى إلى انطلاق مساعٍ واسعةً، فأُنفق من الوقت

نحو 150 ألف ساعة لكل شخص، وشارك ما لا يقل عن مائتي أستاذ من الحوزة والجامعة، فأنجزوا قرابة 40 مشروعاً بحثياً توخت كلّها تشخيص الآفات والتحديات والاستراتجيات في عملية تنمية الثقافة الدينية، كما توخت تشخيص دور الحكومة، وأسلوب تطوير المشاركة الجماهيرية، ودراسة إمكانات المؤسسات الدينية، وعشرات المقولات الأخرى. وقد حاولنا الاستفادة من نتائج كل هذه البحوث في تقريرنا هذا. لذا فإن هذا التقرير أفاد من كل الدراسات المنجزة، بالإضافة إلى بحث «دراسات تمهيدية للوصول الى سياسات عامة لتنمية الثقافة الدينية»[1] الذي طلبته اللجنة الثقافية في مجمع تشخيص مصلحة النظام.

يحتوي هذا العمل على سبعة فصول رئيسة:

الأول: المفاهيم والمتغيرات الأساسية، وتشمل: الثقافة، والدين، والتنمية، وتنمية الثقافة الدينية.

الثاني: العوامل المؤثرة في تنمية الثقافة الدينية.

الثالث: عرض الواقع القائم للثقافة الدينية في البلاد، بحسب الدراسات المنجزة.

الرابع: النموذج المحبّذ لتنمية الثقافة الدينية في المجتمع الإيراني.

الخامس: التحديات والآفات والعقبات التي تواجه تنمية الثقافة الدينية.

السادس: السياسات العامة لتنمية الثقافة الدينية.

السابع: تبيين وتفسير السياسات المتعلقة بالنموذج المحبذ وآفاته.

---

(1) مشروع «دراسات تمهيدية للوصول الى السياسات العامة لتنمية الثقافة الدينية» الذي أنجزته مؤسسه عرش للأبحاث الثقافية والفنية، بطلب من اللجنة الثقافية في مجمع تشخيص مصلحة النظام، بعد الوثائق التأسيسية والإطار النظري لهذا التقرير.

الفصل الأول

المفاهيم والمتغيّرات الرئيسة

الفصل الأول

المفاهيم والمتغيّرات الرئيسة

تمهيد نظري

الثقافة والتنمية والدين، من المفاهيم التي لم يُتفق في شأنها، حتى يومنا هذا، على تعاريف ثابتة، ولا تزال مساحة الاختلاف في وجهات النظر حولها واسعة جداً.

إن التمييز بين مقامين أو بين علمين، أحدهما طبيعي والآخر فلسفي،

ترى الحضارة الغربية، على الصعيدين العلمي والنظري، أن «التنمية» و«الثقافة» أدوات تتقدم بالمجتمع نحو أهداف الرأسمالية والمزيد من الأرباح؛ فالغاية الرئيسة هي تأمين المصالح ومضاعفة الأرباح؛ ومن الطبيعي أن تبرر الغايات الوسائل، وأن تتحرك الوسائل تبعاً للغايات والأهداف. بيد أن الغاية من الثقافة والتنمية، من منظور بحثنا هذا، ليست تحقيق الأرباح، ولاسيما إذا كانت هذه الأرباح المنشودة تذهب إلى شريحة معينة من المجتمع. ولاشك أنه لا يمكن استخدام كافة الوسائل والظروف لبلوغ الأهداف. وإنما غاية الثقافة والتنمية، هي فتح الطريق نحو الكمال والسمو الإنساني، اللذين يجب أن يكونا حبلاً متيناً يرتقي بالإنسان نحو الكمال. كما أن «الدين» في

الثقافة الغربية ذات المنحى الليبرالي، مفهوم فردي وشخصي يفتقر إلى التعاليم أو الرسالة الاجتماعية، في حين أن الدين، من وجهة نظرنا، ليس مجرد ظاهرة فردية، بل يتوفر على رسالة اجتماعية لكافة ميادين الحياة.

بناءً على ما ورد أعلاه، سلّطنا الأضواء في الفصلين الثاني والرابع من البحث، على المفردات الثلاث التالية: الثقافة، الدين، التنمية. ثم استعرضنا الرؤى والنظريات والمرتكزات الفكرية الشهيرة، لنخلص في نهاية المطاف إلى تعريف محدد لها، حيث قدّمنا في هذا التقرير الروح العامة للتعاريف، والفهم الذي يحمله هذا البحث للمفردات المذكورة.

الثقافة[1]

للثقافة أكثر من 270 تعريفاً. وقد صنف كلوكوني[2] في أحد بحوثه مجموعة هذه التعاريف، في اثنتي عشرة فئة، هي: الثقافة بوصفها «المنهج العام في الحياة» و«التراث الاجتماعي» و«منهج التفكير والشعور والعقيدة لدى الناس» و«الذهنية السلوكية» و«كيفية السلوك» و«خزان المعلومات» و«معايير تكرار الأشياء» و«السلوك الاكتسابي» و«آلية القواعد القيمية للسلوك» و«تقنية التأقلم مع البيئة» و«ترسبات التاريخ» و«إطار السلوك».

يلوح من تحليل الفئات الواردة أعلاه، أن كلاً من الباحثين قدّم تعريفه وتصوّراته للثقافة انطلاقاً من حدود ومستوى إسهام الثقافة في الميادين الاجتماعية والمادية والمعنوية للحياة الانسانية. وستطالعنا

(1) راجع المباني والأدبيات النظرية للثقافة والرؤى المختلفة حولها، في الفصلين الثاني والرابع، من بحث «دراسة تمهيدية».

(2) Clyde Kluckhhns mansmirror

تصنيفات أخرى بحسب التوجهات السائدة في الثقافة. تشير دراسة المناحي السائدة في تعاريف الثقافة إلى وجود ستة مناحٍ، هي: التاريخي، والرمزي، والوظيفي، والرومانتيكي، والتجريبي، والسيكولوجي. بعبارة أخرى، فإن الثقافة تُقيّم أكثر ما تقيم من زاوية كونها ظاهرة مادية أو معنوية، وكذلك من زاوية مستوى وحدود إسهامها في ميادين الحياة البشرية. في بعض التصورات تُعدُّ التقنية من عوامل تغيير الثقافة وتشكُّلها في المجتمعات الصناعية. وقد عُرِف كارل ماركس بأرائه في الحتمية التي تفرضها الصناعة والتقنية. فهو القائل في هذا المضمار: الطاحونة الهوائية تمنحكم مجتمعاً برئاسة اقطاعية، والطاحونة المائية تمنحكم مجتمعاً ذا خصوصيات رأسمالية[1]. وقد وافق لسلي وايت، ولين وايت، وهارولد إينيس، ومارشال مك لوهان على مثل هذه التصورات وتقبّلوها[2]. وانطوت التصورات المستقبلية أيضاً على فهم جبري حتمي لمفهوم الثقافة، فأعلن كريستوفر إيفانز أن الحاسوب سيغير المجتمع العالمي على كافة المستويات[3] وخلال مدة وجيزة.

بعد ذلك نطرح الرؤى والتصورات ذات المنحى التغييري (التغييرية)، والتي يعزو كل واحد منها تكوينَ الثقافة إلى أحد المتغيرات. فالتصورات التغييرية السوسيولوجية والسيكولوجية والفيلولوجية والفلسفية والاقتصادية، تردُّ كلٍّ واحدةٍ منها تكوينَ الثقافة أو تغيّراتها الي أحد المتغيرات. ومع ذلك تتعذر مناقشة الثقافة في ضوء تصور أحادي المتغير، كما أشار الناقد الاجتماعي لويس مامفورد. ويقول ري لوبك في تحليله لتعريف تايلور الكلاسيكي لشمولية الثقافة ومجمل المنهج الحياتي، إن للثقافة طبقتين خارجية وداخلية، وتقع الرؤية الكونية في

---

(1) ماركس، كارل، بؤس الفلسفة، 1847.

(2) حتمية التقنية، مؤسسة عرش الثقافية.

(3) لارج، الثقافة و تقنية المعلومات، 1980.

القلب من الثقافة. الثقافه في هذا المنحى الشامل ظاهرة مادية وثقافية في آن واحد. وقد توسع الباحثون بعد ذلك في فهمهم لتصور ري لوبك فقالوا إن الثقافة تنطوي على ثلاث طبقات، فالرؤية الكونية تمثل النواة المركزية من الثقافة، بينما تمثّل القيم والمعتقدات الطبقة الثانية (الطبقتان الداخلية والذهنية/المعنوية) ويشكل التجلي المادي للطبقتين المذكورتين الطبقةَ الثالثة. إذاً، يتجه التصور العالمي للثقافة نحو منحى شامل لايفوته أي من العناصر المادية والمعنوية للثقافة[1]. إن جميع البحوث تنتهي اليوم عند نقطة يُطرح فيها التساؤل: ما هي الرؤى الكونية، والقيم، والمعتقدات التي يجب أن تشكّل الخطاب المهيمن على الثقافة العالمية وتتجلى في العناصر المادية والمساحات الاجتماعية للثقافة: هل هي الليبرالية أم الاشتراكية... أم التعاليم الدينية التوحيدية؟

بناءً على ما ذكرنا، يقوم تعريف الثقافة وتصورها من منظور بحثنا هذا، على المنحى الشامل بحيث يتسنى التواصل والتعامل مع الدين بسهولة. والتعريف هو كما يلي:

«الثقافة هي عبارة عن المعتقدات والقيم النابعة من الرؤية الكونية للإنسان، والمتجلية في شتى الصعد الاجتماعية والفردية للحياة».

المتغير المستقل في هذا التعريف هو الرؤية الكونية، والمتغير التابع هو المعتقدات والقيم. فالسبب في تحول المعتقدات والقيم، وبالتالي الثقافة، هو الرؤية الكونية. تُعَدُّ الرؤية الكونية منطلقَ ومصدر الثقافة البشرية. لذلك فإن أي تغيير أو تنمية في الرؤية الكونية يفضي إلى تغيير في الثقافة. ومن خلال هذه النظرة، كلما كانت الرؤية الكونية أكثر نشاطاً وحركة وفعلاً، وكلما كانت على صلة منطقية بالمعتقدات والقيم

(1) وردت المباني والأدبيات النظرية بالتفصيل في الفصلين الثاني والرابع.

والتجليات، كلما كانت الثقافة أكثر حركةً وتوثُّباً. وبمقدار ما تكون الرؤية الكونية راكدةً وعديمة النشاط وهشة الصلة بتجليات الثقافة وأجزائها، فإن الثقافة ستكون أيضاً هزيلة ومتهاوية.

تبقى الرؤية الكونية بمثابة القلب من الثقافة، وتستمد الطاقة من البيئة الخارجية والتراث الاجتماعي والمعرفة، فتنقل هذه الطاقة إلى الأعضاء والأوصال الثقافية وتقيم صلات تعاطٍ وتبادل مع التجليات الخارجية للثقافة، فتستعيد إلى داخلها الأجزاء المتهرئة والمتآكلة أو القيم والمعتقدات المعاد إنتاجها. وبعد إعادة الإنتاج هذه، تعود القيم والمعتقدات لتجري في أوصال الثقافة وشرايينها.

وفقاً لهذه النظرة، طالما حافظت الرؤية الكونية على اتصالها بمصادر الطاقة وانتفعت من معينها، فإنها ستواصل حياتها. على هذا النحو ذاته، طالما بقيت التجليات الخارجية للثقافة على اتصال بالنقطة المركزية (الرؤية الكونية) واستمرت حالة التعاطي بين الجانبين، فإن هذه التجليات ستبقى تتجدد وتنبعث ويُعاد إنتاجها. أما إذا تعرضت هذه الصلة للتصدُّعات والتحديات، لأي سبب من الأسباب، أو إذا تغيّر اتجاهها بفعل عوامل تنشط على غرار قطّاع الطرق، فإن تلك التجليات ستصاب طبعاً بالتأزم وفقدان الهوية.

تبقى هوية التجليات الخارجية للثقافة مستمرّةً، ما دامت محافظةً على ارتباطها بالجزء المركزي، أي بالرؤية الكونية، وعلى التعاطي الثنائي معها، وإذا طرأ التغيّر على أي من الجانبين، الخارجي والداخلي، ولم يستطِع أيٌّ منهما التواصل مع الآخر ومواكبته، فستطفو على السطح أزمة ثقافية.

يعرض المخطط المفهومي، الرقم (1)، النظرية العامة للثقافة. في هذه النظرية تستمد الثقافةُ من البيئة والمعرفة والعقل والتجربة البشرية والتاريخية، وتنتجُ المعتقدات والقيم. وتتجلى هذه المعتقدات والقيم في

شتى مجالات الحياة فيتكوّن الرمز الخارجي للثقافة. يشتمل هذا التعريف على البعدين المادي والمعنوي للثقافة، ويستغرق كافة أبعاد الحياة؛ ولذا، تتوافر أرضية الاقتراب من الدين الإلهي، والتفاعل معه، وتكتسب الثقافة الدينية مفهومها ومعناها، باعتبار أن الثقافة الدينية هي رؤيه كونية مستقاة من الفطرة والتعاليم الإلهية.

الدين[1] (الإسلام)

ثمة تعاريف متنوعة للدين يمكن ملاحظتها في حقول مثل علم الكلام والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس. وقد يكون ممكناً تصنيفها في تعاريف «اختزالية»[2] و«وظيفية»[3] و«عقلانية»[4] و«شهودية»[5] و«شمولية»[6]. لكن التعاريف التي قدمها المسلمون للدين تنتمي الى النمط الشمولي لتعريف الدين، حيث يُطرَح الدين من زاوية شمولية جامعة. إلا أن هذا النمط لا يخلو من اختلافات في وجهات النظر حول حدود الدين وأمدائه.

بناء على ما ذكرنا، فإن التعريف والتصور الذي يتبناه هذا البحث للدين، هو المعتقدات والقيم والمناسك والسلوكيات الضاربة الجذور في الوحي الالهي والفطرة الإنسانية، والمتجلية في مختلف صعد الحياة الإنسانية.

---

(1) وردت المباني والأدبيات النظرية بالتفصيل في الفصلين الثاني و الرابع، إضافةً إلى دراسات مكثفة في هذا المجال أجريت في مؤسسه عرش الثقافية الفنية.

(2) Reductionalistic

(3) Functionalistic

(4) Rationalistic

(5) Intuitionalism

(6) Inclusive

الإسلام، بحسب هذه النظرة، هو اسم «الدين الإلهي الوحيد»[1] الذي لا يختص بشعب أو قومية معينة. وقد أسهمت الأديان الإلهية جميعاً، في إرساء دعائمه في مختلف المجتمعات الإنسانية، وقطع كل واحد من الأنبياء شوطاً من أشواطه. وقد أعلن خاتم الأنبياء محمد (ص) هذا الدين، ديناً جامعاً كافياً لضمان سعادة البشر الدنيوية والأخروية، في كل زمان ومكان، وأكمَلَ به «نعمة الولاية»[2] وتم ضمان أدوات حركيته وتطبيقه وتقدمه عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة، عن طريق اجتماع وتواكب «الثقلين الأكبر والأصغر»[3].

لا يقتصر هذا الدين على الجانب الفردي والشخصي من الحياة الإنسانية، بل يمتد ليستوعب كافة مجالات الحياة ويطرح فيها رسالته وتعاليمه. ومن أنكر شموليته فقد أنكر الدين كلَّه وكتاب الله المنزل[4]، على حدّ تعبير الإمام الرضا (ع).

لهذا الدين مصدر إلهي، وقد أُنزل لتنمية معارف الإنسان ومساعدته على بلوغ السعادة والكمال في الدنيا والآخرة بأداتين اثنتين، هما: العقل والوحي[5]. فالعقل والوحي هما اللذان يصنعان الإنسان المؤمن العاقل الواعي. والإنسان الواعي العاقل المؤمن يصنع بعمله الصالح المجتمع المتطور المتسامي، وبهذا تتأتى الدورة التكاملية المطروحة في الآية ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[6].

---

(1) القرآن الكريم 3/ 19 «إنّ الدين عند الله الاسلام».

(2) القرآن الكريم 5/ 3 «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام ديناً».

(3) إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي أهل بيتي.

(4) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، قم، ص217.

(5) إن لله على الناس حجتين.

(6) القرآن الكريم 2/ 156.

التنمية[1]

تحرك الانسان في مجتمعه على طول التاريخ نحو هدف معين بفضل مفهوم «التنمية» ومساعدته. وأقام اليونانيون نظريتهم في التنمية على النموذج الدوري[2]، فقالوا «إن ظهور وأفول الحضارات يتحرك فوق دورات معينة. وهو ما يشير إليه المؤرخ الروماني بوليبيوس[3] من أن لكل شعب مراحل نموه الطبيعية، ويجب أن نتوقع له التدهور والفساد بعد التسامي والرفعة، والرفعة والسمو بعد التدهور والاضمحلال. بعد سيادة الفكر المسيحي في القرن الخامس الميلادي سجّل القديس أوغسطين في كتابه «مدينة الله» شكوكه وتساؤلاته بخصوص الأفكار اليونانية حول التنمية (نظرية الدورات). كان يعتقد وغيره من المسيحيين، أن حلقة النمو والفساد والاضمحلال لا تتكرر على شكل دورة. فهذه الدورة تبدأ من النبي آدم(ع) وتستمر إلى السيد المسيح(ع) وتنتهي بفناء العالم المادي وزواله. ومع ذلك أُطلِق النموذج الخطي في عصر النهضة مقابل النموذج المسيحي/ الأوغسطيني. والتصور السائد في هذا النموذج هو أن «التنمية والتغيير» حركة متقدمة ودائمة وغير منتهية تستوعب في كنفها نظريات مثل الوظيفية[4]، و الحداثة[5]. وبعد ذلك قدّم فلاسفة، أمثال هيغل وأوغوست كونت وسبنسر ودوركهايم النموذجَ الدوري/ الخطي[6] كردّ على النماذج الأخرى. وبهذا كانت مفردة التنمية بمعنى (Development)

---

(1) وردت المباني والأدبيات النظرية للثقافة والتصورات المختلفة حول هذا الموضوع بالتفصيل في بحث «دراسة تمهيدية».

(2) Cyclical model

(3) Polybius

(4) Functionalism

(5) Modernization

(6) Cyclical Linear

جزءاً من طيف واسع من المفاهيم التي سجل نقّاد الحداثة ملاحظاتهم وإشكالاتهم ضدها.

إن مفردة التنمية ونماذجها المختلفة التي أُثيرت، على نحو إجمالي، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وعلى نحو تفصيلي، منذ أواسط القرن العشرين[1]، ليست سوى التعبير الاقتصادي والنظري لقيام عالم على أساس العقل المنقطع عن الوحي، والدائر حول محور الإنسان، والمتسم بالذاتية (سوبجكتيف) وسيادة النفس الأمارة بالسوء.

يقول الأستاذ إدوارد سعيد في كتاب «الاستشراق» إن «الغرب» يصنع «الشرق» كما يريد، ثم يُسبغ عليه التجسد العيني في إطار نماذج التنمية. وخلاصة القول هي أن ثمة ردوداً نقديةً جادةً على مفهوم التنمية، سواءً على مستوى الوسائل والأدوات، أم على صعيد الأهداف والغايات. وانطلاقاً مما مرّ ذكره، تكون التنمية، بحسب بحثنا هذا، هي: نمو وإنضاج الحاجات الفطرية للإنسان (طلب الله، طلب الحقيقة، طلب العدالة، حب الجمال، إلخ...) وتهذيب الحاجات الغريزية والحيوانية (حب اللذة، الشهوات، حب المال، الميل للراحة والدعة، حب السلطة، حب الظهور والشهرة، إلخ...) بهدف تأسيس مجتمع على محور الحق، غايته بلوغ الكمال والقرب من الله[2]. إذاً، يتعارض مفهوم التنمية في هذه الرؤية مع سائر معانيها الشائعة. ففي تلك النظرة تبدو التنمية مركباً يتحرك وجوده وماهيته وراء تجسيد الغرائز الحيوانية المنفلتة، أما وفق نظرتنا، فإن تحقيق التنمية مركبٌ يصبو وجوده وماهيته إلى إجلاء القيم والتعاليم الفطرية والالهية، وتشذيب الغرائز الحيوانية لدى الإنسان.

---

(1) راجع كتابيْ «الاستشراق» و«الإمبريالية» للكاتب الفلسطيني الأصل إدوارد سعيد.

(2) وردت تفاصيل حول مفهوم التنمية و نماذجها المختلفة في مقال التنمية من الفصل الثاني لهذا البحث.

تنمية الثقافة الدينية[1]

«الثقافة الدينية» ثقافة تنهل من زلال الوحي الإلهي، وتزخر عواملها المؤثرة كالعلم والعقل والبيئة والتجربة الإنسانية، بالبصيرة والمعرفة الإلهية، فتنتج الرؤية الكونية الإلهية التي تمثل القلب من الثقافة، وتستنشق الهواء الإلهي النقي، وتمتاز مستوياتها وطبقاتها بالشفافية والحركة والتسامي، وتستعدّ لإفراز المعتقدات والقيم الإلهية وتجسيدها في السلوك الخارجي.

فإذا سارت هذه العملية بشكلها الصحيح، وظهرت الرؤية الكونية الإلهية في الإيديولوجيا، ومن ثم في السلوك الفردي والاجتماعي، ولم تعطل العقباتُ والآفاتُ حركتها، فإن صعد الحياة كافة، كالاقتصاد والسياسة والعائلة والتربية والتعليم، إلخ... ستعطر بالأريج الإلهي الفوّاح، وستلاحظ الصبغة الإلهية في كل الأنحاء والأشياء، وتغدو سلوكيات الناس وأقوالهم وتصوراتهم إلهية بأكملها. وحيث أن هذه الثقافة إلهية، فإنها تشيع بين المواطنين جميعاً، علاقاتٍ وديةً، وتنزل إلى الساحة كدعامة مادية ومعنوية لهم. في مثل هذه الظروف سيُحب الناس أصدقاءهم وأصحابهم ومن يعيشون معهم ويتجمعون حولهم.

أما إذا لم تتحرك هذه العملية على نحو سليم، أي إذا لم تغترف الرؤية الكونية من زلال المعرفة، ولم يستطع العلم والعقل الجمعي أن ينهلا من زلال الوحي، أو مُنيتْ مصادره بالتحريف والآفات المختلفة، فبطبيعة الحال، لن تبلغَ الرؤيةُ الكونية مراتبَ التسامي ولن تغدو مستوياتها شفافة ومتفتّحة ومتسامية. وبالتالي فإن المعتقدات والتعاليم

---

(1) وردت الأدبيات والمباني النظرية لهذا التصور لتنمية الثقافة الدينية، على نحو مفصل، في الفصلين الثاني والرابع من بحث «دراسة تمهيدية لصياغة السياسات العامة لتنمية الثقافة الدينية»، وعرضت في هذا التقرير بأدبيات مختلفة بغية التقريب للذهن.

الناتجة عن ذلك، ستكون هشةً، غيرَ متينةٍ، مفتقرةً للقدرة على التجلي والتأثير في ميادين السلوك والبيئة الاجتماعية. وكذلك، إذا أثّر بعض العوامل والآفات، بصورة سلبية، في مسيرة الرؤية الكونية نحو المعتقدات والقيم والسلوكيات المتسامية، ولم تسمح للمعتقدات والقيم بالظهور في ميادين الحياة، فإن صلة المجتمع بمركز القرار والتموين الثقافي، أي الرؤية الكونية، ستنقطع لا محالة، وسيُمنى المجتمع بفقدان الهوية والضياع. وعليه، فالثقافة الدينية تبقي حية متوثبة حينما تتجلي الرؤية الكونية الإلهية في ميادين الحياة والعمل، وتؤثر في الرؤية الكونية للجيل الصاعد، وتغذيه بالإيمان بالسير في سبيل السلف الصالح، أما إذا لم يحدث ذلك، فستكون النتيجة أزمة هوية، وانقطاع بين الأجيال، وتفشّي عشرات الآفات والأمراض الأخرى.

إذا أخذنا بالحسبان صورةَ «الثقافة الدينية» هذه، فستكون «تنمية الثقافة الدينية» شاملةً أبعاد الدين (وهو الإسلام) كافة، وجميع مساحات الحياة الفردية والاجتماعية، أي (بعبارات إخرى: جنوح الرؤية، والسلوك، والأفعال والطباع لدى الجماهير والحكومة إلى الإيجابيات والتعاليم الدينية والإسلامية، بما يتلاءم ومتطلبات الزمان والمكان والظروف العالمية.

ويمكن لهذه التنمية أن تتحقق في حال:

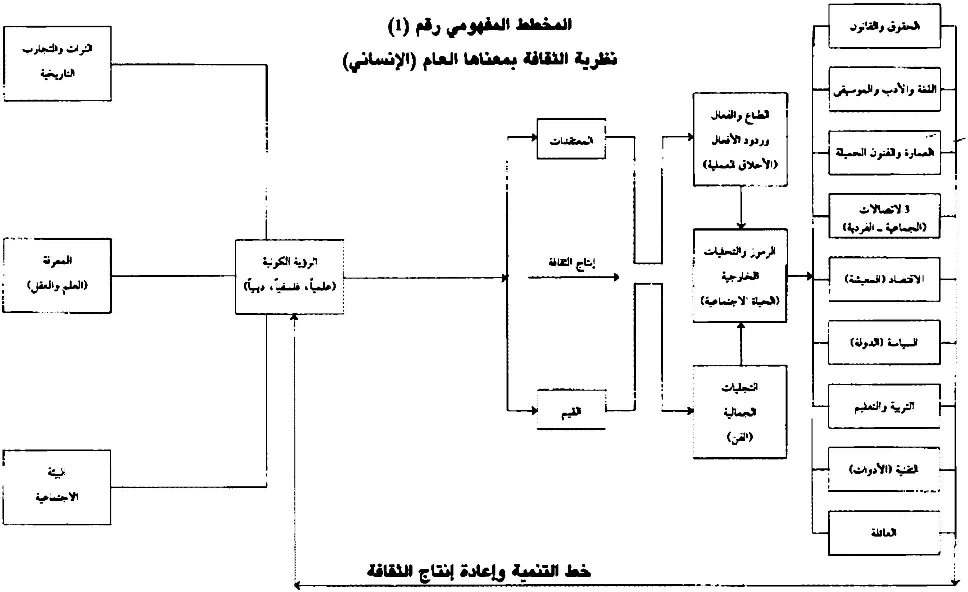
1. توافر الأرضية الصالحة لتسامي الرؤية الكونية وازدهارها لدى الفرد والمجتمع، عن طريق تنمية الوحي والعقل والعلوم والتقنية وتطور الوعي الديني الخالص، والعمل على مواجهة العقبات والآفات.

2. توافر الخلفية اللازمة لتبلور الرؤية الكونية الإلهية، في شتى مرافق الحياة، بحيث يمكن تنسّم أريج الدين في المناخ المجتمعي، ومواجهة العقبات والآفات.

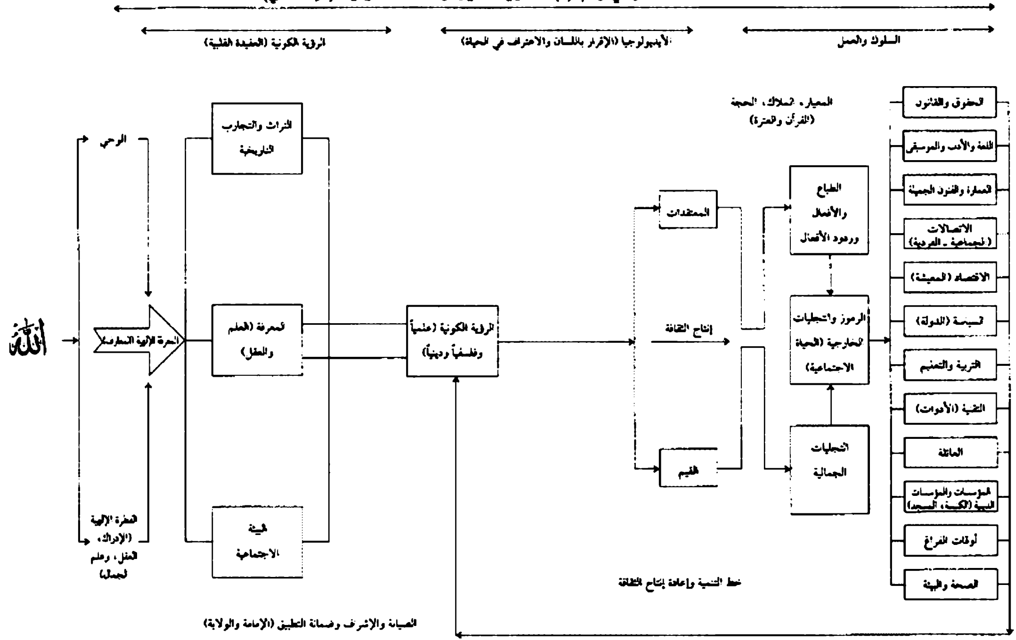
بديهي أن يواجه تحقيق هذين الطموحين العديدَ من التحديات والعراقيل والآفات. وهو بحاجة إلى آليات وأساليب وأدوات سوف نتطرق إليها في الصفحات التالية.

يُشير المخطط المفهومي، الرقم (2)، إلي نظرية الثقافة الإسلامية؛ ففي هذه النظرية، تستمد الثقافةُ، بمعناها الواسع العام، قوتها من جهتين اثنتين: فمن جهة أولى، تشهد مصادر الرؤية الكونية تحولاً وتغييراً، مع دخول الرؤية الإلهية ومساهمتها، الأمر الذي سيُدخِلُ تغييراً على المعتقدات والقيم، وتالياً، على صعد الحياة المختلفة تالياً. ومن جهة ثانية، يساعد توافر الحبل المتين المتمثل بالإمامة والولاية، وهو الأداة الفاعلة التي تضمن دوام الرؤية الكونية الالهية على مسرح الحياة الفردية والاجتماعية، وتقريره من قبل الله عز وجلّ، يساعد على ضمان وتسريع الحركة التكاملية للثقافة، فتكتسب المعتقدات والقيم والسلوكيات معاييرَ الصدق والكذب، ويتشكل بذلك الصراط المستقيم.

المخطط المفهومي رقم (1)
نظرية الثقافة بمعناها العام (الإنساني)



المخطط المفهومي رقم (2): نظرية الدين والثقافة الدينية (الإسلامي)



الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في تنمية الثقافة الدينية

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في تنمية الثقافة الدينية

المقدمـة

استناداً إلى الصورة التي قدمناها لـ«تنمية الثقافة الدينية»، يبدو أن هذه الثقافة تنمو وتزدهر في المجتمع حينما ترتبط مجموعة السلوكيات والأقوال والأفعال وردود الأفعال عند الناس، بالدين الإسلامي، فتظهر آثار التديُّن في المجتمع ونظام الحكم والجماهير. وهذه الحالة تظهر وتتحقق، حينما تلعب كافة العوامل المؤثرة دورها الصحيح. ومن هنا، سنعرض في ما يلي هذه العوامل المؤثرة بحسب الأولوية.

العوامل المؤثرة والمتأثرة في تنمية الثقافة الدينية

تتشكل كلّ ظاهرة اجتماعية بتأثيرٍ من عوامل وأرضيات متعددة، تستدعي معرفتها تبيّن كلّ عامل من هذه العوامل على نحو منفصل، وكذلك معرفة تأثيراته الكليّة على الظاهرة موضوع البحث.

تشير الدراسات التي أجريت[1]، إلى أنّ أبرز العوامل المؤثرة في

(1) المراد منها أكثر من 30 دراسة أجريت من قبل مركز أبحاث تنمية الثقافة الدينية في العالم المعاصر حول مختلف الأبعاد ذات الصلة بتنمية الثقافة الدينية.

الثقافة الدينية، هي: نظام الحكم والجماهير والتأثيرات الدولية. وبالمستطاع تقسيم كل عامل من هذه العوامل الى شعب وفروع عدة. فمثلاً:

يمكن تقسيم «نظام الحكم» إلى: الحكومة (الوزارات، إلخ...) الإذاعة والتلفزيون، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية/ الحكومية.

الجماهير: ومنها الحوزات العلمية، ومؤسسات علماء الدين، والمؤسسات الدينية المستقلة، (كالمساجد) والمنظمات والمراكز الأهلية (N.G.O) والنخب والمستنيرون الدينيون والجامعيون وعموم قطاعات الشعب.

التأثيرات الدولية: وتشمل التفاعلات العالمية والدولية (تأثيرات البلدان الإسلامية وغير الإسلامية)

يُعتقد أن هذه العوامل، نظراً إلى قربها من الإسلام ومستوى إسهامها في الإفادة من إمكانات الجمهورية الإسلامية وقابلياتها[1]، تلعب دوراً رئيساً في تقدّم تنمية البلاد أو تراجعها، من حيث الثقافة الدينية. ويمكن في أي فترة من الزمن، رسمُ صورة تأثير هذه العوامل وفعلها عبر الاستعانة بالتقنينات العلمية. وللمثال، فإن الدراسات التمهيدية تشير إلى أن الواقع الحالي للثقافة الدينية في البلاد، مرتبط بمستوى تأثير كل عامل من هذه العوامل، وهي عوامل مختلفة في درجة تأثيرها، فبعضها ذو تأثير أكبر وأعمق وبعضها الآخر أقل تأثيراً. إذاً، يمكن لكل عامل بحسب درجة تأثيره على ظروف الثقافة الدينية، أن يحظى بدرجة معينة من الأهمية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يتغير مستوى هذا التأثير ودرجة هذه الأهمية في المستقبل، صعوداً أو هبوطاً.

---

(1) و بالتعبير الفقهي: «من له الغُنم فعليه الغُرم».

المخطط المفهومي رقم (3) يشير إلى أطر وأساليب تأثير هذه العوامل في تنمية الثقافة الدينية في الواقع الحالي للمجتمع:

بالنظر إلى الطبقات والشرائح المعروضة في المخطط المفهومي، يمكن تلخيص تفاصيلها ومنطق تقدمها وتأخرها في الوضع الحالي الذي تشهده الثقافة الدينية حسب الجدول التالي:

العوامل المؤثرة بحسب الأولوية	التسويغ
1. نظام الحكم والدولة الإسلامية والوزارات الثقافية والبحثية والتعليمية والإعلامية.	1. شرعيتها والترحيب الجماهيري بها منوطان بالدين. 2. تتولى السلطة اعتماداً على استيعاب الدين، ودوامها منوط بهذه الصلة بالدين. 3. تلتزم بحراسة أهداف الجماهير ومبادئها، بوصفها الممثلة لهذه الجماهير المسلمة. 4. دستور البلاد هو الميثاق المهم لهذه الواجبات. 5. تتمركز عندها الإمكانيات والقدرات الوطنية.
2. المؤسسات الدينية المرتبطة بالحكومة.	1 .شرعيتها ودوامها رهن بحماية الدين والذب عنه. 2. ما عدا الميزانيات، والإمكانات والاعتمادات الثابتة، تنفق سنوياً أكثر من مئة مليار تومان من الميزانية الوطنية تحت عنوان «الدين». 3. تتولى موقع حماية الدين وتعزيزه. 4. وجودها يشيع بين الناس وسائر الأجهزة الحكومية ضرباً من عدم الشعور بالمسؤولية حيال الدعوة إلى الدين وترويجه.
3. الحوزات العملية ومؤسسات رجال الدين.	1. رسالتها الإلهية والتاريخية. 2. آمال الجماهير وتوقعاتها داخل البلاد وخارجها. 3. استفادتها من الإمكانات والميزانيات ذات العلاقة بالدين.

العوامل المؤثرة بحسب الأولوية	التسويغ
4. المؤسسات الدينية والإعلامية المستقلة أو الأهلية كالمساجد والتنظيمات الدينية.	1. الإعلان عن الاستعداد للمشاركة الطوعية من أجل حماية الدين. 2. ثقة الناس وتوفير الإمكانات والاعتمادات اللازمة بفضل هذه الثقة . 3. ثقة الحكومة وتخصيص جانب من الاعتمادات العامة كمساعدات لأنشطة مثل هذه المؤسسات.
5. المؤسسات والمنظمات الأهلية .(NGO)	1. الإمكانات الواسعة التي تمتلكها . 2. حريتها في توزيع عائداتها ونفقاتها . 3. توجه السياسات الحكومية نحو تعزيز هذه المؤسسات . 4. الاستفادة القصوى من الإمكانات العامة بسبب ثقة الجماهير والحكومة بها.
6. النخب والمستنيرون الدينيون.	1. إعلانهم عن استعدادهم للمشاركة العملية الطوعية لرفع شأن الدين . 2. المستوى العالي لدورهم في توجيه الجماهير فكرياً، الأمر الذي يضاعف من ثقة الجماهير وما تتوقعه منهم . 3. رسالتهم التاريخية والإنسانية للرد على النعمة الإلهية المتمثلة بلعب هذه الأدوار المهمة، وتلبية توقعات الجماهير.
7. قطاعات الشعب الواسعة.	1. التمتع بالمواهب الدينية في الدنيا والآخرة. 2. دورها في الإشراف على الحكومة والأجهزة الحكومية وتقويتها أو إضعافها . 3. الحب الغامر للدين وضرورة الاستجابة لهذا الحب.

العوامل المؤثرة بحسب الأولوية	التسويغ
8. القضايا والعلاقات العالمية.	1. الوحدة والتقارب في جوهر الأديان. 2. أزمة الفراغ والنزوع إلى المعنوية على مستوى العالم. 3. التنافس العالمي على قيادة الشعوب. 4. حاجة العالم إلى الحوارات البناءة. 5. الإمكانيات والتقنيات الاتصالاتية السريعة.

في ضوء التصورات المطروحة في هذا البحث حول «الثقافة» و«الدين» و«التنمية»، فإن كل عامل من العوامل المذكورة أعلاه، يمارس دورَه المباشر في «تنمية الثقافة الدينية» أو تراجعها، وفقاً لدوره في رفع مستوى الرؤية الكونية لدى الناس، ومضاعفة انشدادهم إلى الدين والحكومة الدينية. ولا يمكن التفاؤل بخصوص تنمية الثقافة الدينية في البلاد إلا إذا وجد النظام الإسلامي برمّته أنه مسؤول عند ممارسة دوره، فتبادر كل جماعة وكلّ فئة إلى النهوض بواجباتها على أحسن وجه.

انطلاقاً مما ذكرنا، سنعرض هنا «النموذج المحبذ لتنمية الثقافة الدينية في البلاد» بناءً على الوظائف والرسائل التي يجب أن يضطلع بها كلُّ عامل من العوامل المؤثرة. كما سنشدّد على الآفات والتحديات التي تعرقل أداء تلك العوامل وظائفَها في تنمية الثقافة الدينية.

الفصل الثالث

الواقع الحالي للثقافة الدينية في البلاد
حسب الدراسات المتوافرة

الفصل الثالث

الواقع الحالي للثقافة الدينية
في البلاد حسب الدراسات المتوافرة[1]

المقدمة

إن عرض واقع الثقافة الدينية خلال العقدين اللذين أعقبا الثورة يحتاج إلى منهجية وأدوات ومؤشرات واضحة. ففي حال غياب المنهج الصحيح والمؤشرات الدّالة، لن يكون واضحاً من أية زاوية وعن طريق أية سبل سوف ندرس الموضوع. وما سيتضح في الصفحات التالية، هو النتائج المكثفة لأهم حالات التغيير والنمو والتراجع في التدين والثقافة الدينية بعد الثورة الاسلامية. وهذه النتائج مستمدةً من البحوث والتقارير الموجودة في البلاد. وقد صدرت حتى الآن أحكام متباينة حول منزلة التدين والواقع الديني للمجتمع المعاصر. بيد أن أبرز النتائج التي يمكنها وصف المسيرة الدينية طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية، هي ما يلي:

---

(1) في الفصل الثاني من «دراسة تمهيدية» وردت فهارس العديد من البحوث الوطنية والخاصة التي تطرقت لفحص مستوى تدين الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد أدرجنا خلاصة تلك البحوث في الفصل الرابع من تلك الدراسة.

1. أهمية الدين بين قطاعات الشعب

في استبيان وطني[1] شارك فيه 16800 شخص من أبناء الشعب الإيراني، كانت الإجابات عن السؤال التالي: «ما هي درجات اهتمامكم بالموضوعات التالية: العمل والعائلة والدين والسياسة؟» لافتة للنظر:

الموضوع	ضئيل (بالمئة)	متوسط (بالمئة)	عالي (بالمئة)
العمل	2/1	4/3	93/6
العائلة	0/6	0/6	97/5
الدين	1/9	5/6	92/5
السياسة (القضايات السياسة)	30/1	27/2	42/3

2. ارتفاع مستوى الوعي الديني

حظيت الثقافة الدينية بعد الثورة باهتمام خاص في كافة أبعادها وبما يتناسب وارتكاز النظام السياسي على المبادئ الدينية، وانعكاس التعاليم السياسية الإسلامية في الدستور والمنهج العام للحكومة والدولة. لذلك تضاعف حجم النتاجات الثقافية والدينية في شتى قطاعات النشر والبحث والفن والإعلام، إلخ.. على نحو ملحوظ[2]. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى زيادة نشر الكتب الدينية. وقد حصل كل هذا بحيث لو ألقينا نظرةً إلى مجمل المضامين والموضوعات التي خضعت للبحث والدراسة في النتاج الفكري الديني بعد الثورة، لأمكن بكل سهولة ملاحظة جدة المفاهيم والموضوعات، مقارنةً بالمنجز الفكري قبل الثورة، والاستنتاج بأن الكثير من هموم الشعب الدينية، اختلفت بعد الثورة عمّا كانت عليه قبلها[3]. وهكذا، شهدت المعرفة الدينية، سواء عند النخبة أو لدى

(1) «قيم الإيرانيين ورؤاهم» مكتب المشاريع الوطنية في وزارة الإرشاد.

(2) تقارير تحليلية لآخر التحولات الثقافية المعاصرة، مركز الأبحاث الرئيسية، العدد20.

(3) راجع، قياس نظرة الشعب للقيم، مؤسسة الدراسات و البحوث الاجتماعية.

الشرائح العادية من الشعب، ارتفاعاً في مستوى المعلومات وتغييراتٍ مفهومية مهمة.

3. نمو التدين الناقد

بعدما تبلورت النهضة الإسلامية على شكل نظام إسلامي، وبما يتناسب والمسيرة التعديلية لكل ثورة دينية، وحيث أن الجهاز الثقافي والإعلامي الرسمي حاول أن يقدم كافة أشكال العلاقات الاجتماعية من منظار ديني، بدأت ذهنية المتدينين بالنشاط والتوثب لفهم مواقف الدين من القضايا المستجدّة، وذلك بشكل تدريجي ومتواكب مع وقوع مثل هذه القضايا. وحتى التناقضات التي استفاقت في أذهان النخبة والشعب، ولاسيما الشباب، حول علاقة الدين بالتنمية والرفاه والدنيا والحداثة والمشاركة الاجتماعية للمرأة والاقتصاد والحرية وحقوق الشعب والانتخابات الحرة، إلخ... خلال الأعوام الأخيرة، ينبغي النظر إليها من هذه الزاوية النقدية ذات الميول والأصول الدينية في باطنها.

لقد تنامت الرؤى النقدية المعترضة حيال الدين الرسمي بين طبقات المجتمع خلال أعوام ما بعد الحرب. وبمراجعة لمضامين هذه الرؤى، يمكن الخلوص إلى أن ماهية مثل هذه التوجهات النقدية كانت تعبيراً عن المسافة بين الدين الرسمي والدين الشعبي، أو الأصيل، كما يصطلح عليه.

كما ينبغي أن نضيف إلى هذه الظاهرة، التنوع في الأسئلة الدينية الذي نما وتصاعد في مناخ الثقافة العامة.

4. البون القيمي والثنائية الأخلاقية

على الرغم من اهتمام الحكومة والدولة بعد الثورة بالقضايا الدينية والعقيدية، كانت إحدى الآفات التي برزت في حيّز الثقافة الدينية من هذا المنطق، هي تولي الحكومة مهمة إنتاج القيم والثقافة. بكلام آخر، فإن

الدولة التي كان يجب أن تمارس دورها الثقافي والعقيدي على مستوى الصلائد (hard ware) كالدعم وتوفير الأرضيات اللازمة، نرى أن مدى تصديها قد اتسع بعد الثورة الإسلامية ليشمل حيز الرقائق (سوفت وير) كإنتاج القيم والاعتبارات. وقد أدّت مثل هذه الحالة إلى ظهور ثقافة رسمية وأخرى واقعية، في العلاقات الاجتماعية والسلوكية بين الناس[1]. إن دائرة الثقافة العامة اليوم، وخصوصاً ثقافتنا الدينية، تعَدُّ ساحةً لصراع خفي بين نمطين من أنماط الحياة الاجتماعية. والثنائية الأخلاقية التي اتجهت في العقد الثالث من الثورة الإسلامية نحو هيمنة الثقافة الواقعية على الثقافة الرسمية، راحت تجلياتها وصدقيتها تطفو على السطح أكثر فأكثر.

من ناحية أخرى، كان الناس مضطرّين لمراعاة القيم والاعتبارات التي تتبناها السلطة السياسة وتدعمها في علاقاتهم الاجتماعية. وكان من نتائج هذه الحيرة بين الثقافتين الرسمية والواقعية، شيوع طباع كالتستر والقلق الدائم من الفضيحة، والرقابة الذاتية، والكذب، والرياء، والازدواجية السلوكية، والازدواجية في الشخصية، والشعور الدائم بالذنب.

وفي نطاق عملية إحصائية/ استبيانية جرت في إيران وشملت 17 ألف شخصاً، أعلن 65 في المائة أن الرياء والتظاهر والتملّق بين الناس شائع جداً، و18 بالمئة منهم فقط، اعتبروا حالات التملق والرياء ضئيلة[2].

5. حيّز الثقافة العامة وتأثير الثقافات غير الدينية

خلال العقد الماضي، اتخذت المؤسسات والأجهزة الثقافية والإعلامية والدينية مواقفَ منفعلة حيال العمليات والتغييرات الاجتماعية.

---

(1) دراسة التباين القيمي بين جيلين، مركز الدراسات الرئيسية.

(2) قيم الإيرانيين ورؤاهم، مكتب المشاريع الوطنية في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 2002م.

وقد حصل ذلك في وقت كان فيه حيّز الثقافة العامة ساحةً مفتوحة لذهاب وإياب التيارات الثقافية والإعلامية العالمية. من هنا، فإن النظام السياسي في البلاد اليوم، حين يكون مفتقراً لأجهزة إعلامية وثقافية قادرة على أقلمة فلسفتها القيمية، وعاجزاً عن إقامة علاقة بين مبادئه وقيمه التي يحملها ذهنياً، وبين الحاجات والمتطلبات الثقافية والذوق الاجتماعي العام لدى الناس، فإن سوق نتاجات الثقافات الأخرى سيزدهر طبعاً. لذلك يبدو أنه على الرغم من زيادة الإنتاج الثقافي والنمو الكمي والنوعي للبرامج الدينية، فإن حيز الثقافة العامة لا يزال خلواً من تيار ديني وثقافي مؤثر وغالب في الداخل. ومع أن المؤسسات والمسؤولين الدينين في المجتمع طوّروا مستوى برامجهم، في كافة انحاء البلاد[1]، فإننا نلاحظ على صعيد الثقافة الدينية للمجتمع، أن درجة تأثر الجماهير بالثقافة والإعلام المتماشي مع النظام الثقافي الغربي، لا يمكن إنكارها، لذلك يشعر المسؤولون بالقلق من تعرض الجماهير، ولاسيما الشباب منهم، لغزو ثقافي ضار.

6. البعد عن الدين السياسي

لقد انخفض الإقبال العام على الدين الرسمي والسياسي. ويمكن من خلال نظرة أولية، إرجاع هذا الانخفاض إلى عجز الجمهورية الإسلامية عن تحقيق أهداف الثورة الإسلامية ومبادئها، والتشويه الذي يمارسه المغرضون، وكذلك الأداء غير المناسب لبعض المسؤولين، و"الكليشيهات" النمطية التي يرفعها وينتهجها معارضو الثورة. لكننا لانزال نشهد تأجج مشعل التدين والإيمان بالمناسبات والمناسك الدينية بين الناس. ومن هنا يمكن أن نستنتج وأن نتبيّن الاختلاف الذي يسير

---

(1) حسب إعلان وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، فإن أكثر من 60 في المائة من الأماكن الثقافية الثابتة في البلاد هي أماكن دينية (الصحف، خريف 2002م).

وفقه الشعب بين الدين الحكومي والحكومة الدينية؛ وكأن الناس قد فطنوا بوضوح إلى الفارق بين «خدمة الدين» و«استخدام الدين».

النتيجة

ذكرنا أن الآراء كثيرة حول مستويات تغيّر التدين والأوضاع الدينية في المجتمع عند المقارنة بين ما قبل الثورة الإسلامية وما بعدها. وربما أتيح القول إنه لا تتوافر إحصاءات دقيقة ولا مؤشرات واضحة للتأكد من درجات هذه الظاهرة، لكي يمكن إصدار حكم نهائي بهذا الشأن. لذلك، وبغضّ الطرْف عن الرؤية التقييمية لهذه الحالة، فإن أهم النتائج الوصفية لهذا التقرير، وهي نتائج تعتمد على الدراسات المتوافرة في البلاد، هي كما يلي:

أ) في بداية الثورة كان السلوك الاجتماعي العام في ذروة التأثر بالمفاهيم والشعائر الدينية. فقد كان تأثير العقيدة على الأفعال وردود الأفعال الجماعية، مرتفعاً جداً. لقد كان ذلك العهد أوج الرؤية الدينية لدى الناس في علاقاتهم الاجتماعية والسياسية. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى بحث يعتبر الحجم الأكبر من الشعارات الثورية للجماهير، مستلهماً من الدين ومنعطفات التاريخ الإسلامي، كواقعة عاشوراء، مثلاً.

ب) المرحلة الأخرى التي غذت المجتمع، مرةً ثانية، بالمضامين الدينية والروحية، وبالقدرة على التعبئة والانسجام الاجتماعي، هي مرحلة الحرب المفروضة. ففي هذه المرة أيضاً، ارتفع التوجّه الديني في مشاعر الناس وسلوكهم، خلال ثمانية أعوام من الحرب، إلى درجة عالية. وقد خلق بعض القيم الدينية نقاطَ استقطاب وجذب بين الناس.

ج) المرحلة الثالثة التي بدأت تقريباً مع السنوات الأخيرة من الحرب، هي المرحلة التي يمكن أن نسميها مرحلة تغيّر موقع الدين. إذ

يبدو أن جاذبية الدين وقدراته على خلق الانسجام والتعبئة، قد انخفضت و تراجعت خلال تلك الفترة؛ ذلك أن الأجواء وطبيعة العلاقات الداخلية، لم تعد تتيح لنا أن نتوقع من الدين إسهاماً استثنائياً. وربما كان السبب الأهم هو رحيل القيادة الكارزمية الفذة للإمام الخميني(ره)، لأن غليان القيم الدينية كان منوطاً بحب الجماهير للإمام الراحل واعتمادها عليه[1].

في هذه الفترة انهمك عموم الناس في قضايا ما بعد الحرب التي تطرأ بشكل طبيعي على أي مجتمع خارج من الحرب؛ ومنها بدء مرحلة الإعمار والانشغال بالمشكلات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والمشكلات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى خفوت مستوى الحماس والمشاعر الدينية لدى عموم الشعب، قياساً إلى العقد الذي سبقه. وبسبب احتكاك الحياة بظروف ملموسة أكثر، فقد تقلصت الميول الدينية من مساحاتها الاجتماعية الثقافية الواسعة إلى مجالات أضيق. ومع ذلك، يمكن أن نضيف المخاض الذي مرّ به المجتمع إلى تلك المرحلة الانتقالية، ودخول المجتمع في تحدّيات عدم التنمية، وحقائق ما بعد الحرب التي أدت إلى تغييرات في المثالية الدينية التي سادت إبّان بواكير الثورة، وكذلك الغزو الثقافي العاتي للتيارات الدولية المنافسة.

أما المرحلة التالية التي بدأت مع انتخابات الثاني من أيار/مايو سنة 1997، فقد جعلت الثقافة الدينية حيال واقع جديد؛ فالتحول في مكانة الدين عبّر عن نفسه هذه المرة على نحو جديد. بعبارة أخرى، يمكن القول إن سلوك الناس، بعد الثاني من أيار/مايو، كان له أيضاً أصوله الدينية، ولكن بشكل مختلف عن صورة الدين لدى فريق آخر من الناس. وإذاً، فقد كان نمط ردّ الفعل الناقد والمعترض لسلوك الناس ورؤاهم في

---

(1) بشيرية، حسين، علم الاجتماع حقيقة الجمهورية الاسلامية سياساً، 2002م.

السنوات الأخيرة دليلاً على دور الدين في ماهية وتغيير أسلوب التدين على الصعيد العملي. وباختصار: حينما كان النظام الديني في طور التكوين، كانت جميع مشاعر الناس وممارساتهم ومحفزاتهم الدينية داعمةً ومؤيدةً له. واليوم، ونحن في العقد الثالث من عمر الثورة الإسلامية، يظهر الفعل الديني إيّاه بأشكال ناقدة، ليهذّب النواقص ويشذب مواطن الخلل. ولهذا شهدت الساحة مواجهات ملموسة وغير ملموسة بين دين بعض الناس ودين البعض الآخر. لقد كانت هذة الحالة المستجده تياراً مهماً شكّل تحدياً لأحقية الدين والحكومة الدينية وشرعيتهما وكفاءتهما، وخلَقَ مشكلات لإمكانية الإدارة التقليدية غير العملية في المجالات السياسية والثقافية والدينية وغيرها من المجالات. لذلك، لو استطاعت الجمهورية الإسلامية، عن طريق إعادة النظر في سلوكها وخطابها وأدائها وأداء أجهزتها الثقافية، أن تسيطر على الواقع، فسيكون المستقبل مشرقاً في ما يتعلق بتدين الجيل الصاعد، وستتبدل التحديات إلى فرص. أما إذا لم تتمكن من إصلاح نفسها وتفهّم رسالة جيل يعيش حالة تغيّر واتصال دائم بالعلوم البشرية والوعي العالمي، فستنقلب هذه التحديات إلى مخاطر وتهديدات، ولن يكون مستقبل تديّن الجيل الصاعد مشرقاً.

استعراض الواقع الراهن للثقافة الدينية على ثلاثة مستويات بناءً على التقارير الموجودة

مستوى الرؤية النظرية

1 ـ شهد تديّن الجمهور على المستوى العقلي والفهمي نمواً أكبر.

2 ـ ازدادت الانتاجات الفكرية والثقافية في الميادين الدينية.

3 ـ ظهرت استفهامات ومسائل دينية جديدة في المجتمع، ونشط الاجتهاد الديني بموازاتها.

4 ـ ازداد المستوى الديني للمجتمع بعد الثورة في بعده الفكري والمعرفي والذهني توثباً وفاعليةً، في موازاة أبعاده العاطفية والشعورية.

5 ـ تضاعفت الأسئلة الدينية مقارنة بالماضي، وتكرّس بعدُها النقدي[1].

مستوى السلوك والأعمال المبنية على الدين

طبقاً للأبحاث والإحصاءات، تأتّت النتائج التالية:

1 ـ شهدت النزعات المادية والرفاهية لدى عموم الناس، نمواً وتزايداً.

2 ـ ازدادت حالات الغش والاحتيال والرشوة في المعاملات، والكذب وعدم الإنصاف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

3 ـ كان نمو الأنشطة الخيرية على شكل مؤسسات أهلية وغير حكومية، بطيئاً على الصعيدين الكمي والنوعي.

4 ـ في موازاة ارتفاع مستوى التعليم لدى شرائح الشعب المختلفة ولاسيما الطلبة الجامعيين، انخفض مستوى العمل بالأحكام الدينية، وازدادت حالات عدم مراعاة القيم الدينية والاجتماعية.

مستوى العمل بالمناسك والأحكام الدينية

1 ـ تراجع الالتزام بالواجبات الدينية الجماعية، كصلاة الجماعة والتواجد في المساجد ومجالس الدعاء والتعزية، وعرف وتيرة تنازلية[2].

---

(1) سلسلة تقارير المنظمة الوطنية للشباب حول الميول الدينية لدى الشباب.

(2) تحسن هذا الوضع في العام الماضي، إلى حد ما.

2 ـ تقدم الاهتمام ببعض المناسك الدينية كالاعتكاف، وعرف وتيرة تصاعدية، إلى حدّ ما، ولاسيما بين الشباب[1].

3 ـ بارتفاع مستوى التعليم والدراسة، خصوصاً لدى الشباب، انخفض معدل الاعتقاد والعمل ببعض المناسك الدينية كصلاة الجمعة والمشاركة في مجالس التعزية والدعاء.

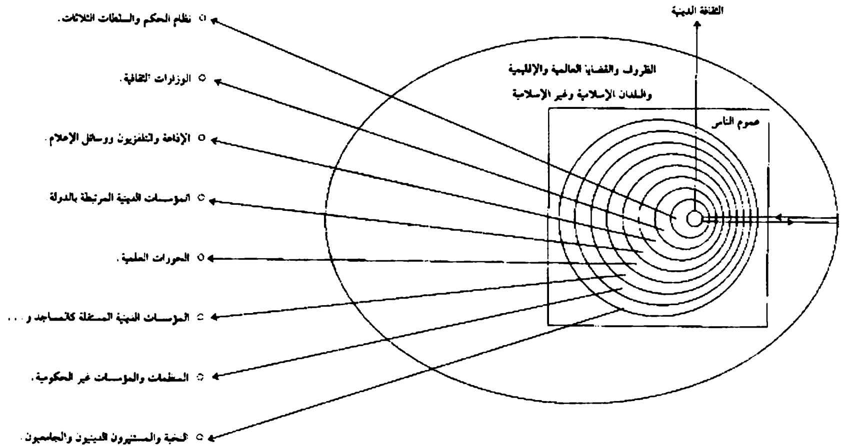
4 ـ سجّل العمل ببعض المناسك الدينية، كتقديم الخيرات والنذور، معدلات أكبر لدى من هم أكبر سناً وعند النساء أيضاً[2].

---

(1) الصحف 18/ 6/ 82.

(2) محسني، منوجهر، دراسه الوعي والرؤى والسلوك الاجتماعي لدى الشعب الإيراني، الأمانة العامة لمجلس الثقافة العامة.

المخطط المفهومي رقم 3



الفصل الرابع

النموذج المحبذ لتنمية الثقافة الدينية في المجتمع الإيراني

الفصل الرابع

النموذج المحبذ لتنمية الثقافة الدينية في المجتمع الإيراني[1]

المقدمة

استناداً إلى التعاريف التي قدّمناها في ميادين الثقافة والدين والتنمية وتنمية الثقافة الدينية، وكذلك دور كل عامل من هذه العوامل المؤثرة والنافذة، فإن تنمية الثقافة الدينية تتحقق حينما تمارس كافة العوامل النافذة والمؤثرة دورها ووظائفها على نحو جيد متكامل. ذلك أن تنمية الثقافة الدينية عملية تظهر نتيجة تعاطي عوامل ومؤثرات مختلفة، وتؤتي أُكلها وثمارها حينما تكون الدولة والجماهير خاضعين للدين خادمين له، ومتحركين ضمن تبادل ثنائي نحو الكمال من أجل إعلاء كلمة الله في الأرض.

في ضوء هذا التوجه، يرمي النموذج المحبذ لتنمية الثقافة الدينية إلى تقديم خارطة عمليات، ليعرض في أقصر أمد ممكن، مجموعةَ الخطوات التي ينبغي اتخاذها، وصولاً إلى النتيجة المنشورة. كما يرمي

(1) الشكل رقم (4) يعرض أبعاد هذا النموذج، وطريقة تحركه والمسؤوليات والمجالات والمواجهات فيه.

ضمن الإطار نفسه إلى تشخيص الآفات والموانع، ليقدم في النهاية السياسيات العامة الرامية إلى تحقيق هذه المهمة.

الرسالة والهدف الغائي

ارتباط الرؤية والسلوك والممارسات والطباع لدى الجماهير والدولة بالايجابيات والتعاليم الدينية الإسلامية بما يتناسب ومتطلبات الزمان والمكان.

الاستراتجيات

أ - تعميق «الرؤية الكونية الإلهية والإسلامية» عن طريق إعلاء المعرفة والفكر الديني، وتكريس العلم ومحو الجهل والخرافات واللاعقلانية لدى الفرد والمجتمع (الميدان النظري والفكري).

ب - تبلور وتجلّي الإيديولوجيا والفكر الإسلاميين في سلوك المجتمع والناس، وبنية الدولة ومدراتها (ميدان العمل والمحفزات والسلوك).

الأساليب العامة والمسؤوليات والمفاصل المسؤولة

أ - في ميدان تعميق الرؤية الكونية الإلهية والإسلامية (الميدان النظري والفكري)

1 - الأجهزة المسؤولة في ميدان تعميق الرؤية الكونية هي:

1 - 1 - الحوزات العملية ومؤسسة رجال الدين.

1 - 2 - المؤسسات الدينية المستقلة وغير الحكومية (المساجد، الاتحادات، إلخ. . .)

1 - 3 - الجامعيون والنخبة الفكرية والثقافية.

1 ـ 4 ـ الجماعات المرجعية.

1 ـ 5 ـ الوزارات الثقافية (الثقافة والإرشاد الإسلامي، التعليم العالي، التربية والتعليم).

1 ـ 6 ـ المؤسسات الدينية الحكومية.

1 ـ 7 ـ وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون، الصحافة، وكالات الأنباء، إلخ. . .)

2 ـ تتولى هذه الأجهزة أربع وظائف رئيسة، هي:

2 ـ 1 ـ شرح الدين وحيانياً وعقلانياً للجماهير على مختلف الصعد (العبادية، المعنوية، العقيدية، إلخ. . .)

2 ـ 2 ـ إشاعة مفاهيم الدين ومعارفه وتطبيقاته (إنتاج الثقافة).

2 ـ 3 ـ تبليغ ونشر وإشاعة مفاهيم الدين ومعارفه وتطبيقاته (الإعلام).

2 ـ 4 ـ تدوين النظريات والمؤشرات والمعايير والضوابط الإسلامية باعتبارها المرتكزات النظرية والإيديولوجية في التطبيق المتكامل للدستور.

3 ـ تمارس الأجهزة المسؤولة وظيفة التبيين والإشاعة والإعلام بالأدوات والطرق التالية:

3 ـ 1 ـ إنتاج المضامين والمحتويات (البحث والتحقيق).

3 ـ 2 ـ إنتاج البرامج.

3 ـ 3 ـ تأمين الطاقات الإنسانية (التربية والتعليم).

3 ـ 4 ـ الكتب الدراسية والكتب المساعدة.

3 ـ 5 ـ المجالس والمحافل الدينية.

3 ـ 6 ـ الإمكانيات والمراكز التعليمية.

3 ـ 7 ـ الإمكانيات والمراكز الترفيهية.

3 ـ 8 ـ الإمكانيات والمراكز الفنية.

3 ـ 9 ـ الإمكانيات والمراكز الدينية.

3 ـ 10 ـ الاتحادات والتنظيمات الجماهيرية.

3 ـ 11 ـ سائر الطرق والأدوات. . . .

إذا نهضت الأجهزة المسؤولة بواجباتها على نحو جيد، ارتفعت معرفة المجتمع بمحتوى الدين، وانخفض مستوى الجهل واللاعقلانية، وتعمّقت بالتالي، الرؤيةُ الكونية الالهية.

4 ـ على الأجهزة المسؤولة النهوض بمهمة تدوين النظريات، والمرتكزات والمعايير الإسلامية في المجالات المبيّنة أدناه، وتلبية حاجات المنفذين المتعلقة بالمضمون والمحتوى:

4 ـ 1 ـ العائلة.

4 ـ 2 ـ الثقافة والمجتمع.

4 ـ 3 ـ الفن.

4 ـ 4 ـ التربية والتعليم.

4 ـ 5 ـ الاقتصاد والمعيشة.

4 ـ 6 ـ السياسة والحكم.

4 ـ 7 ـ الزراعة والصناعة والتنمية.

4 ـ 8 ـ القانون والحقوق.

4 ـ 9 ـ الاتصالات والإعلام.

4 ـ 10 ـ الصحة والسلامة.

4 ـ 11 ـ أوقات الفراغ.

4 ـ 12 ـ البيئة والطبيعة.

4 ـ 13 ـ القضايا فوق الوطنية (العالمية).

ب ـ في مجال بلورة الإيديولوجيا (الممارسة والمحفزات والسلوك)

1 ـ الأجهزة المسؤولة:

1 ـ 1 ـ قيادة النظام (رسم السياسات والإشراف العام فوق القطاعات).

1 ـ 2 ـ مجال البرمجة والتنفيذ والإسناد (الحكومة).

1 ـ 3 ـ مجال التقنين ورسم السياسات الخاصة بالقطاعات المختلفة (السلطة التشريعية).

1 ـ 4 ـ المجال القضائي والإشراف على القطاعات (السلطة القضائية).

1 ـ 5 ـ المؤسسات والتنظيمات وسائر مراكز القوى الجماهيرية و الأهلية NGO.

2 ـ يجب ظهور نتائج بلورة الإيديولوجيات في الميادين التالية:

2 ـ 1 ـ أسلوب الحياة ودرجة تحمّل مدراء النظام والعاملين في مرافقه المختلفة.

2 ـ 2 ـ الشبكة الإدارية والتنفيذية، والتعامل مع المراجعين في دوائر الحكومة (الإصلاح الإداري).

2 ـ 3 ـ توزيع الثروة ومستوى البون بين الفقراء والأغنياء (الاقتصاد والمعيشة).

2 ـ 4 ـ أساليب اختيار الكوادر ونصبهم وعزلهم وتوليهم المناصب الحساسة (سيادة الأكفّاء).

2 ـ 5 ـ الرفاه، الأمن العام، الكرامة الإنسانية، الحرية (السياسة الداخلية).

2 ـ 6 ـ الحكمة، العزة، الاقتدار الوطني (السياسة الخارجية).

2 ـ 7 ـ عمارة المساجد، الصلاة، الاستئناس بالقرآن، وسائر التجليات الخارجية لظاهرة التديّن.

2 ـ 8 ـ مكانة العلم والتقنية والعلماء ونخب الفكر والمهارة (التربية والتعليم).

2 ـ 9 ـ الوجه العام للمجتمع والنظام واتّباع القانون والالتزام المهني والإيثار، إلخ. . . (الثقافة العامة).

2 ـ 10 ـ تعزيز الأواصر العائلية (تحقيق المكانة اللائقة بالمرأة).

2 ـ 11 ـ تجلي وسمو الفن والفنانين (العمارة، الموسيقى، اللغة، الأدب، الفنون الجميلة، إلخ. . .).

2 ـ 12 ـ أسلوب ومستوى مشاركة الجماهير في الإدارة، والسياسة والاقتصاد (الديمقراطية الدينية).

في ظل الدولة القائمة على أساس الدين، إذا تحققت الأمور أعلاه باسم الدين، ستشهد الرؤية الكونية لدى الجماهير، ولاسيما الجيل الصاعد، تحولاً باتجاه تشكيل الثقافة الدينية.

3 ـ النتائج العامة ومكتسبات تنمية الثقافة الدينية في المجتمع:

أ ـ في حال نهضت الأجهزة المسؤولة بواجباتها على نحو حسن في تكريس الرؤية الكونية وإنتاج أسس الثقافة ومبانيها:

أولاً: سيشهد المجتمع حالة من الصحو واليقظة، وسيدافع بالنقد العلمي والإصلاحي عن نفسه وعن إيمانه وعقيدته ودينه وحكومته، وسيرى نفسه شريكاً في رقيّ المجتمع والدولة ونموّهما أو سقوطهما. وبذلك ستتحقق «استقامة الرعيّة» ومن شأن تنمية ثقافة النقد المساعدةُ في عملية حفظ القيم، وتعميق مكانة الدولة الدينية.

ثانياً: سيتم ملء الفراغ النظري في مضمار التشريع والبرمجة ورسم سياسات البلاد، وستتوافر إمكانية أسلمة النظام والدولة، بالمعنى الحقيقي للكلمة.

ثالثاً: سترتفع وتيرة الظواهر العبادية والمعنوية للتدين، ومحافل تلاوة القرآن، وإقامة الصلاة، ومراعاة الضوابط الدينية بشكل تلقائي وطبيعي نابع من الوعي والإدراك.

ب ـ في حال تبلورت الإيديولوجيا الإسلامية في سلوك المجتمع ومدراء الدولة:

1 ـ سيؤدي هذا الى توفير رؤية كونية ونظرة إيجابية لدى جيل الشباب تجاه الدين والثقافة الدينية، وتمهيد أرضية التغيير والإصلاح في أفكاره وسلوكه، ومضاعفة تجليات التدين في الأبعاد الأخلاقية والسلوكية، والعمل بالمناسك. إذا علِم الشابُ أن الدينَ عامل للحرية ووسيلة إيجابية لإدارة المجتمع، فسوف يتحصّن ضدّ الغزو الثقافي ويصمد في وجهه.

2 ـ لن يظهر الإسلام أنه «حالة رجعية» أو خطاب جامد وغير عقلاني في المجتمع، بل على العكس من ذلك، سوف تعمل ضمائر الجماهير وفطرتها على حراسته وصونه.

3 ـ سيكون للإسلام والدين فاعلية إيجابية، وسيُقبل عليه لا شباب إيران وجماهيرها فقط، بل جماهير العالم ايضاً.

4 ـ ستنتشر تجليات السلوك الديني، كالصدق وطلب العلم والتفكّر والأمانة والالتزام المهني ومراعاة القانون والنظام، إلخ... في المجتمع انتشاراً أوسع، وستنحسر حالات التملّق والرياء والمخادعة.

5 ـ مع ازدياد وعي الجماهير واعتقادهم بالإسلام والثقافة الإسلامية، سيتضاعف الاقتدار المعنوي والوطني، وستجتمع كافة القوميات والفئات والجماعات والشرائح المختلفة القاطنة شتى أنحاء إيران، حول محور الإسلام، وسيدافعون جميعاً عن هويتهم الإسلامية. تؤدّي تنمية التدين إلى تعزيز إشراف الجماهير على السلطة. وبدوره، يعزز إشرافُ الجماهير على السلطة، الترابط والحاجة المتقابلة بين الجماهير والدولة.

6 ـ بتصاعد مستوى إيمان الناس وعقيدتهم، ستتحرك برامج الدولة إلى الأمام على نحو جيد، ويتحقق الوعد الإلهي ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1] ويعمُّ العمران والتقدم.

7 ـ بتحقق الاتحاد والانسجام بين الجماهير، وظهور تجليات النمو والتقدم والتحضر والتنمية، سيهبّ مسلمو العالم ومحبو الإسلام إلى حماية إيران ودعمها، وستتمكن إيران الإسلامية في مثل هذه الظروف، من تشييد قلاعها الفكرية في أرواح الشعوب وقلوبهم.

8 ـ بتواجد الجماهير في الساحة، وبالدعم الخارجي من سائر المسلمين، سينخفض مستوى تهديدات العدو وستتم السيطرة على الضغوط المتزايدة والشاملة التي تتعرض لها الجمهورية الإسلامية في الوقت الحاضر، والتي تسببت في انفعال الكثير من الجماهير والمسؤولين.

وكما رأينا في البداية، فإن تحقيق كافة الأمور المعروضة في هذا النموذج بحاجة إلى عزم جادّ من قِبل كل مكونات النظام وإلى الخطوات المهمة التي ينبغي اتخاذها في هذا السياق. ولكن ثمة في هذه الغمرة

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 96.

عقبات وآفات وتحديات تحول دون تحقيق الرسائل والمهام، وهذا ما أشرنا إليه في الفصل اللاحق.

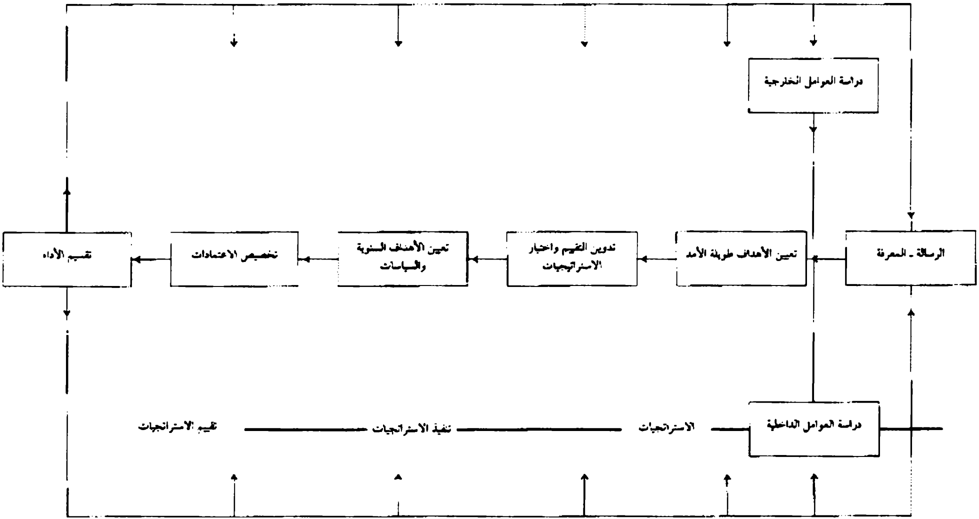
استفدنا لعرض الآفات والتحديات والاستراتجيات، من النموذج الاستراتجيي للمخطط المفهومي رقم (5)، وقدمناها ضمن ثلاث طبقات:

1 ـ التبيين والتدوين.

2 ـ التنفيذ والعمل.

3 ـ الإشراف والتقييم.

المخطط رقم (5) النموذج الشامل للإدارة الاستراتيجية



الفصل الخامس

العقبات والآفات والتحديات
التي تواجه تنمية الثقافة الدينية
على صعد التدوين والتنفيذ والإشراف

الفصل الخامس

العقبات والآفات والتحديات التي تواجه تنمية الثقافة الدينية على صعد التدوين والتنفيذ والإشراف

المقدمة

كما أشرنا أعلاه، يواجه تحقيق نموذج تنمية الثقافة الدينية في المجتمع الإيراني العديدَ من العقبات والآفات والتحديات التي ينبغي ملاحظتها قبل الخوض في الاستراتجيات. وفيما يلي استعراض لهذه السلبيات ضمن ثلاثة أقسام، هي: التدوين والتنفيذ والتقييم، استعانةً بنموذج البرمجة الاستراتجية. وجدير بالذكر أن النقاط التي ستذكَر، هي خلاصة أكثر من تسعين حواراً معمّقاً مع النخب الحوزية والجامعية والتنفيذية في البلاد، وحصيلة دراستين تحت عنوان «آفات تنمية الثقافة الدينية خلال العقدين المنصرمين» و«تحديات تنمية الثقافة الدينية في المستقبل»، وهما دراستان توجد موادهما في ثلاثة آلاف صفحة، لدى مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية، ومركز أبحاث تنمية الثقافة الدينية في العالم المعاصر.

أ - الآفات والعقبات والتحديات على صعيد تدوين استراتجية تنمية الثقافة الدينية.

- عدم شفافية الرسائل وأبعادها على شتى صعد المجتمع، وعدم

وجود اتفاق ذهني بين النخب والمنفذين وأصحاب الرأي في الحوزة والجامعة حول المفاهيم والنظريات والتوجهات.

ـ عدم الاتفاق على حدود الشريعة ومجالاتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور توجهات «أقلية» و«أكثرية» متطرفة بشأن التعاطي مع مكانة الدين في المجتمع.

ـ عدم وجود اتفاق ذهني، وتهرّب النخب من النقد، وعدم تعاطيهم الإيجابي في سياق معالجة القضايا الثقافية والمعنوية في البلاد.

ـ اللاواقعية وعدم مراعاة الأولويات في تعيين الرسائل.

ـ فراغ المباني النظرية، والافتقار إلى إعادة التشكيل المفهومي، وعدم وجود ذهنية مشتركة متفق عليها بين نخب الحوزة والجامعة والساسة والمدراء الثقافيين والمبرمجين للبلاد، حول المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدين، كالتعامل بين الدين والدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، والثقافة والدين، والدين والإدارة والتخطيط، والدين ومواجهة الغرب، والدين والفكر واللغة، والدين والحقوق الحديثة، ومجالات الشريعة، والدين والتربية والتعليم الحديثين، والدين ومفهوم العولمة، الدين ومفاهيم كالمجتمع المدني والحرية والتربية والعنف والتسامح، والدين والفن والاتصالات والإعلام، والدين والأزمات الاجتماعية في العالم المعاصر، والدين وحقوق المرأة. هذا بالإضافة إلى مئات المفاهيم الأخرى حيث يمثل عدم الوفاق هذا والفراغ في المباني النظرية شطراً كبيراً من التحديات التي تواجه تنمية الثقافة الدينية في الحاضر والمستقبل.

ـ تأثر قسم كبير من الخبراء والمتخصصين في مضمار البرمجة للبلاد، بالافكار الوافدة والانتقائية والتعاليم الليبرالية والثقافة الغربية والعالمية التي دخلت البلاد مع الدارسين في الغرب والمتغربين والأفكار المترجمة، والنتاج الثقافي والفني والإعلامي والاتصالاتي. وقد أدى هذا

الهجوم عملياً إلى سيادة الأفكار والمناحي الليبرالية على صعيد البرمجة ورسم السياسات العامة للبلد، وإلى عزل وإقصاء الأفكار الإسلامية الأصيلة عن مسرح البرمجة والتخطيط.

ـ نفوذ التعاليم والمرجعيات الحداثية كالليبرالية والعلمانية والاومانية (Humanisme) والقومية والعقلانية المطلقة، المتعارضة بوضوح مع أصول ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية.

ـ عدم وضوح الإطار النظري والمشاريع المنتجة للنماذج العليا لتنظيم الأجزاء المختلفة من عملية تنمية الثقافة الدينية.

ـ عدم الاهتمام بتعاليم الدين الإسلامي بشأن إنتاج القيم العالمية المشتركة، والانتفاع من المكتسبات العلمية والمعارف الناتجة عن العقل الجمعي الإنساني في معالجة المعضلات الروحية، والاخلاقية والمعنوية لجيل الشباب.

ـ الابتعاد عن النظرة العالمية للإسلام، وعن الدين القائم على المعرفة والمشاعر الدينية الصميمية، وظهور نمط من التدين الفئوي لدى المحافل التقليدية.

ـ عدم حصول التحول المطلوب في المراكز الفكرية، والفقهية، والحوزوية، بما يتلاءم مع حاجات العصر ومتطلبات الزمان والمكان.

ـ عدم الاهتمام بالقيم العالمية المشتركة، والغفلة عن الإمكانيات العالمية للثقافة الإسلامية، وتعاليم أهل البيت(ع) لحل المعضلات العالمية.

ـ دخول قِيَم العولمة، والتحرك نحو التنميط الثقافي والسياسي والاخلاقي، والدعاية لمؤسسات الاستهلاك العالمي ورموزه، والترويج للإنتاج العالمي، وإلغاء المقتضيات المحلية والوطنية، وبالتالي عدم الاكتراث للثقافة والأخلاق المحلية.

ـ الغفلة عن توظيف قدرات المستنيرين الدينيين، وحتى غير الدينيين ممن نقدوا الثقافة والحضارة الغربيتين، والإفساح في المجال أمام تيارات الرجعية الدينية.

ـ الافتقار إلى نماذج مثالية خاصة بالمساهمة في إدارة المجاميع والمناخات الدينية المتنوعة في البلاد.

ـ الغفلة عن المنحى التربوي للثورة الإسلامية في تربية الإنسان والمجتمع النامي دينياً، وتشكيل ظروف الحرية والوعي للتربية المعمقة والمتوازنة والشاملة للمواهب الذهنية والعاطفية والسلوكية لدى المجتمع.

ـ وجود نزوع متطرف نحو الجديد، ونمط من الانهزامية حيال الثقافات الغازية والغربية، وبعض العادات والأذواق والسلوكيات الموروثة عن الثقافات الشاهنشاهية والطاغوتية.

ـ الافتقار إلى منحى علمي تخصصي للإعداد المثالي والتمهيد أمام شتى أنواع التدين المتناسب والظروف البيئية والسّنّية والدراسية والجنسية لمختلف طبقات وشرائح الشعب، والقلق من الانعكاسات الباعثة على الزوال واليأس للمناحي التي تجيز الاحتكار والعنف في الدعوة لدين الله.

ـ الانهماك في القضايا الجزئية والفرعية، والغفلة عن الأهداف والرسائل الرئيسية للدين في القران والسنة النبوية، والغفلة عن فلسفات الإمامة وسلوك أهل البيت(ع) في الدفاع عن الدين واستخدام السلطة كوسيلة لخدمة الدين الإلهي.

ـ الاستخدام المنفلت لامكانيات الدين خلال العقدين الماضيين، والشعور بنوع من اليأس والخيبة من «الدين السياسي» أو الدين المسيّس بين الناس والنخب في البلاد.

ـ انفعال المستنيرين والباحثين المتديّنين المخلصين في الدفاع عن

حريم الثقافة الإسلامية والدينية إزاء هجمات التعاليم الحداثية وما بعد الحداثية والعولمة.

ـ وفود تعاليم العولمة، والتحرك صوب التنميط الثقافي والسياسي والأخلاقي، وإشاعة مؤسسات ورموز الاستهلاك العالمي والإنتاج العالمي، وإلغاء المقتضيات المحلية والوطنية، وبالتالي عدم المبالاة بالثقافة والأخلاق المحلية.

ب ـ الآفات والعقبات والتحديات على صعيد تنفيذ استراتجية تنمية الثقافة الدينية.

ـ انقطاع مجال الخبرة والبرمجة في البلاد عن مجال الرسائل والأهداف، والافتقار إلى البرمجات اللازمة للتبيين والهداية الدينية والتنمية الثقافية والتطبيق المناسب لها.

ـ عدم نجاح حكومات ما بعد الثورة في تنظيم وتحقيق الظروف المثالية لتربية المجتمع الديني.

ـ عدم إيمان قطاع الخبرة والتخصص في البلاد بالتنظيم والبرمجة الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، إلخ... القائمة على الرؤى الاستراتجية للدين.

ـ عدم تثمين الرؤية العلمية المتخصصة، واللامبالاة بالبحوث الشاملة، والمشاريع الجامعة، والبرمجة الشاملة بشكل احترافي منظم، وتحت عنوان دراسات تنمية الثقافة الدينية، وعدم اشتراط أن يكون نظام الميزانية منوطاً بالعمليات المذكورة أعلاه، في تنظيم الواقع الديني للبلاد.

ـ الغفلة عن المؤشرات الرئيسة للثقافة الدينيه النامية كتحقيق العدالة، وسيادة الأكفاء، والمشاركة، وإتقان المهارات، والتعقل، وحب العلم، ومراعاة حقوق المواطنة، والنزوع إلى السلام، وطلب

الاستقرار والسكينة، والتمتع بملذات الحياة، وطلب العزة، والميل إلى النزاهة، والأناقة، وبُعد النظر، وحب التفكّر، والميل إلى المعنوية، وطلب التقدم، وحب العمل، إلخ...

ـ ضعف أداء الشبكة الإدارية في البلاد، وعدم تحقّق التحول الإداري في الحكومات بعد الثورة، لتنظيم معيشة الناس وتحسين واقع العدالة، ومكافحة الفقر والحرمان، وتحقيق الأمن والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولأن هذه النواقص قد حصلت في النظام الإسلامي فقد سجلت بشكل طبيعي في ملف كفاءة الدين والحكومة الدينية، وبذلك تعرّضت الأفكار الدينية على الصعيد العملي للتشكيك.

ـ ضعف وعدم كفاءة العديد من المسؤولين من أصحاب المناصب الحساسة. الأمر الذي أدّى إلى عدم إشراك الطاقات المدبِّرة والمتخصصة في شبكة الدولة والحكومة، وحلول الكوادر الضعيفة والمتملقة محلها. وقد تسببت هذه الحالة في الإخلال بشبكة البلاد الإدارية، وأدّت إلى عدم رضا الجماهير عن الدين والحكومة الدينية.

ـ البون بين الفقراء والأغنياء، وظهور الأرستقراطية الدينية، وهبوط مؤشرات التنمية في البلاد، ممّا يعيد إلى الذهن عدم كفاءة الحكومة الدينية في السيطرة على التضخم وبسط العدالة الاجتماعية. وكان من نتيجة هذه الحالة تعرّض العدالة الاجتماعية، وهي أهم تجلّيات ومؤشرات الدين، إلى أزمة وتشكيك في وظيفتها الرئيسة.

ـ عدم وضوح دور، وحدود، ومجال، ومستوى، وطريقة تدخل أو عدم تدخل الحكومة في الميادين الثقافية والمؤسسات والأنشطة الدينية، والافتقار إلى استراتيجية مدونة لتفعيل إدارة المؤسسات والأجهزة الثقافية.

ـ مشكلة تسييس الدين والأنشطة الدينية في بداية الثورة، وظهور مؤسسات دينية حكومية، وهو ما أدّى إلى عدم اكتراث الناس لإدارة

المؤسسات الدينية، من جهة، وإلى عدم شعور الوزارات والمؤسسات الحكومية بمسؤولياتها الرئيسة، وهي تنظيم مجالها الإداري على أساس الإسلام، من جهة ثانية. وبالتالي فقد حصل نوع من العلمانية الإدارية، وانفصلت رسالة الدعوة للدين عن جسد الحكومة، لا بل إن بعض الوزارات، كوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي مثلاً، شككت بمسؤولياتها في الدعوة للدين.

ـ التطرف في المنحى الجماهيري والتعددي على الصعد المتنوعة لتنمية الثقافة الدينية، و هو ما يُفضي إلى:

أولاً: عدم شعور الحكومة بالواجب إزاء الدين وعقائد الجماهير.
ثانياً: عدم توظيف الإمكانات الهائلة للحكومة بوصفها أكبر مؤسسات السلطة لصالح الدين وخدمته.

ثانياً: وجود ذهنية سلبية من البرمجة الحكومية ودخول الحكومة في مجال القضايا الدينية، وهو ما ينجم عن مبدأين:

أ ـ الماضي السلبي لتعامل الحكومات مع الدين على مرّ التاريخ.

ب ـ عدم الثقة بثبات المسؤولين في حفظ القيم.

ثالثاً: ضعف مشاركة الجماهير في الاستثمار وإدارة الأجهزة والمؤسسات الثقافية والدينية بسبب عدم وضوح أبعاد مشاركتهم هذه. وكذلك ضعف الاستثمار التأسيسي للحكومة من أجل التمهيد للمشاركة الجماهيرية، وضعف حالات دعم إنتاج الإمكانات والأرضيات الجماهيرية الجديدة.

رابعاً: انحسار دور الجماهير في إدارة المؤسسات الدينية بسبب المشاركة المباشرة للدولة.

خامساً: التجربة الإنسانية السلبية في نمط تدخل الحكومات والدول في الشؤون الدينية للشعوب.

سادساً: الاهتمام الخاص للإمام الراحل وقائد الثورة، وسائر المصلحين وعلماء الشيعة بالاستقلال الفكري والعلمي والإداري للحوزات العلمية ورجال الدين، الأمر الذي فسّره البعض بعدم مسؤولية الحكومة تجاه الدين والاعتقادات الجماهيرية والحوزات العلمية.

سابعاً: اتساع رقعة المشكلة المتعلقة بالدين الحكومي والدين السياسي، مما أفضى إلى تقليص دور الجماهير ومشاركتهم.

ثامناً: نفوذ تعاليم ومرجعيات حداثية كالليبرالية، والعلمانية، والأومانية، والقومية، والعقلانية المطلقة المتعارضة بوضوح مع أصول ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية.

تاسعاً: نفوذ تعاليم مابعد الحداثة كرفض المبادئ الدينية والثقافية الثابتة، ورفض المرتكزات الميتافيزيقية للثقافة، ورفض الإنسان بوصفه أكمل مخلوقات الله، ورفض المثل والنماذج الثقافية والدينية، والمساواة بين كافة الثقافات، والنسبية المحضة، وما إلى ذلك من المبادئ المتناقضة مع أصول و مباني ومرجعيات التنمية الثقافية والدينية في المجتمع.

عاشراً: الشعور بالتخلف عن الغرب في أبعاده التقنية والعلمية والمادية، وعدم التنبّه لضرورات الجد والاجتهاد والمثابرة الدائمة لتقدم المسلمين في حياتهم المادية كشرط أساسي لتنمية الثقافة الدينية.

حادي عشر: تمكّن التيارات المتطرفة، سواء في نفيها التام للثقافة والحضارة الغربيتين، أم في تأييدها التام لها، من تضييق المجال على التيار الأصيل الناقد للثقافة والحضارة الغربية.

ثاني عشر: الظروف الخاصة للمجتمع العالمي والدولي، وانكسار الحدود، وتنمية شبكات الاتصال والمعلومات، والتجليات المادية للغرب، واصطياد الأدمغة، والعشرات من العوامل العالمية الأخرى التي جعلت الأجهزة الدينية تتخذ مواقف منفعلة وتهبط بأدائها إلى أدنى مستوياته.

ـ عدم تلاؤم البنيات والمؤسسات الدينية التقليدية والحوزات العلمية مع ظروف ومتطلبات الدولة والجماهير في المجتمع الراهن.

ثالث عشر: الانفعال في معسكر تنمية الثقافة الدينية بسبب وجود منافسين مقتدرين وأدوات حديثة وعدم كفاية الحقوق الشرعية لإدارة المؤسسات الدينية، وعدم الاستثمار، على نحو مؤثر من قبل الحكومة في البنيات التحتية للأنشطة الدينية.

رابع عشر: ضعف التبيين الإلهي للدين من قبل العلماء الربانيين، وعدم كفاءة أساليب ومناهج تبليغ الدين ونشره، وعدم تقديم نماذج سلوكية، وعدم تناغم النظام التعليمي في الحوزة مع متطلبات العصر، والافتقار إلى خطاب ديني إيجابي يوجه إلى جيل الشباب.

خامس عشر: الغفلة عن التيارات الثقافية الأجنبية، وعن التركيز على اللاهوية الثقافية الدينية الوطنية، عن طريق شتى الوسائل الإعلامية وغير الإعلامية للأجانب، وعدم الاهتمام بخلق الإمكانات والأرضيات اللازمة للطاقات الإسلامية والوطنية بغية حماية الهوية الدينية والوطنية للبلاد.

سادس عشر: الغفلة عن النزعة الدينية المتنامية لدى الناس في القرن الحادي والعشرين، وعدم استعداد الإعلام الديني للتعبئة الشعبية ومواكبتها على نحو مناسب، وعدم الاستفادة من عملية تكوّن الظروف المناسبة والمتلاحقة في المستقبل لعرض رسائل الإسلام المتنوع بشكل مفيد ومنظم وممنهج، إلى جانب رسائل الدين المسيحي والدين اليهودي وسائر الأديان.

سابع عشر: عدم توافر العدالة في ميزانية ونفقات القطاع الثقافي مقارنةً بميزانيات القطاعات الأخرى. وكذلك، عدم توافر ومراعاة العدالة في طريقة تخصيص اعتمادات الدولة وإنفاقها في قطاع الأنشطة الدينية، بحيث ينجم عن ذلك أن أجزاء مهمة من الميزانية والإمكانات وسائر المصادر النادرة في البلاد، لا تتوجه في الاتجاه الصحيح، بسبب الافتقار إلى استراتيجية شاملة.

ثامن عشر: عدم التمركز والانسجام في الإدارة العامة للنظام، ووجود ثنائية أو تعددية في إدارة المرافق المختلفة، لاسيما المرافق الثقافية.

تاسع عشر: عدم وضوح الرسائل والمهام والأهداف والسياسات التنفيذية للأجهزة الثقافية والإعلامية في البلاد.

عشرون: عدم كفاءة المؤسسات الدينية بعد الثورة، بسبب تعدد وتنوع البُنيات، وعدم تعريف المهام، وعدم المعرفة بحاجات المجتمع، والانخفاض الكبير في المصادر البشرية، وتداخل الواجبات، والأعمال المتوازية، وعدم وضوح الاتجاهات والمهام، وعدم تلاؤم الأساليب والأدوات، وأزمة التفاهم وغياب الحوار المؤثر مع المتلقين.

واحد وعشرون: الثنائية في إدارة المؤسسات الدينية والثقافية في البلاد، مما يؤدي إلى حالات استنزاف دائمة وإحباط للمبادرات وإهدار للمصادر النادرة في البلد.

ثاني وعشرون: ضعف البرمجة وعدم كفاءة العديد من الخطط والبرامج والمشاريع التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات الدينية طوال عشرين عاماً بعد انتصار الثورة الإسلامية لحماية الدين ونشره. وقلة المصادر المالية المخصصة للدعوة إلى الدين، وضرورة الاستخدام الصحيح والأمثل للمصادر المحدودة، وضرورة إيضاح وتنظيم الواجبات والصلاحيات في المؤسسات الدينية، والاستفادة الكاملة من إمكانياتها، وهذه أمور تحتم تنظيم شؤون التبليغ الديني وبلورتها.

ثالث وعشرون: عدم وجود نظام مناسب لطريقة تخصيص اعتمادات الدولة في الأنشطة الدينية وإنفاقها بشكل مؤثر، وضرورة تعزيز البنيات التحتية لإعلاء الثقافة الدينية من قِبَل الدولة، إلى جانب التشديد على مشاركة الجماهير والنخبة في البلاد.

رابع وعشرون: الافتقار إلى مراكز إحصاء وإعلام ونظام مؤشرات في الميادين الدينية المختلفة، وعدم وضوح استخدام الفرد للمنتجات

والخدمات الدينية، وصولاً إلى تنظيم الخطط والفعاليات الدينية في البلاد.

خامس وعشرون: الافتقار إلى السوابق والمبادرات في أجهزة البلاد الدينية، وعدم تقييم المشاريع السابقة في الأجهزة الدينية بشكل منتظم، وضرورة إيجاد سوابق للخطوات المتخَذة على صعيد تقنيات عملية تنمية الثقافة الدينية، ومراحل البحث والإنتاج والعمل، وتقديم النماذج، والتربية والتعليم، والتبليغ الجمالي الحسن للرسائل الضرورية المتنوعة التي يحتاج إليها المجتمع دينياً.

سادس وعشرون: ضعف جبهة الدفاع عن الدين، بفعل تنامي الحالة السطحية والتسطيحية والجزمية، واتّباع العوام، والألاعيب السياسية في الثقافة الدينية من ناحية، والتغريب وإهمال السياسة ونزع القداسة من ناحية ثانية.

سابع وعشرون: أزمة المفاهيم والبون القيمي بين أجيال الثورة الثلاثة (الأول والثاني والثالث).

ثامن وعشرون: الهجمات المتوالية للعدو من خارج الحدود، والأغلبية الشابة للمجتمع الإيراني، والظروف الطبيعية لاجتياز عقدين من الثورة، والتغير السريع وغير المتوقع في الأحداث العالمية والدولية، وتغير الرؤى والآراء، وتنمية العلم والعقل البشريين في شتى الميادين الفكرية والإنسانية، والتنامي المتسارع للتعليم الثانوي والجامعي في البلاد، والظروف الخاصة الدينية والقومية والوطنية للشعب الإيراني، وأزمة الهوية المعنوية، ذلك كلّه ضاعف الشرخ الحاصل بين جيل الثورة والجيل الجديد، ولابد للتحرر من هذا الواقع، من عزم جاد في مجال تحول الخطط والبرامج الدينية.

ج ـ الآفات والعقبات والتحديات على صعيد تقييم استراتيجية تنمية الثقافة الدينية والإشراف عليها.

ـ الافتقار إلى أدوات مناسبة لتطبيق المادة 110 من الدستور التي

تضع على عاتق قيادة النظام مهمة تدوين السياسات العامة والإشراف الاستراتيجي الشامل على حسن تطبيق السياسات.

ـ الافتقار إلى نظام وآلية للإشراف على عملية تدوين وتطبيق السياسات والأهداف والبرامج بما يتلائم والرسائل المنشورة.

ـ عدم تطبيق أو التطبيق غير المناسب للمادة (8) من الدستور التي تشدد على الإشراف العام (تنمية الثقافة) والنقد المتقابل بين الدولة والشعب، وإيجاد نظام التشجيع والعقوبات.

ـ اللامبالاة والنزعة الدنيوية لدى عدد قليل جداً من التابعين للحلقات الاولى والثانية من الدولة، الأمر الذي يؤدّي إلى توجيه أصابع الاتهام إلى رجال الدين، مع أن أكثر من 80 في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر.

ـ ارتباط الثقافة الدينية بالمصالح السياسية، وتسييس المرافق الثقافية والعلمية، وعدم وجود أرضية مناسبة لنقد الأفكار والنظريات وأداء الدولة وأجهزتها المسؤولة.

ـ الافتقار إلى نظام استشاري يتألف من نخبة النظام، وإلى استبيانات الرأي، وإحصاء المتطلبات والحاجات والإمكانات، والتقيمم المؤثر، وفي عملية برمجة الرسائل الدينية وإنتاجها وعرضها.

ـ غياب أو ضآلة المنحى الجمالي في عرض الرسائل الدينية.

إيضاح:

في الفصل السابع، تم تصنيف مجموعة الآفات والعقبات والتحديات المذكورة بما يتلاءم والسياسات المعروضة.

الفصل السادس

السياسات العامة للنظام في مجال تدوين استراتيجيات تنمية الثقافة الدينية وتنفيذها والإشراف عليها

الفصل السادس

السياسات العامة للنظام في مجال تدوين استراتيجيات تنمية الثقافة الدينية وتنفيذها والإشراف عليها

المقدمة

بعد تقديم النموذج المحبذ لتنمية الثقافة الدينية في الفصل الرابع، وعرض الآفات والتحديات والعقبات، بناءً على رصد الواقع الحالي في الفصل الخامس، نقدّم في هذا الفصل، السياسات العامة لتطويق هذه الآفات والعقبات، وتحقيق النموذج المحبذ. وهي سياسات مستخرجة من الاستراتيجيات والآليات الأساسية لتغيير الواقع الراهن إلى الوضع الأمثل.

ومن البديهي أن الاستراتيجيات والآليات الأساسية قد تمت مراجعتها بشكل كامل، وما هذه السياسات المطروحة الا للوصول إليها وبلوغها.

أ ـ السياسات العامة لتدوين استراتيجية تنمية الثقافة الدينية

السياسة (1): إيجاد الأرضية لمعرفة وتدوين الأسس النظرية والأصول والإيديولوجيا الإسلامية المتفق عليها والتي يمكن برمجتها وبوسعها تلبية الحاجات، بمشاركة نخب الحوزة والجامعة، لتكون سنداً نظرياً للسياسات والبرامج.

السياسة (2): إيجاد الأدوات والآليات المناسبة لتدوين المشاريع والرسائل والمعايير والأهداف العامة والضوابط والمؤشرات والموازين الإسلامية، في مجالات السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والعائلة وأوقات الفراغ والبيئة، إلخ... بما يتناسب ومتطلبات الزمان والمكان، ضمن إطار المباني المتفق عليها، ومن أجل تحقيق الفكر الإسلامي وبلورته في ميادين رسم السياسات، والتشريع والقضاء والتنفيذ في البلاد (المادة 4 من الدستور وأكثر من 20 مادة أُخرى).

السياسة (3): إيجاد الأرضية والمساعي لتبيين الدين إلهياً من قبل العلماء الربانيين، والتعريف بالنماذج والأدوار والأنظمة والمؤشرات المثالية للمجتمع الديني والإنسان الأمثل في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يتناسب والظروف والمتطلبات الوطنية والعالمية.

ب ـ السياسات العامة لتنفيذ استراتيجية تنمية الثقافة الدينية

السياسة (4): رسم أهداف وأولويات وبرامج ونُظُم الشبكة التنفيذية والإدارية والقضائية للبلاد، بناءً على الدراسات الجامعة، وبما يتناسب والمباني النظرية الإسلامية المتفق عليها، وكذلك المشاريع والمعايير والموازين والمؤشرات المحدودة والمتفق عليها للهداية الدينية وتنمية الثقافة الدينية في شتى ميادين المجتمع والدولة.

السياسة (5): التغيير في الشبكة الإدارية للبلد، بناءً على المؤشرات الرئيسة للثقافة الدينية والكفاح الحقيقي ضد النزعة الدنيوية والمادية والاستغلال المالي والاقتصادي، من قِبل المرتبطين بالدولة، وأي عامل آخر يؤدي الى مضاعفة التفاوت بين الفقراء والأثرياء، وظهور الأرستقراطية الدينية، وانخفاض مؤشرات الثقافة الدينية في البلاد، وبالتالي تشويه صورة الدين، والثقافة الدينية، والحكومة الدينية في المجتمع.

السياسة (6): تحديد مستوى ودور ومجال وطريقة تدخل أو عدم تدخل الدولة في الشأن الثقافي والمؤسسات والأنشطة الدينية.

السياسة (7): توفير الأرضيات والظروف والتسهيلات والإمكانات اللازمة للناس للمساهمة المؤثرة في مضمار إدارة الأنشطة والمؤسسات الدينية في البلاد.

السياسة (8): التأكيد على استقلال المساجد، والحوزات العلمية وغيرها من المؤسسات الدينية الجماهيرية، وعدم تدخل السلطة في إدارتها. وتركيز الدولة على توفير الأرضيات الأساسية في مجالات التعليم والبحث والإعلام والاتصالات وتقديم التسهيلات والتخفيضات المالية والخدمات والمعنويات.

السياسة (9): تنمية الاتصالات وإقامة الحوار الديني والنقد الصحيح للأفكار، واستخدام علوم وتجارب سائر الشعوب والأديان، لحفظ الأصول والقيم الدينية والمعنوية والأخلاقية في مرحلة اجتياز الحداثة وما بعد الحداثة والظروف الثقافية العالمية، والسيطرة على التيارات الثقافية المنافسة.

السياسة (10): توفير البنى التحتية اللازمة لإعادة بناء وتجديد المؤسسات التقليدية والمدنية، من أجل تنمية قطاع الثقافة والفن والأنشطة الدينية في مجالات التعليم والبحث العلمي والإعلام والاتصالات والبرمجة.

السياسة (11): تعميم حصة الفرد من الميزانية والتسهيلات والإمكانات المخصصة للتعليم العالي والبحوث والدراسات الوطنية والصناعية والإعلامية IT و ICT على المراكز العلمية والبحثية والتعليمية والإعلامية الدينية في الحوزات والجامعات، من أجل إطلاق النهضة البرامجية العلمية (soft warc) في تربية وتعليم الإنسان والمجتمع المتسامي المحبذ والإلهي.

السياسة (12): إيضاح أدوار وواجبات ومهام الأجهزة الثقافية والمؤسسات الدينية في البلاد، وحذف أو تعديل أو إدغام الأجهزة والمؤسسات والفعاليات المتوازية (تنظيم المؤسسات الثقافية والدينية).

السياسة (13): تنظيم وتعديل المصادر الإنسانية، والبنى، والميزانية، وأسلوب الإشراف، وإمكانات الأجهزة الثقافية والمؤسسات الثقافية والدينية في البلاد، بما يتناسب والأدوار والواجبات والمهام الجديدة.

السياسة (14): ارتباط السياسات والأنشطة في المؤسسات الثقافية والدينية بإنتاج وتصميم التعبير الحقيقي والجمالي عن الرسائل الدينية، والتجديد المفهومي، وتعزيز الجوانب العاطفية في الدين، والمعالجة النقدية المنصفة للحضارة الحديثة، وتوجيه المجتمع صوب المعتقدات والسلوكيات المنطقية والعقلانية، واجتناب العزف على وتر الطائفية والقومية والتسطيح والنزعة العامية في التعبير عن الرسائل والأهداف الدينية.

السياسة (15): الاهتمام الخاص بالإبداع والابتكار والحركية، واستقطاب المتلقين، وتأثير الأساليب والمناهج الخاصة بالأنشطة في مجال الخدمات والإعلام الديني، وتقديم النتاجات على أساس متطلبات الزمان والمكان.

ج ـ السياسات العامة لتقييم استراتيجية تنمية الثقافة الدينية والإشراف عليها.

السياسة (16): إيجاد الأدوات والآليات اللازمة للإشراف العام والاستراتيجي على مسار أنشطة السلطات الثلاث ضمن إطار الرسائل والمعايير والضوابط والمؤشرات والموازين الإسلامية المرسومة (الماده 110 من الدستور).

السياسة (17): إقامة نظام تشجيع وعقوبات، بناءً على تقييم وإشراف الجماهير على سلوك مدراء الدولة ضمن إطار الرسائل والضوابط والمعايير والموازين الإسلامية المرسومة (المادة 8 من الدستور، والبند 8 من المادة 3).

السياسة (18): إيجاد الأجواء والأدوات المناسبة لنهوض الجماهير بنقد علمي وإصلاحي لمنظومة الدولة وأدائها، من أجل تنمية مشاركة الجماهير والنخب في إطلاق نهضة التحرر الفكري، وتنمية نقد المجتمع دينياً، وإيجاد خطاب ديني.

الفصل السابع

تبيين وتفسير السياسات الخاصة بالنموذج المحبَّذ وآفاته

الفصل السابع

تبيين وتفسير السياسات الخاصة بالنموذج المحبذ وآفاته

المقدمـة

في هذا الفصل من بحثنا، سنستعين بنتائج دراسة «مطالعات تمهيدية لبلوغ السياسات العامة» التي أُعِدَّت بطلبٍ من اللجنة الثقافية في مجمع تشخيص مصلحة النظام، كما سنستعين أيضاً بعشرات المشاريع البحثية الأخرى التي توجد موادّها الخام في «مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية»، لنقدم اولاً الإيضاحات والتفسير اللازم لكل مجموعة من السياسات المعروضة، ثم نتطرق للآفات والتحديات التي تحتم المصادقة على السياسات.

تشمل السياسات وشروحها ثلاث مراحل بناءً على النموذج الشامل للإدارة الاستراتجية (المخطط رقم 5)[1]:

المرحلة الأولى: السياسات العامة لتدوين الاستراتيجيات.

المرحلة الثانية: السياسات العامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات.

---

(1) راجع: أبوالقاسمي، محمد جواد: دراسة «خطوة باتجاه رسم سياسات الثقافة الدينية» مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية. صيف 2003م.

المرحلة الثالثة: السياسات العامة لتقييم الاستراتيجيات والإشراف عليها.

تدوين المباني النظرية والأصول والأطر المتفق عليها لتنظيم الرّسالة والمهام العامة (السياسات 1، 2، 3)

المقدمـة

أ - السياسات العامة لتدوين استراتيجية تنمية الثقافة الدينية:

طرح المسألة:

ستكون تنمية الثقافة الدينية أشبه بالحلم إن لم تتوافر إيديولوجيا تلبّي الحاجات وتجيب عن الأسئلة في مضمار القضايا الاجتماعية والإنسانية. وتشير دراسةٌ دقيقةٌ للثقافتين الرأسمالية والاشتراكية إلى حقيقة كونهما تمتلكان أطروحات وبرامج عملية واضحة لكافة العناصر الاجتماعية والمستويات المختلفة للمجتمعات؛ وذلك، بصرف النظر عن صحتهما أو خطئهما؛ إذ يُلاحَظ تنسيق خاص بين العناصر الاجتماعية في كافة ميادين ومجالات المجتمع الغربي. بكلام آخر، ثمة تناسق خاص بين الأدوات والأهداف، في الخطط التنموية لتلك البلدان. كذلك فإن جميع الأهداف كانت تصب في خدمة تحقيق رسالة الإيديولوجيا الاشتراكية (العدالة الاجتماعية، إلخ...) والرسالة الرأسمالية (مضاعفة الأرباح، الحرية، إلخ...). وإذاً، بما أن للإيديولوجيا الدينية رسائل تختلف عن رسائل الإيديولوجيات الأخرى، سواء من حيث الأولويات أم من حيث المحتوى، فإنه لا يمكن لها أن تستخدم أدوات شبيهة بأدوات الإيديولوجيات المادية[1].

---

(1) بحث «نحو تدوين سياسات استراتيجية لتنمية الثقافة الدينية» مؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية. صيف 2003 م.

استناداً إلى ما ذكرناه:

1 ـ تبدأ البرمجة والتخطيط الاستراتيجي لتنمية الثقافة الدينية بتدوين الاستراتيجيات. ويجب ان يبتدئ تدوين الاستراتجيات بتعيين المهام والرسائل. على أن رسائل أية ثقافة، إنما هي تنبع من الإيديولوجيا السائدة في تلك الثقافة. لذا، فإننا أول خطوة في البرمجة الاستراتيجية لتنمية الثقافة الدينية، تمليها الحاجة إلى إيديولوجيا جامعة وشاملة تصلح لبرمجة كافة صعد الحياة ومجالاتها.

2 ـ ما دامت الحاجة إلى إيديولوجيا جامعة تمكّن من البرمجة على مستوى تدوين الاستراتيجيات وتنفيذها وتقييمها والإشراف عليها مما لامناص منه، فمن المهم جداً، الوصول إلى وفاق وإجماع ذهني علمي بين خبراء الدين والمجتهدين فيه، لتدوين إيديولوجيا إسلامية شاملة وجامعة. وبتعبير آخر، لا بدّ لهذه الإيديولوجيا من إيضاح مهامّها ورسائلها في شتى ميادين الحياة كالاقتصاد والتربية والتعليم والسياسة والحقوق والقوانين والصناعة والزراعة وأوقات الفراغ والفن والأدب، إلخ... كما لا بدّ لها من عرض مناخ واستراتجيات مؤثرة لتحقيق هذه الرسائل وبلوغها. ولذا، فإنّ للثقافة الإسلامية أدواراً فردية واجتماعية، ولا تقتصر على الأنشطة والتكاليف الفردية في الحياة الشخصية للإنسان. وكما أن كافة عناصر الحياة في الثقافة الرأسمالية تصب لخدمة رسالتها الرئيسة (الأرباح ورؤوس الأموال) فإنه يجب في إطار الثقافة الدينية ايضاً أن تخدم كافةُ العناصر تنمية الرسالة الرئيسة لهذه الثقافة، وهي عناصر مستمَدة طبعاً من القرآن والسنة والعقل. وعليه، إذا لم تحدد إيديولوجيا الثقافة الدينية ـ وهذه خطوة أولى ـ رسالتَها قبل عناصر المجتمع البشري كافة، فإن هذه العناصر

ستخرج تلقائياً عن دائرة تلك الإيديولوجيا لتتوجه إلى الإيديولوجيات الأخرى من أجل سدّ احتياجاتها.

3 ـ بعد تشخيص مهام الثقافة الدينية ورسائلها، واستخراجها من الإيديولوجيا الدينية الجامعة (التي يتفق عليها جميع خبراء الشؤون الدينية) يأتي دور تحديد أهداف الثقافة الدينية طويلة الأمد. في هذه المرحلة، وقبل تحديد الأهداف، لا بدّ من دراسة إمكانية هذه الأهداف. وفي إطار دراسة هذه الإمكانية، يناقش الواقع الوطني والدولي، ليتم في ضوء ذلك تدوين الأهداف الممكنة للثقافة الدينية. في هذه المرحلة، ينبغي عادة تشخيص وتدوين الأهداف الأكثر تأثيراً والتي تؤدي إلى تحقيق الرسائل الرئيسة للثقافة الدينية، وتمييزها عن سائر الأولويات، بالنظر إلى إمكانية تحقيقها على مستوى المجتمع.

4 ـ لن تسفر النظرة المثالية المحضة، على هذا الصعيد، إلا عن إهدار الأرصدة المادية والمعنوية. وبتعبير آخر، يجب عند تصميم وتدوين أهداف الثقافة الدينية طويلة الأمد، تقييم وتشخيص العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في درجة تحقق هذه الأهداف بكل دقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستوعب هذه الأهداف الأبعاد المختلفة للرسائل. ومثال ذلك، إذا كانت العدالة الاجتماعية في الثقافة الدينية من جملة الرسائل والمهام، فإن الأهداف التي تدوّن من وحي هذه الرسالة يجب أن تعكس الأبعاد المختلفة لتلك الرسالة (العدالة الاقتصادية، العدالة السياسية، العدالة التربوية والتعليمية، إلخ...) كما يجب تخمين المدة اللازمة لتحقق هذه الأهداف ضمن أفق واقعية، إلى جانب تخمين العقبات والتحديات والآفات التي قد تشهدها هذه المرحلة، بالنظر إلى الظروف الداخلية والخارجية.

جدير بالذكر أن دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، تمّ تدوينه من وحي الروح والأفكار والإيديولوجيا الإسلامية، وكان هدف مؤسس الثورة الإسلامية، هو إقامة نظام حكم يسهم الإسلام، من خلاله، في ميادين المجتمع وحقوله كافة من اجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية وتعليمية وثقافية وفنية، إلخ.. ويفوح عبير الإسلام في فضاء المجتمع مبشراً بالعدالة والأخلاق والمعنوية والعبودية لله. في هذا السياق، بذل مجلس خبراء الدستور كل جهوده لإخراج القوانين مستندةً إلى الأحكام والمعايير الإسلامية. ولكن، لأسباب شتى، من أهمها الافتقار إلى نظريات وأسس وتجارب ونماذج عملية ملائمة للزمان والمكان، لم ينجح هذا المجلس في إيضاح وإجلاء الأبعاد المختلفة. عليه فقد تم التأكيد، في أكثر من «عشرين مادة» (1) على ضرورة المصادقة على القوانين وتطبيقها ضمن إطار المعايير والضوابط الإسلامية، وبالتالي فقد ألقيت مسؤولية تشخيص ذلك على عاتق فقهاء مجلس صيانة الدستور بحسب المادتين (4) و (91) من الدستور. ولكن لم يجر الكلام على نوعية القدرة التي يجب أن تتوافر في فقهاء مجلس صيانة الدستور، تلبيةً لهذه الحاجة والأدوات التي سيستخدمونها للنهوض بهذه المهمة، ولا على كيفية تشخيصهم الموازين والمعايير الإسلامية الخاصة بكل مجالات الحكم وإزاء آلاف المواضيع والمسائل المستحدثة، أو القضايا التي طرحت بشأنها مئات الفرضيات والنظريات العلمية، وتشكلت آلاف الجامعات والمراكز العلمية والبحثية في العالم، للإجابة عن تلك الأسئلة ومعالجة المشكلات البشرية، لكي يزوّدوا الدولة والحكومة بالنتائج، بغيةَ توظيفها في عمليات التشريع والبرمجة والتخطيط. ولذا، لم يستطع مجلس صيانة الدستور، حتى بعد 25 عاماً، الخروج من المواقف الانفعالية والسلبية، لأنه رغم كل الجهود لم يُجب إلا عن بعض الحالات المتناقضة مع صريح الأحكام الإسلامية، ولم ينتقل البتّة إلى حيّز المواقف الفعالة والإيجابية ليمهد الأرضية، ويبث روح الإسلام في جسد الجمهورية،

ويُشيع أريج الإسلام عبر شبكة التقنين والتنفيذ والقضاء في البلاد.

وهذا ما أدّى إلى رسم علامات استفهام حول أحقية وشرعية وقدرة الحكومة الدينية، وراحت الفرص تتحول في كل يوم إلى أخطار وتهديدات، وتظهر آفات خطيرة مثل الانقطاع بين الأجيال، وازدهار الأفكار الليبرالية والعلمانية، وأزمة الهوية، وعشرات الآفات الأخرى.

بالاستناد إلى ما سبق ذكره، ومن أجل القيام بالخطوات الأولى على طريق تنمية الثقافة الدينية، يجب على جهاز الدولة إيضاح موقفه من المفاهيم والمعايير والضوابط الإسلامية، وإيضاح عناصر التخصص والخبرة والبرمجة للبلاد، وإخراجها من حيز الغموض والإبهام، وتقديم وتدوين أصول ومعايير ومؤشرات تقوم على أساس الإسلام وتكون لها القابلية على البرمجة، وعلى أن تكون دليلاً أكيداً في مختلَف الميادين. ومن البديهي ألا يتمكّن مجلس صيانة الدستور أن ينهض بمفرده بهذه المهمة، وذلك بالنظر إلى عدم كفاية الأدوات والعدّة المتوافرة لديه. ومن الضروري توفير مقدماتها في مجمل مرافق النظام، وإعداد أدوات قادرة على جمع نخب الحوزة و الجامعة والخبراء الذين كانت لهم تجارب في الحكم طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية، للقيام بهذه المهمة، بالاستفادة من التقنيات الحديثة والاستعانة بتجارب الأمم والمذاهب المختلفة.

ولذا، نقدم في ما يلي السياسات العامة لتدوين استراتيجيات تنمية الثقافة الدينية، إلى جانب الآفات والتحديات الناتجة عن غياب هذه السياسات:

السياسة (1): إيجاد الأرضية الصالحة لمعرفة وتدوين الأسس النظرية والأصول والإيديولوجيا الإسلامية المتفق عليها، والتي بوسعها تلبية الحاجات، ويمكن برمجتها، بمشاركة نخب الحوزة والجامعة، لتكون وثيقة ومستنداً نظرياً للسياسات والبرامج.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات والتحديات المعروفة:

ـ عدم شفافية الرسائل وأبعادها على صعد المجتمع كافة، وعدم وجود اتفاق ذهني بين النخب، والمنفذين، وأصحاب الرأي في الحوزة والجامعة، حول المفاهيم والنظريات والتوجهات.

ـ عدم الاتفاق على مَدَيَات وحدود الشريعة، الأمر الذي أدى إلى ظهور توجهات «أقلية» و«أكثرية» متطرفة بشأن التعاطي مع مكانة الدين في المجتمع.

ـ عدم وجود اتفاق ذهني، وتهرّب النخب من النقد، وعدم تعاطيهم الإيجابي في سياق معالجة القضايا الثقافية والمعنوية في البلاد.

ـ اللاواقعية وعدم مراعاة الأولويات في تعيين الرسائل.

ـ فراغ الأسس النظرية، والافتقار إلى إعادة التشكيل المفهومي، وعدم وجود ذهنية مشتركة متفق عليها بين نخب الحوزة والجامعة والساسة والمدراء الثقافيين والمبرمجين حول المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدين، كالتعامل بين الدين والدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، العلاقة بين الثقافة والدين، بين الدين والإدارة والتخطيط، الدين ومواجهة الغرب، الدين والفكر واللغة، الدين والحقوق الحديثة، مديات الشريعة، الدين والتربية والتعليم الحديثين، الدين ومفهوم العولمة، الدين ومفاهيم كالمجتمع المدني والحرية والتربية والعنف والتسامح، الدين والفن والاتصالات والإعلام، الدين والأزمات الاجتماعية في العالم المعاصر، الدين وحقوق المرأة، ومئات المفاهيم الأخرى، حيث يمثل عدم الوفاق هذا، والفراغ في المباني النظرية، شطراً كبيراً من التحديات التي تواجه تنمية الثقافة الدينية، في الحال وفي المآل، في الحاضر والمستقبل.

السياسة (2): إيجاد الأدوات والآليات المناسبة لتدوين المشاريع والرسائل والمعايير والأهداف العامة والضوابط والمؤشرات والموازين الإسلامية في مجالات السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والعائلة، وأوقات الفراغ، والبيئة، إلخ... بما يتناسب ومتطلبات الزمان والمكان، ضمن إطار المباني المتفق عليها، من أجل تحقيق و بلورة الفكر الإسلامي في ميادين رسم السياسات، والتشريع والقضاء والتنفيذ في البلاد (المادة 4 من الدستور و أكثر من 20 مادة أُخرى).

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالنظر للآفات المعلومة:

ـ تأثر قسم كبير من الخبراء والمتخصصين في مضمار البرمجة للبلاد، بالأفكار الوافدة والانتقائية والتعاليم الليبرالية والثقافة الغربية والعالمية، التي دخلت البلاد مع الدارسين في الغرب والمتغربين والأفكار المترجمة والنتاجات الثقافية والفنية والإعلامية والاتصالاتية. وقد أدى هذا الهجوم عملياً الى سيادة الأفكار والمناحي الليبرالية على صعيد البرمجة ورسم سياسات البلد، وإلى عزل الأفكار الإسلامية الأصيلة وإقصائها عن مسرح البرمجة والتخطيط.

ـ نفوذ القيم والمرجعيات الحداثية، كالليبرالية والعلمانية والأومانية (Humanisme) والقومية والعقلانية المطلقة، المتعارضة بوضوح مع أصول ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية.

ـ عدم وضوح الإطار النظري والمشاريع المنتجة للنماذج العليا لتنظيم الأجزاء المختلفة من عملية تنمية الثقافة الدينية.

السياسة (3): إيجاد الأرضية والمساعي لتبيين الدين إلهياً من قِبَل العلماء الربانيين، والتعريف بالنماذج والأدوار والأنظمة والمؤشرات المثالية للمجتمع الديني والإنسان الأمثل في المجالات الثقافية

والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يتناسب والظروف والمتطلبات الوطنية والعالمية.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالنظر للآفات المعلومة:

ـ عدم الاهتمام بتعاليم الدين الإسلامي، بشأن إنتاج القيم العالمية المشتركة، والانتفاع بالمكتسبات العلمية والمعارف الناتجة عن العقل الجمعي الإنساني، في معالجة المعضلات الروحية، والأخلاقية والمعنوية لجيل الشباب.

ـ الابتعاد عن النظرة العالمية للإسلام والدين القائم على المعرفة والمشاعر الدينية الصميمية، وظهور نمط من التدين الفئوي لدى المحافل التقليدية.

ـ عدم حصول التحول المطلوب في المراكز الفكرية والفقهية والحوزوية، بما يتلائم وحاجات العصر ومتطلبات الزمان والمكان.

ـ عدم الاهتمام بالقيم العالمية المشتركة، والغفلة عن الإمكانات العالمية للثقافة الإسلامية وتعاليم أهل البيت(ع) لحل المعضلات العالمية.

ـ نفوذ قِيَم ما بعد الحداثة كرفض الأصول الدينية والثقافية الثابتة، ورفض الأسس الميتافيزيقية للثقافة، ورفض كون الإنسان أكمل مخلوقات الله، ورفض الأسس المقتدرة والنماذج الثقافية والدينية، والمساواة بين الثقافات وقيمتها، والنسبية المحضة، وكل هذه الخصائص تتناقض مع أصول ومباني ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية في مجتمعنا.

ـ دخول قِيَم العولمة، والتحرك نحو التنميط الثقافي والسياسي والأخلاقي، والدعاية لمؤسسات ورموز الاستهلاك العالمي، والانتاج العالمي، وإلغاء المقتضيات المحلية والوطنية، وبالتالي عدم الاكترات للثقافة والأخلاق المحلّيّة.

ـ الغفلة عن توظيف قدرات المستنيرين الدينيين، وحتى غير الدينيين ممن نقدوا الثقافة والحضارة الغربية، والإفساح في المجال أمام تيارات الرجعية الدينية.

ـ الافتقار إلى نماذج مثالية خاصة بالمساهمة في إدارة المجاميع والمناخات الدينية المتنوعة في البلاد.

ـ الغفلة عن المنحى التربوي للثورة الإسلامية في تربية الإنسان والمجتمع النامي دينياً، وتشكيل ظروف الحرية والوعي للتربية المعمقة والمتوازنة والشاملة للمواهب الذهنية والعاطفية والسلوكية لدى المجتمع.

ـ وجود نزعة متطرفة نحو الجديد، ونمط من الانهزامية في وجه الثقافات الغربية الغازية، وبعض العادات والأذواق والسلوكيات الموروثة عن الثقافات الشاهنشاهية والطاغوتية.

ـ الافتقار إلى منحى علمي تخصصي للتمهيد والإعداد المثالي، من أجل شتّى أنواع التديّن المتناسب مع الظروف البيئيّة والسنّيّة (العمْرية) والدراسية والجنسية، لمختلف طبقات وشرائح الشعب، والقلق من الانعكاسات الباعثة على الزوال واليأس للمناحي التي تجيز الاحتكار والعنف في الدعوة لدين الله.

ـ الانهماك في القضايا الجزئية والفرعية، والغفلة عن الرسائل الرئيسية للدين في القران والسنة النبوية، والغفلة عن فلسفات الإمامة وسلوك أهل البيت(ع) في الدفاع عن الدين واستخدام السلطة كوسيلة لخدمة الدين الإلهي.

ـ الاستخدام المنفلت لإمكانات الدين خلال العقدين الماضيين، والشعور بنوع من اليأس والخيبة من «الدين السياسي» أو الدين المسيّس بين الناس والنخب في البلاد.

ـ انفعال المستنيرين والباحثين المتدينين المخلصين في الدفاع عن حريم الثقافة الإسلامية والدينية إزاء هجمات التعاليم الحداثية وما بعد الحداثية والعولمة.

تدوين وتنظيم الأهداف الوسيطة والسياسات والخطط والبُنى الخاصة بإدارة البلاد، بناءً على الرسائل المدوّنة (السياسة 4)

ب ـ السياسات العامة لتنفيذ استراتيجيات تنمية الثقافة الدينية (السياسات 4 إلى 15)

طرح المسألة:

يمكن للرسائل والسياسات الاستراتيجية المبنية على الإيديولوجيا والفكر الأسلاميين، أن تتحقق عملياً حينما ترسم الأهداف، ويُصار إلى تشخيص مستويات وطبقات الأهداف، والوسائل المتطابقة مع مختلَف نواحي الرسائل العامة، وترتيب أولوياتها على نحو دقيق، وتوفير الأدوات المناسبة في إطار المناهج والمعايير والمؤشرات المحدودة، وإيجاد التحول الجذري في بنية مؤسسات الدولة وأجهزتها، وتمهيد الأرضيّة لجعل أداء الدولة وأجهزتها التنفيذية يصبّ في مصلحة الدعوة للدين والهداية الدينية وتنمية الثقافة الدينية.

وبالنظر إلى النموذج المحبذ للتنمية الثقافة الدينية[1]، يمكن توقع تنمية الثقافة الدينية في المجتمع، حينما تتجلي الأفكار والإيديولوجيا الإسلامية في مجالات الحكم وسلوك مدراء النظام. وهذه مهمة يمكن أن تتطبق عملياً حينما:

---

(1) الفصل الرابع.

1 ـ تُدوَّن الأهداف الوسيطة، والمناهج، والمعايير والمؤشرات ضمن إطار الرسالة المبنيّة على أساس الايديولوجيا والأفكار الإسلامية.

2 ـ تتوفر البنية المناسبة لتطبيق الاستراتجيات المدونة.

3 ـ يتعين و يُعرف دور الجماهير والدولة وحدود هذا الدور على نحو واضح وصحيح.

4 ـ يُسيطَر على العوامل السلبية الهدامة.

5 ـ يتحقق الإشراف والتقييم المستمران.

6 ـ إلخ...

وفي ما يلي عرض للسياسات وضرورة المصادقة عليها انطلاقاً من الآفات والتحديات، وصولاً الى تحقيق البندين 1 و 2 أعلاه.

السياسة (4): رسم أهداف وأولويات وبرامج ونُظُم الشبكة التنفيذية والإدارية والقضائية للبلاد، بناءً على الدراسات الجامعة، وبما يتناسب مع المباني النظرية الإسلامية المتفق عليها، وكذلك المشاريع والمعايير والموازين والمؤشرات المحددة والمتفق عليها للهداية الدينية وتنمية الثقافة الدينية في شتى ميادين المجتمع والدولة.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ انقطاع مجال الخبرة والبرمجة في البلاد عن مجال الرسالات والأهداف، والافتقار إلى البرمجيات اللازمة للتبيين والهداية الدينية والتنمية الثقافية والبرمجة، والتطبيق المناسب لها.

ـ عدم نجاح حكومات ما بعد الثورة في تنظيم وتحقيق الظروف المثالية لتربية المجتمع الديني.

ـ عدم إيمان قطاع الخبرة والتخصص في البلاد بالتنظيم والبرمجة

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلخ... القائمة على الرؤى الاستراتيجية للدين.

ـ عدم تثمين الرؤية العلمية المتخصصة، واللامبالاة بالبحوث الشاملة والمشاريع الجامعة والبرمجة الشاملة، على نحو احترافي منظم، وتحت عنوان: دراسات تنمية الثقافة الدينية، وعدم اشتراط نظام الميزانية في العمليات المذكورة أعلاه، في تنظيم الواقع الديني للبلاد.

التغلب على الآفات والتحديات التي تواجه تنمية الثقافة الدينية (السياسة 5)

طرح المسألة:

تشير الدراسات والبحوث التي أُجرِيَت، إلى أن من الآفات والعقبات التي تواجه تنمية الثقافة الدينية والدولة الدينية بخصوص قضايا الشرعية والقدرة، وتضع لها العقبات والتحديات، هو ضعف أداء الشبكة الإدارية للبلاد، في تنظيم الشؤون الإدارية، وضعف مواقف الأجهزة ذات الصلة بالمفاسد الإدارية والاقتصادية والمالية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء وزيادة الرشاوي والفساد المالي والإداري لدى بعض مدراء الدولة والتابعين لهم، ونزوع بعضهم الآخر إلى بهارج الدنيا وزخارفها، وهو ما استتبع تشويه وجه الدين والثقافة الدينية والدولة الدينية في أنظار المجتمع[1].

إن الدور الرئيسي للفساد في انهيار الحضارات والثقافات والشعوب

---

(1) لمزيد من المعلومات راجع بحث «آفات تنمية الثقافة الدينية في ضوء عقدين من عمر الثورة» الذي تم انجازه من قبل مؤسسه عرش للابحاث الثقافية و الفنية، و مكتب دراسات تنمية الثقافة الدينية و بالتعاون مع الذكتور فراهاني سنة 2003 م.

والبلدان، قضية يتفق عليها المجتمع الإنساني تقريباً، وقد جرى التشديد عليها في القرآن الكريم ونهج البلاغة وسائر النصوص الإسلامية[1].

القضية الأخرى التي يمكن ملاحظتها في هذا المضمار، هي دور الرفاه في رفع مستوى الرضا الجماهيري عن الحكومات والإيديولوجيات والأنظمة. ولذا، تعمد الدولة الرأسمالية التي لا تفكر بغير الأرباح، عن طريق إيجاد حكومة رفاه، ورفع مؤشرات الرفاه، وخلق تسهيلات عديدة في حياة الجماهير، وتقليص البون بين الفقراء والأغنياء، إلى إيجاد «هيمنة ثقافية» أو «تفوق ثقافي»، وتسليط ثقافتها وإيديولوجيتها على الجماهير بإرادتهم وموافقتهم[2].

يعتقد المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أن استمرار النظام الرأسمالي هو حصيلة الهيمنة الإيديولوجية، لذلك فإن مجرد حدوث الأزمات الاقتصادية لا يؤدي إلى انهيار الرأسمالية. الهيمنة عملية تسيطر فيها الطبقة الحاكمة على المجتمع وتوجهه بطريقة أخلاقية وفكرية. وتعَدّ حاجات ورغبات الطبقة الحاكمة وقيمها الثقافية في هذا المجتمع، هي حاجات ورغبات وقيم المجتمع كلّه. وفي مجتمع الهيمنة هذا لا ترتفع إمكانات التجاذب والمعارضة والمقاومة مائة في المائة. ولذلك، ينبغي للطبقات المهيمنة أن تمنح الطبقات الخاضعة بعض الامتيازات[3]. وبالنظر إلى النصوص الدينية، ولاسيما نهج البلاغة، حيث نلاحظ أن من شروط بقاء الدول، العمل على توفير العمران والرفاه، وأن الفقر والظلم من عوامل شقاء الشعوب[4]، نقدّم في ما يلي السياسات ذات الصلة، وضرورة المصادقة عليها انطلاقاً من التأكيد على الآفات والتحديات التي تواجهها.

---

(1) م س.

(2) الهيمنة الثقافية، مؤسسة عرش للابحاث الثقافية و الفنية، صيف 2003 م.

(3) بشيريه، حسين، نشريات الثقافة في القرن العشرين، 2000 م، ص 29-30.

(4) حكيمي، محمدرضا، الحياة، ج 3 و 4.

السياسة (5): التغيير في الشبكة الإدارية للبلد بناءً على المؤشرات الرئيسة للثقافة الدينية، والكفاح الحقيقي ضد النزعة الدنيوية والمادية والاستغلال المالي والاقتصادي من قبل المرتبطين بالدولة، وأي عامل آخر يؤدّي إلى مضاعفة البون بين الفقراء والأثرياء، وظهور الأرستقراطية الدينية، وانخفاض مؤشرات الثقافة الدينية في البلاد، وبالتالي تشويه صورة الدين والثقافة الدينية والحكومة الدينية في المجتمع.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ الغفلة عن المؤشرات الرئيسة للثقافة الدينية النامية، كتحقيق العدالة وسيادة الأكفّاء والمشاركة وإتقان المهارات والتعقل وحبّ العلم ومراعاة حقوق المواطنة، والنزعة للسلام وطلب الاستقرار والسكينة، والتمتع بملذات الحياة، وطلب العزة، والميل إلى النزاهة والأناقة، وبعد النظر، وحبّ التفكّر، والميل إلى المعنوية، وطلب التقدّم وحب العمل، إلخ. . .

ـ ضعف أداء الشبكة الإدارية في البلاد، وعدم التحول الإداري في الحكومات، بعد الثورة، لتنظيم معيشة الناس وتحسين واقع العدالة، ومكافحة الفقر والحرمان، وتحقيق الأمن والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولأن هذه النواقص قد حصلت في النظام الإسلامي، فقد سجلت بشكل طبيعي في ملف كفاءة الدين والحكومة الدينية، وبذلك تعرّضت الأفكار الدينية على الصعيد العملي للتشكيك.

ـ ضعف وعدم كفاءة العديد من المسؤولين من أصحاب المناصب الحساسة. الأمر الذي أدّى إلى عدم إشراك الطاقات العاقلة والمتخصصة في شبكة الدولة والحكومة، وحلول الكوادر الضعيفة والمتملقة محلها. وقد تسببت هذه الحالة في الإخلال بالشبكة الإدارية للبلاد، وأدّت إلى عدم رضا الجماهير عن الدين والحكومة الدينية.

ـ البون بين الفقراء والأغنياء، وظهور الأرستقراطية الدينية، وهبوط مؤشرات التنمية في البلاد، مما يعيد إلى الذهن عدم كفاءة الحكومة الدينية في السيطرة على التخضم وبسط العدالة الاجتماعية. وكان من نتيجة هذه الحالة تعرّض العدالة الاجتماعية، وهي أهم تجليات ومؤشرات الدين، إلى أزمة وإلى التشكيك في وظيفتها الرئيسة.

التأثير على مساحات التعاطي والمشاركة بين الدولة والشعب في تنمية الثقافة الدينية، السياسات 6 و 7 و 8

طرح المسألة

مع انتصار الثورة الإسلامية، وظهور الأفكار الأصيلة لمؤسسها، والقاضية بضرورة أسلمة جميع مكونات الدولة، شعر الناس من جهة أولى، بعدم وجود واجبات أو مسؤوليات على عاتقهم حيال الدعوة للإسلام، وتصوروا أن الإسلام والدولة الإسلامية تضمن لهم دينهم ودنياهم، الأمر الذي أفقدهم حساسيتهم تجاه المؤسسات الدينية والإسلامية، إذ تصوروا ان الدولة هي التي يجب أن تدير شؤون رجال الدين والمراكز الدينية. ومن جهة ثانية، تأسست الأجهزة والمؤسسات الدينية واحدة تلو الأخرى، مثل منظمة الإعلام الإسلامي، ومكتب الإعلام الإسلامي، إلخ... وأوفدت رجال الدين والمبلغين إلى القرى والمناطق المختلفة، الأمر الذي سدّ إلى حد كبير فراغ الغياب الجماهيري.

بيد أن إشكالات أساسية عدّة ظهرت مع مرور الزمن:

1 ـ تضاعف تصدّي الأجهزة والمؤسسات الدينية الحكومية للأنشطة الدينية، وهو ما قلّص طبيعياً من دور الجماهير في دعمها وإسنادها.

2 ـ بظهور مشكلة «دَوْلَنة» الدين وجعله حكومياً، برزت إلى السطح رؤى إفراطية أو تفريطية، أدت إلى حيرة الناس في تعاملهم مع الأجهزة والأنشطة الدينية.

3 ـ أقصت العديد من الوزارات الثقافية كالتعليم العالي، والتربية والتعليم، وحتى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الأنشطة الثقافية الدينية عن حيز نشاطاتها وواجباتها، واعتبرت ذلك من مسؤولية المؤسسات والأجهزة الدينية، وبالتالي فإن أجزاء كبيرة من الإمكانيات التي كان يجب أن تخدم تنمية الثقافية الدينية، خرجت من إطار الخدمة.

4 ـ مع تنامي الأفكار الحديثة ذات الطابع الليبرالي والدولة الأقلية (الدّولة المتقلّصة)، برزت تحديات أمام شرعية تدخل الدولة واستثمارها وإسنادها للأجهزة الثقافية والدينية، كما برزت علامات استفهام حول مسوغات استثمار الدولة ودعمها للمؤسسات الدينية. وكانت النتيجة تعرّض هذه المؤسسات للعزلة والضيق من جانب الدولة، بحيث صار الهمّ الأول لهذه المؤسسات والأجهزة، هو كيف تحافظ على وجودها؟ وكيف تؤمّن ميزانيتها؟ وكيف تحصل على الكوادر التي تحتاجها؟ إلخ... وقد أدّت هذه العوامل إلى انحدار هذه المؤسسات وتراجعها واضطرارها إلى تضييع هويتها، عبر إيجادها مؤسسات اقتصادية، وخسران كوادرها المؤثرة بسبب عدم الاستقرار وغياب الأمن المهني، والتحول شيئاً نشيئاً إلى أجهزة قليلة الفاعلية والتأثير.

بالنظر إلى ما ذكرناه، نستخلص ما يلي:

أولاً: تضاعفت توقعات الشعب من المؤسسات والأجهزة الدينية، يوماً بعد يوم.

ثانياً: جرى التشكيك في دعم الدولة لهذه المؤسسات.

ثالثاً: لم تستطع هذه الأجهزة والمؤسسات ممارسة دورها على نحو جيد.

رابعاً: ظهرت ثنائيات في إدارة الثقافة والأنشطة الدينية، وانسحبت الأجهزة المسؤولة عن مسرح العمل.

خامساً: بقي صُنّاع السياسات والتخطيط في البلاد، في حيرة من أمرهم، حيال دور الدولة وواجباتها، في مجال الأنشطة الدينية، ودرجات تدخلها أو عدم تدخلها. ولذا، شدد قائد الثورة بتاريخ 19/9/1379 (1999م) على هذا الموضوع المهم، في لقائه بأعضاء المجلس الأعلى للثورة الثقافية المحترمين، وأدلى بإيضاحات مسهبة في هذا الباب. فقد أكد في الجانب الأول، على واجبات الدولة والحكومة الإسلامية، إزاء دين الناس ومعتقداتهم، واعتبَر التفكير المحايد وعدم اتخاذ موقف في عداد الرؤى المادية، وذهبَ إلى أن جهاز الدولة ليس عديم المسؤولية أبداً حيال ثقافة المجتمع، ولاسيما قضايا العقيدة والأخلاق، ولا يمكن له ألا يكون مبالياً. فمن واجبات الحكومة الإسلامية، أن لا تبقى عائلتها أي الشعب، في ضلال وحيرة، وسط أسواق الثقافة والعقائد والأخلاق.

انطلاقاً من أن الحديث عن واجبات الدولة والحكومة إزاء الدين ومعتقدات الجماهير كان يثير شُبَهِ دَوْلَنَة الدين، ويعيد إلى الأذهان ذكرياتٍ مُرة عن احتكار الدين من قبل الحكومات، فقد تصدى سماحة قائد الثورة للرد على هذه الشبهات قائلاً:

«وبالطبع، ليس معنى هذه القاعدة والعقد (مسؤولية الدولة والحكومة تجاه دين الناس ومعتقداتهم) أن نصْدِر تعميمات تقضي بصبْ الرصاص في أفواه من يتكلمون خلافاً لمعتقداتنا؛ كلا، فهذه القضية لاعلاقة لها بتلك البتّةَ. إن حالة الدين الحكومي، ودين التعميمات

والوصفات الأخلاقية وسطوة الحراب، تختلف تماماً عن الحالة التي أذكرها هنا. تلك ممارسات يجب تجنّبها، وما من عاقل يفعلها. والذين يتشبّثون بالحراب والقوة وما إلى ذلك، من أجل القضايا الأخلاقية والدينية والعقيدية، لا يتمتّعون بعقول سليمة. إننا لا نوصي بمثل هذا، ومع ذلك، فإن الحالات تتفاوت ويختلف بعضها عن بعض».

«إنني لا أؤمن بالدين الحكومي ـ فالدين الحكومي يكون كدين بني أمية وبني العباس؛ أما الدين، فهو أمر إلهي وعقيدي وقلبي. وأنتم حكومة دينية، أي أن شرعيتكم نابعة من تفكير ديني وعمل ديني، ولا بدّ لكم من الالتزام بالدين. كما أن المصلحة أيضاً هي في ما أقول. وهذا ليس كلاماً ناتجاً عن عصبية، وإنما هو كلام منطقي واستنتاجي ومعقول تماماً. إذاً، ثمة مواضع ليس للحكومة فيها واجب. ويمكن أيضاً ملاحظة ذلك في القضايا العبادية وفي القضايا الدينية. غير أن ثمة مواضع عليكم أن تتدخلوا فيها: هناك مواضع يجب أن تتدخلوا فيها قانونياً، وهناك مواضع يجب أن تشرفوا عليها قانونياً، لتحولوا دون شيء ما أو لتؤيدوا شيئاً آخر، أو تسهّلوا مسار شيء ما أو تعرقلوا مسار شيء آخر.

أعتقد أنه، حين يجب عليكم التدخّل، يجب ألا تخشوا من التهم التي يرافقها تهويل وضجيج، ولا من الأقاويل والشائعات بأنكم جعلتم الدين حكومياً؛ فإنما أنتم دولة دينية».

بعد التأكيد على وجود الواجب، وتحديد بعض مساحات تدخل الدولة أو عدم تدخلها في الشؤون الدينية والعقيدية للناس، والإجابة عن سؤال «دَوْلَنة» الدين، يُطرَح السؤال التالي: من الذي يستطيع تحديد المصاديق، ومن لديه صلاحية رسم حدود تدخل الدولة أو عدم تدخلها؟

ويُجيب سماحة قائد الثورة، في معرض ردّه على هذا السؤال، بما يلي:

«ضابطة هذه الأمور هي العقل الجمعي الفعّال. أعتقد أن من ضمن واجبات هذا المجلس الأعلى للثورة الثقافية، أن يجتمع لينظر أين يجب أن تبدي الدولة حساسيةً حيال الثقافة، وأين يجب ألا تُبدي مثل هذه الحساسية، وأين يجب أن تغض الطرف. هذه مهمة يجب أن تجتمع لها شخصيات، تفكر فيها، وتدرسها وتبتّ في شأنها.

حينما يستدعي الظرف التدخل، يجب أن نشخّص ذلك، وأن نتدخل ونكون حازمين، وألا نخشى الضبيج والمواجهات. ولكن ما هي مواضع التدخل؟ وما هي مواضع عدم التدخل؟ هذه أسئلة حساسة تحتاج إلى إجابات دقيقة وإلى أصحاب العقول الراجحة».

وأخيراً تمّ التأكيد على:

«أحد أعمال هذا المجلس المهمة، هو ذلك العمل الذي ذكرته. إننا نريد من المجلس الأعلى للثورة الثقافية أن يعمل بجدٍّ ونشاط. وطبعاً، يجب تجاوز الرتابة اليومية، ولكن لا بد من التفكير الدقيق والدراسة وتزويد الأجهزة والوزارات الثقافية المرتبطة بالمجلس، وغيرها من الأجهزة، بنتائج البحث شيئاً فشيئاً، وفي الوقت المناسب، بغية الاستفادة منها».

ولكن المؤسف، هو أنه على الرغم من مرور أربعة أعوام، لم نحصل على نتائج ملموسة، ولا تزال السياسات والخطط العامة للمؤسسات وأنشطتها الدينية والثقافية وطبيعة تعاملها مع الدولة والحكومة، يلفّها الغموض والإبهام؛ وبالتالي فإن الأجهزة والمؤسسات المكلَّفة بتنمية الثقافة الدينية في المجالات النظرية والفكرية ونشر الرؤية الكونية، فقدت فاعليتها ومزاياها، ولم تعد قادرة على مواجهة الغزو الثقافي الغربي الشامل والإجابة عن آلاف الأسئلة التي يطرحها جيل الشباب.

إزاء هذا الواقع، لا بدّ من المبادرة والقيام بالخطوات التالية:

1 ـ تدوين السياسات العامة والتفصيلية، في ما يعني أسلوب تدخل الدولة ومدى هذا التدخّل، وتعيين مدى مشاركتها أو عدم مشاركتها في الأنشطة الثقافية والدينية في البلاد، بغية تعزيز الحكومة والثقافة الدينيتين؛ بالإضافة إلى التخلّي عن «دَوْلَنة» الدين[1].

2 ـ تعيين السياسات العامة والتفصيلية المتعلقة بطريقة إسهام الجمهور، وبأسلوب استثمار الدولة لتعزيز بنية القطاعات الخاصة والأهلية، كيما يتسنى للجماهير أن تشارك عملياً في إدارة المؤسسات الدينية.

انطلاقاً من الإيضاحات التي ذكرناها أعلاه، نقدّم في ما يلي السياسات والتحديات والآفات التي تستوجب المصادقة على هذه السياسات:

السياسة (6): تحديد مستوى ودور ومجال وطريقة تدخل أو عدم تدخل الدولة في الشأن الثقافي والمؤسسات والأنشطة الدينية.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ عدم وضوح دور وحدود ومجال ومستوى وطريقة تدخل أو عدم تدخل الحكومة، في الميادين الثقافية والمؤسسات والأنشطة الدينية، والافتقار إلى استراتجية مدونة لتفعيل إدارة المؤسسات والأجهزة الثقافية.

---

(1) بخصوص العلاقة والتعامل بين الدين والدولة، كانت هناك خطوات وبحوث موسّعة أنجزها، ما بين عامي 2001 و 2004 مركز دراسات تنمية الثقافة الدينية في العالم المعاصر ومؤسسة عرش للأبحاث الثقافية والفنية. والسياسات المقترحة هنا مستقاة من نتائج تلك الدراسات.

ـ مشكلة تسييس الدين والأنشطة الدينية في بداية الثورة، وظهور مؤسسات دينية حكومية، وهو ما أدى إلى عدم اكتراث الناس لإدارة المؤسسات الدينية، من جهة، وإلى عدم شعور الوزارات والمؤسسات الحكومية بمسؤوليتها الرئيسة وهي تنظيم مجالها الإداري على أساس الإسلام، من جهة ثانية. وبالتالي، فقد حصل نوع من العلمانية الإدارية، وانفصلت رسالة الدعوة للدين عن جسد الحكومة، لا بل أن بعض الوزارات، مثل وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، شككت بمسؤولياتها في الدعوة للدين.

ـ التطرف في المنحى الجماهيري والتعددي على مختلف صعد تنمية الثقافة الدينية، وهو ما يفضي أولاً إلى عدم شعور الحكومة بالواجب إزاء الدين وعقائد الجماهير، ويُفضي ثانياً إلى عدم توظيف الإمكانات الهائلة للحكومة، بوصفها أكبر مؤسسات السلطة لمصلحة الدين وخدمته.

ـ وجود ذهنية سلبية تجاه البرمجة الحكومية ودخول الحكومة في مجال القضايا الدينية؛ وذلك ناجم عن أمرين:

أ ـ الماضي السلبي للتعامل مع الدين، على مرّ التاريخ.

ب ـ عدم الثقة بثبات المسؤولين في حفظ القيم.

السياسة (7): توفير الأرضيات والظروف والتسهيلات والإمكانات اللازمة للناس للمساهمة المؤثرة في مضمار إدارة الأنشطة والمؤسسات الدينية في البلاد.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ ضعف مشاركة الجماهير في الاستثمار وإدارة الأجهزة

والمؤسسات الثقافية والدينية، بسبب عدم وضوح أبعاد مشاركتهم هذه. وكذلك، ضعف الاستثمار التأسيسي للحكومة من أجل التمهيد للمشاركة الجماهيرية، وضعف حالات دعم إنتاج الإمكانات والأرضيات الجماهيرية الجديدة.

السياسة (8): التأكيد على استقلال المساجد والحوزات العلمية وغيرها من المؤسسات الدينية الجماهيرية، وعدم تدخل السلطة في إدارتها. وتركيز دعم الدولة على توفير الأرضيات الأساسية في مجالات التعليم والبحث والإعلام والاتصالات وتقديم التسهيلات والتخفيضات المالية والخدمات والمعنويات.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ انحسار دور الجماهير في إدارة المؤسسات الدينية بسبب المشاركة المباشرة للدولة.

ـ التجربة الإنسانية السلبية في نمط تدخل الحكومات والدول في الشؤون الدينية للشعوب.

ـ الاهتمام الخاص للإمام الراحل وسماحة قائد الثورة، وسائر المصلحين وعلماء الشيعة بالاستقلال الفكري والعلمي والإداري للحوزات العلمية ورجال الدين، الأمر الذي فسّره بعضهم بعدم مسؤولية الحكومة تجاه الدين، والاعتقادات الجماهيرية، والحوزات العلمية.

ـ اتساع رقعة المشكلة المتعلقة بالدين الحكومي والدين السياسي، مما أفضى إلى تقليص دور الجماهير ومشاركتها.

التنمية الثقافية والتواصل مع النخب الفكرية والدينية في العالم (السياسة 9)

طرح المسألة:

جرّب العالم الغربي والعالم المسيحي شتى أنواع الحكم الديني أو القائم على الدين لأكثر من ألف سنة. وقد وصل نفوذ رجال الكنيسة والدين المسيحي إلى أعماق المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلخ... ولم يدّخروا أي جهد تنظيري لتدخّل الدين المسيحي في مختلَف مجالات الحياة. بيد أن أسباباً مختلفة جعلت مقاومتهم تنهار أمام المدّ التحديثي الكاسح. فكانت النهضة والهجوم النقدي على ممارسات الكنيسة وسياساتها. فقد ظهر خلال القرون الأربعة الماضية، آلاف الكتب والبحوث النقدية لأداء الكنيسة وممارساتها طيلة ألف عام. وخلال هذه الحقبة لم يبخل أنصار الدين وحماة القيم الإلهية بالجهد والعمل، بل ردّوا على القسم الأعظم من الشبهات والإشكالات، وتقبّلوا الكثير من الانتقادات، وأعادوا النظر في سياساتهم وبرامجهم وممارساتهم تجاه العالم الحديث.

مع انتصار الثورة الإسلامية وقيام حكومة دينية إسلامية، بادر بعض الدارسين في الغرب وبعض التغريبيين إلى تقليد نقد الكنيسة، ونظّروا لمواقف غير إيجابية من قيام حكومة دينية. ولذلك كانوا، عند تدوين الدستور، يجادلون بشأن المواد الخاصّة بالإسلام أو عنوان الجمهورية الاسلامية[1].

على أن تلك الأفكار عرفت شيئاً من النمو والانتشار، مع ترجمة

---

(1) تفاصيل النقاشات في المجلس الأول لخبراء تدوين الدستور.

الكتب الغربية وعودة الدارسين في بريطانيا؛ حتى أن بعضهم اعتبر الحكومة الإسلامية حكومةً كنسيّة، كما أن بينهم من اعتبروا أنفسهم إصلاحيين وعليهم أن يدشّنوا عصر نهضتهم. أضف ألى ذلك أن تيارات التعاليم الحداثية وما بعد الحداثية، وتأثيرات الثقافة العالمية والعولمة، أوجدت ظروفاً جديدة لتنمية الثقافة الدينية، لا يمكن تجاوزها أو التغاضي عنها[1]. لذلك من اللازم:

1 ـ دراسة الثقافة الغربية ولاسيما المسيحية ومنعطفاتها بصورة دقيقة، والإفادة من تجارب العهود المختلفة، بغيةَ تنظيم وبرمجة مختلَف مساحات الحكومة الدينية، والانتفاع بتجارب العالم الغربي الإيجابية، في حفظ الأخلاق والقيم.

2 ـ تشخيص ورصد أنشطة وتعاليم الجماعة المنافسة، والسعي إلى إحباط المساعي الهدامة والسيطرة عليها.

3 ـ تمهيد الأرضية اللازمة للحوار ونقد الأفكار بمنهجية سليمة.

في ضوء ما تقدّم، نعرض في ما يلي السياسات وعقباتها وآفاتها التي تحتم المصادقة عليها.

السياسة (9): تنمية الاتصالات وإقامة الحوار الديني والنقد الصحيح للافكار واستخدام علوم وتجارب سائر الشعوب والأديان، لحفظ الأصول والقيم الدينية والمعنوية والأخلاقية في مرحلة اجتياز الحداثة وما بعد الحداثة والظروف الثقافية العالمية، والسيطرة على التيارات الثقافية المنافسة.

---

(1) لمزيد من المعلومات راجع بحث «تحديات تنمية الثقافة الدينية، نظرة مستقبلية» إصدار مكتب دراسات تنمية الثقافة الدينية، لعامي 2002 و 2003 م بالتعاون مع الدكتور سجادي.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ نفوذ تعاليم ومرجعيات حداثية كالليبرالية والعلمانية، والاومانية والقومية والعقلانية المطلقة المتعارضة بوضوح مع أصول ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية.

ـ نفوذ تعاليم ما بعد الحداثة، كرفض المبادئ الدينية والثقافية الثابتة، ورفض المرتكزات الميتافيزيقية للثقافة، ورفض الإنسان بوصفه أكمل مخلوقات الله، ورفض المثل والنماذج الثقافية والدينية، والمساواة بين كافة الثقافات، والنسبية المحضة، وما الى ذلك من المبادئ المتناقضة مع أصول ومباني ومرجعيات التنمية الثقافية والدينية في المجتمع.

ـ الشعور بالتخلف عن الغرب في أبعاده التقنية والعلمية والمادية وعدم التنبّه لضرورات الجد والاجتهاد والمثابرة الدائمة، من أجل تقدم المسلمين في حياتهم المادية، كشرط أساسي لتنمية الثقافة الدينية.

ـ تمكّن التيارات المتطرفة، سواء النافية للثقافة والحضارة الغربيتين، أم المؤيدة لهما؛ وتضييق المجال على التيار الأصيل الناقد للثقافة والحضارة الغربيتين.

تأمين البنى التحتية وتعميم الاعتمادات لإعادة بناء المؤسسات الدينية التقليدية وتجديدها (السياسات 10 و11)

طرح المسألة:

نظراً لما تتوقع الجماهير وتنتظر من الدين، ونظراً لضرورة الاستثمار الواسع في الأدوات والأساليب التبليغية والاتصالاتية، وكذلك بالنظر إلى

أن مناوئي الدين ومعارضيه يستخدمون الإمكانات والأساليب المعقدة والمتطورة، والانخفاض الملحوظ في قدرة القطاع الجماهيري على تقديم الدعم المالي للأنشطة الدينية، وبالنظر أيضاً إلى تغيير بنية عائدات الحقوق الشرعية ومصادر تأمين اعتمادات النتاجات والخدمات الدينية، يصبح من الضروري أن يحتلّ إطارُ الرسائل والسياسات والأهداف العليا للنظام وحفظ استقلال الحوزات العلمية والمؤسسات الدينية الأهلية، مكانةً مناسبة وقيّمة في الميزانية والإمكانات؛ ويصبح من الضروري أيضاً استخدام الأساليب والأدوات العصرية، وسائر التسهيلات من قبل الحكومة، لكي تضع البنى التحتية لتنمية الثقافة الدينية.

وبالنظر إلى تزايد حجم التوقعات الداخلية والخارجية من الحوزات العلمية والمؤسسات التقليدية، من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص والشعبي على إيجاد البنى التحتية، من جهة ثانية[1]، فإن هذه المؤسسات لن تكون قادرة على المنافسة وعلى وتلبية الاحتياجات، إذا لم تبادر الدولة إلى القيام بالاستثمارات اللازمة. وطبقاً للدراسات والاستطلاعات التي أُجرِيت في 30 حوزة علمية، تعادل الواحدة منها كليةً جامعيةً، يسكن فيها ويتعلّم نحو 300 طالب، كانت هناك مدرستان فقط تمتلكان جهاز كومبيوتر، ومعدل الكتب فيها كتابان فقط للفرد الواحد. وبحسب دراسة أخرى، أنه على الرغم من الحاجة إلى ما لا يقلّ عن مائة ألف رجل دين لإدارة المساجد والمراكز الدينية، لم يتقدم للتسجيل في الحوزات العلمية سنة 2003، سوى 14 ألف شخص. وبسبب الافتقار إلى الإمكانات الأولية، لم يُقبَل منهم سوى 4 آلاف شخص. كما أن خط الفقر في إيران هو 200 ألف تومان في الشهر، والمورد الشهري لطالب

(1) لمزيد من الاطّلاع، راجع الدراسة التي أعدّها مكتب دراسات تنمية الثقافة الدينية، بطلب من منظمة الإعلام الإسلامي، سنة 2001 تحت عنوان: «دراسة المراكز العلمية والبحثية في الحوزات العلمية».

الحوزة في قم ومشهد هو 100 ألف تومان على الأكثر. لذا يمكن القول إن 80 في المائة من طلبة الحوزة يعيشون دون خط الفقر.

تبلغ ميزانية واعتمادات جامعات البلاد حوالي 800 مليار تومان في السنة، بينما لا تزيد جملة الاعتمادات والمساعدات التي تقدمها الحكومة للحوزات العلمية، بأشكالها المختلفة، على نحو 17 مليار تومان.

مستوى اعتماد «IT»، و «تكفا» وهما مشروعان وطنيان للمعلوماتية خلال سنة 2002، كان حوالي 80 مليار تومان، بينما لم يرصد مبلغ يذكر لتنمية الثقافة الدينية والمؤسسات التقليدية[1].

بالنظر إلى ذلك كلّه، نعرض في ما يلي، السياسات وعقباتها التي تحتم المصادقة عليها:

السياسة (10): توفير البنى التحتية اللازمة لإعادة بناء وتجديد المؤسسات التقليدية والمدنية لأجل تنمية قطاع الثقافة والفن والأنشطة الدينية في مجالات التعليم والبحث العلمي والإعلام والاتصالات والبرمجة.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ الظروف الخاصة بالمجتمع العالمي والدولي، وانعدام الحدود بين الدول، وتنمية شبكات الاتصال والمعلومات، والتجليات المادية للغرب، واصطياد الأدمغة، والعشرات من العوامل العالمية الأخرى التي جعلت الأجهزة الدينية تتخذ مواقف منفعلة وتهبط بأدائها إلى أدنى مستوياته.

---

(1) الإحصاءات و الأرقام تعود إلى عامَيْ 2002 و 2003 م. ويحتمل طبعاً أن تكون اليوم قد تغيرت.

ـ الغفلة عن المساحات والإمكانات الإصلاحية في المجتمع الديني والنخب الدينية في البلاد وضرورة خلق الامكانات والأرضيات والإصلاح وإعادة بناء المؤسسات التقليدية والمدنية القوية لتسهيل المشاركة المؤثرة والمصيرية لهذه المؤسسات في ميدان تنمية الثقافة الدينية.

ـ عدم تلاؤم البنى والمؤسسات الدينية التقليدية والحوزات العلمية مع ظروف ومتطلبات الدولة والجماهير في المجتمع الراهن.

ـ الانفعال في معسكر تنمية الثقافة الدينية بسبب وجود منافسين مقتدرين وأدوات حديثة وعدم كفاية الحقوق الشرعية لإدارة المؤسسات الدينية، وعدم الاستثمار بنحو مؤثر من قبل الحكومة في البنى التحتية للأنشطة الدينية.

ـ ضعف التبيين الإلهي للدين من قبل العلماء الربانيين، وعدم كفاءة أساليب ومناهج تبليغ الدين ونشره، وعدم تقديم نماذج سلوكية، وعدم تناغم النظام التعليمي في الحوزة مع متطلبات العصر، والافتقار إلى خطاب ديني إيجابي يوجَّه الى جيل الشباب.

السياسة (11): تعميم حصة الفرد من الميزانية والتسهيلات والإمكانات المخصصة للتعليم العالي والبحوث والدراسات الوطنية والصناعية والإعلامية IT و ICT (المعلوماتية) على المراكز العلمية والبحثية والتعليمية والإعلامية الدينية في الحوزات والجامعات لإطلاق نهضة رقائقية (سوفت وير) في تربية وتعليم الإنسان والمجتمع المتسامي المحبذ والإلهي.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ الغفلة عن التيارات الثقافية الأجنبية، وعن التركيز على هوية

الثقافة الدينية الوطنيـة، عن طريق شتى الوسـائل الأجنبية الإعـلامية وغير الإعـلامية، وعـدم الاهتمـام بخلق الإمكـانـات والأرضيـات اللازمة للطاقات الإسـلامية والوطنية بغيـة حماية الهويـة الدينية والوطنية للبلاد.

ـ الغفلة عن النزعة الدينية المتسـارعة في القرن العشرين، وعدم استعداد الإعلام الديني للتعبئة الشعبية، من أجل مواكبة هذه النزعة على نحو مناسب؛ وعدم الاستفادة من عملية تكوّن الظروف المناسبة والمتلاحقة في المستقبل، لعرض رسائل الإسلام المتنوع، على نحوٍ مفيد ومنظم وممنهج، إلى جانب رسائل الدين المسيحي والدين اليهودي وسائر الأديان الأخرى.

ـ نفوذ التعاليم والمرجعيات الحداثية كالليبرالية والعلمانية والأومانية (humanisme) والقومية والعقلانية المطلقة المتعارضة مع أصول ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية.

ـ نفوذ تعاليم ما بعد الحداثة كرفض الأصول الدينية والثقافية الثابتة، ورفض المباني الميتافيزيقية للثقافة، ورفض الإنسان بوصفه أكمل مخلوقات الله، ورفض المباني المتقدرة والنماذج الثقافية والدينية، والمساواة بين جميع الثقافات، والنسبية المحضة، وهي كلها خصائص تتناقض مع أصول ومباني ومرجعيات تنمية الثقافة الدينية في مجتمعنا.

ـ عدم توافر العدالة في ميزانية واعتمادات القطاع الثقافي مقارنةً بميزانات القطاعات الأخرى. وكذلك عدم تلاؤم وعدم مراعاة العدالة في طريقة تخصيص اعتمادات الدولة وإنفاقها في قطاع الأنشطة الدينية، بحيث لا تتوجه أجزاء مهمة من الميزانية والإمكانات وسائر المصادر النادرة في البلاد، على نحو صحيح، بسبب الافتقار إلى استراتيجية شاملة.

إعادة تشكيل وتنظيم المؤسسات والأنشطة الدينية المرتبطة بالدولة (السياسات 12 و 13)

طرح المسألة:

بعد انتصار الثورة الإسلامية المباركة، وبحسب الضرورات التي كان يستشعرها مسؤولو النظام والشخصيات الدينية، ونظراً لعدم جدوى النظام الثقافي الموروث عن نظام الشاه البهلوي، في إشباع حاجات الحكومة الدينية، وتلبية المتطلبات العامة، تشكلت تدريجياً مؤسسات وأجهزة دينية كثيرة، تهدف إلى تقديم الخدمات الدينية وإيجاد تحولات ثقافية بمحورية الدين الحنيف. ويعاني اليوم عددٌ من هذه المؤسسات والأجهزة من عجز في تأمين المصادر المالية اللازمة؛ ولذا، فقد باتت هذه المؤسسات والأجهزة التي يبلغ عددها اليومَ حوالى 30 مؤسسة دينية رسمية وغير رسمية[1]، تابعةً للدولة بشكل أو بآخر، ولا يمكن اعتبارها ذات وضع عام يبعث على الرضى. وفيما يلي تقرير موجز لوضعها و ظروفها:

- يفتقر تشكيل المؤسسات الدينية، وطريقة استفادتها من الدخل العام للدولة، إلى التنظيم والتخطيط المخصص والسياسات العلمية. لذلك تؤمَّن من الميزانية العامة احتياجات أنشطة دينية عدّة، برغم تنوّع موضوعاتها وأساليب تنفيذها، كبناء دور الصلاة والمساجد والمجامع الثقافية والفنية، وشؤون التبليغ الديني، وسدانة الأوقاف الدينية والأماكن المقدّسة، وأنشطة الجامعات والمدارس، والشؤون العقيدية في القوات

---

(1) لمزيد من المعلومات راجع البحث الذي انجزته مؤسسة عرش الثقافية الفنية و مكتب دراسات تنمية الثقافة الدينية تحت عنوان «دراسة دور المؤسسات الدينية في البلاد في تنمية الثقافة الدينية».

المسلحة، وإنجاز البحوث الدينية، وترميم مدارس العلوم الدينية، وإقامة الفعاليات القرآنية المختلفة، والضمان الاجتماعي، والخدمات الترفيهية لرجال الدين وطلبة العلوم الدينية، وكذلك تسديد أجزاء من رواتب رجال الدين وطلبة العلوم الدينية في بعض المناطق، على ندرة حدوث ذلك.

ـ إن طريقة تنظيم وإدارة وتنفيذ الفعاليات والتنسيقات واتخاذ القرارات العامة والتفصيلية، على المستويات الوطنية والمؤسساتية، لا تتناسب مع الواجبات المطلوبة من كل مؤسسة من المؤسسات الدينية، ولا تلبّي حاجات المجتمع للخدمات الدينية. ولذا، فإن تجديد بنية القطاع الديني العامة، من خلال تنظيم أسلوب تخصيص مصادر الدولة على الأقل، هو أمرٌ ضروري، لا بدّ منه. كما أن المؤسسات الدينية تعمل بطريقة المجاميع المفكّكة والمشتتة والمفتقرة إلى الحدّ الأدنى من التنسيق، وتستخدم طاقات بشرية غيركفوءة، ومصادر مالية ضئيلة، وأساليب تنفيذية تقليدية تفتقر إلى القدرة على اجتذاب المتلقين، وتعاني من الرتابة والنمطيّة.

ـ لايوجد حالياً تعريف واضح لمجال الحكومة وتصدّي الدولة لشؤون المجتمع الدينية. لذلك، ينبغي تعريف دور وواجبات المؤسسات الحكومية، في كل سلطة من السلطات الثلاث وتفعيلها، ليُصار إلى تنظيم واضح للأنشطة والفعاليات وتأمين الاعتمادات والمصادر المالية، وذلك استناداً إلى نظرية واضحة ومقبولة.

ـ إن سبعين في المائة من العاملين حالياً في المؤسسات الدينية هم من حمَلَة الشهادات الثانوية وما دونها؛ ولايتوافق ذلك البتة مع الواجبات المطلوبة من هذه المؤسسات ولا مع أهدافها المرسومة. لذلك يُعتبَر التحول في هذا المجال أمراً حيوياً لاستمرار هذه المؤسسات. غير أن هذا التحوّل لا يمكن تحقيقه إلا بدعم مالي وحقوقي من جانب الدولة.

ـ تفتقر بنية المؤسسات الدينية العامّة، إلى تواصل مؤسساتي مع الأجهزة التنفيذية الأخرى؛ فهي تعاني أحياناً من الأنشطة المتوازية المتكررة، واختلاط الواجبات، وتعدد قنوات اتخاذ القرار، والافتقار إلى المسؤولين عن بعض الخدمات والأمور التي تبقى من دون تعيين مسؤولين عنها. وليس هناك ارتباط واضح قابل للتنفيذ، بين المجلس الأعلى للثورة الثقافية والمؤسسات الدينية، التي تبدو، بشكل أو بآخر، تابعةً أو مُلحقة بالهيكل التنظيمي والمؤسساتي العام في البلاد.

ـ ما زال أسلوب العمل في المؤسسات الدينية ذا طابع تقليدي، يفتقر إلى الجاذبية والفاعلية واستقطاب المتلقين. وينطبق الأمر نفسه على الأدوات وأساليب التعليم والبحث والإعلام. لذا، فإن الذين يتلقّون هذه الأنشطة، ينتمون في أغلب الأحيان، إلى شرائح خاصة من المجتمع، كالقرويين وذوي التعليم البسيط والذين يعيشون ظروفاً اجتماعية خاصة تجعلهم مضطرين للمشاركة في مثل هذه الأنشطة الإعلامية، وكذلك كبار السن. أما الشباب فقلّما يولون اهتمامهم مثلَ هذه الفعاليات والأنشطة.

ـ خصصت الحكومة، العام 2000، نحو 1000 مليار ريال من الميزانية العامة، لإنتاج وعرض مختلف الخدمات الدينية، ومنحتها للوزارات والمؤسسات المختلفة. وبرغم ذلك، فإن الطلب على اعتمادات الحكومة مرتفع جداً من قِبل كافة الأجهزة والمؤسسات، ولا تزال المشكلات المالية من أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات. أما متابعة المشكلات التنظيمية والكوادر الإنسانية وتحسين الأساليب وتقننة الخدمات المعروضة فلا تُحسَب من ضمن أولويات الإصلاح الإداري في هذه المؤسسات.

ـ لم تقتصر حدود أنشطة المؤسسات الدينية على التصدي الحكومي، بل تعدّت ذلك إلى الكثير من المبادرات التنفيذية والعملية. بيد أن هذه المؤسسات لم تحقق نجاحاً يذكر بخصوص إشراك الجماهير على نحوٍ فعّال، في تأمين الاعتمادات وإدارة الأنشطة. وبالتالي لم يسهم القطاع الخاص والجماهير إسهاماً مقبولاً في تقديم الخدمات الدينية، بينما نراه في الوقت ذاته ينفق جزءاً ملحوظاً من مصادره المالية للأنشطة الثقافية المحظورة، كتأمين إمكانات الإعلام الفضائي، واستهلاك البضائع الثقافية الممنوعة.

ـ إن فصل المؤسسات الدينية عن منظومة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، من دون الاهتمام بالأواصر العضوية التي تربطها بتلك المؤسسات، داخل الهيكل التنظيمي التنفيذي للبلاد، ولاسيما فصل هذه المؤسسات عن مجموعة المؤسسات الثقافية/ الحكومية، أفسح في المجال، إلى حدّ ما، أمام ظهور إدارة ثقافية مزدوجة. والحال، أن تنمية الثقافة الدينية غيرمتاحة من دون التواصل مع مجموعة أركان ومكونات النظام. فإذا تسنى لبعض المؤسسات والأجهزة أن تتولى هذه المهمة، فإن حالة انفصال الدين عن السياسة ستطفو تلقائياً على السطح. فتكون نتيجة ذلك لامبالاة الأجهزة ذات الدور الرئيسي والمفتاحي في تنمية أو عدم تنمية الثقافة الدينية.

بالنظر إلى ما مرّ بنا أعلاه، يكون من الضروري:

1 ـ إعادة النظر في دور وواجبات ومهام الأجهزة والمؤسسات الدينية المستفيدة من ميزانية الحكومة واعتماداتها، في ضوء الظروف الزمنية ومتطلبات الجيل الصاعد والتوقعات العالمية، وإعادة تنظيمها وتأهيلها بما يتناسب وروح العصر.

2 ـ إيجاد تحول في بنى هذه المؤسسات ومصادرها المالية وأساليبها

ومناهجها وأدواتها وميزانياتها وإمكانياتها، طبقاً لأدوارها وواجباتها الجديدة، كيما تستطيع النهوض بدورها[1].

في ضوء ما جاء أعلاه، نعرض في ما يلي، السياسات والتحديات والآفات التي تحتم المصادقة عليها:

السياسة (12): إيضاح أدوار وواجبات ومهام الأجهزة الثقافية والمؤسسات الدينية في البلاد، وحذف أو تعديل أو إدغام الأجهزة والمؤسسات والفعاليات المتوازية (تنظيم المؤسسات الثقافية والدينية).

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ عدم التمركز والانسجام في الإدارة العامة للنظام، ووجود ثنائية أو تعددية في إدارة المرافق المختلفة، لاسيما المرافق الثقافية.

ـ عدم وضوح الرسائل والمهام والأهداف والسياسات التنفيذية للأجهزة الثقافية والإعلامية في البلاد.

ـ عدم كفاءة المؤسسات الدينية بعد الثورة، بسبب تعدد وتنوع البُنى، وعدم تعريف المهام، وعدم المعرفة بحاجات المجتمع، والانخفاض الكبير في المصادر البشرية، وتداخل الواجبات، والأعمال المتوازية، وعدم وضوح الاتجاهات والمهام، وعدم تلاؤم الأساليب والأدوات، وأزمة التفاهم وغياب الحوار المؤثر مع المتلقين.

ـ الثنائية في إدارة المؤسسات الدينية والثقافية في البلاد، مما يؤدي

(1) في سنة 2001 تمّ إعداد مشروع «طريقة تخصيص و إنفاق اعتمادات الحكومة في الأنشطة والمؤسسات الدينية» وهو من مكونات الخطة التنموية الثالثة، بطلب من منظمة الإعلام الإسلامي. وقد تمّ تقديمه إلى هيئة الوزراء، إلا أن المصادقه عليه لم تحصل حتى الآن.

إلى حالات استنزاف دائمة، وإلى إحباط المبادرات وإهدار المصادر النادرة في البلد.

ـ ضعف البرمجة وعدم كفاءة العديد من الخطط والبرامج والمشاريع التي تم تنفذها المؤسسات الدينية طوال عشرين عاماً، بعد انتصار الثورة الاسلامية، لحماية الدين ونشره. وقلّة المصادر المالية المخصصة للدعوة إلى الدين، وضرورة الاستخدام الصحيح والأمثل للمصادر المحدودة، وضرورة إيضاح وتنظيم الواجبات والصلاحيات في المؤسسات الدينية، والاستفادة التامّة من إمكانياتها. وذلك كلّه أمور تحتم تنظيم وبلورة شؤون التبليغ الديني.

السياسة (13): تنظيم وتعديل المصادر الإنسانية، والبنى والميزانية وأسلوب الأشراف وإمكانات الأجهزة الثقافية والمؤسسات الثقافية والدينية في البلاد، بما يتناسب والأدوار والواجبات والمهام الجديدة.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ عدم وجود نظام مناسب لطريقة تخصيص وإنفاق اعتمادات الدولة في الأنشطة الدينية بشكل مؤثر، وضرورة تعزيز البنى التحتية لإعلاء الثقافة الدينية من قبل الدولة، إلى جانب التشديد على مشاركة الجماهير والنخبة في البلاد.

ـ الافتقار إلى مراكز إحصاء وإعلام ونظام مؤشرات في الميادين الدينية المختلفة، وعدم وضوح استخدام الفرد للمنتجات والخدمات الدينية، وصولاً إلى تنظيم الخطط والفعاليات الدينية في البلاد.

ـ الافتقار إلى السوابق والمبادرات في أجهزة البلاد الدينية، وعدم تقييم المشاريع السابقة في الأجهزة الدينية بشكل منتظم، وضرورة إيجاد

سوابق للخطوات المتخذة على صعيد تقنيات عملية تنمية الثقافة الدينية ومراحل البحث والإنتاج والعمل وتقديم النماذج والتربية والتعليم والتبليغ الجمالي الحسن للرسائل الضرورية المتنوعة التي يحتاج إليها المجتمع دينياً.

تنظيم السياسات الخاصة بأسلوب إنتاج وتصميم وطرح الرسائل الدينية (السياسات 14 و 15)

طرح المسألة:

يتوافر بين يدي الجيل الجديد الكثير من وسائل الاتصال، الأمر الذي يمكّنه من تلقّي العديد من الرسائل بطرق شتى. والرسائل التي يتلقاها هذا الجيل تتمتع عادةً بأساليب مؤثرة وجذابة ومقنعة، وقد صُممت بما يتلاءم مع النفيسة والبنية الاجتماعية والشخصية لجيل الشباب، وبحيث تتضمن أفكار مصمميها ومتجيها على أفضل نحو ممكن. أضف إلى ذلك أن الجيل الصاعد اليوم هو جيل ذو نزعة عملية ونفعية وواقعية. لذا، يمكن القول إن زمن الحالة المناسكية والعبادية المحض قد انقضى، وإذا لم تتمتع التعاليم بالتسويغ الكافي والوافي، ولم تستخدم في طرحها الأساليب الجمالية والعلمية، فلن تكون ثمة أرضية لقبولها، وسينحاز المتلقّون بشكل طبيعي إلى رسالة الآخرين. ولذا، يصبح من الضروري:

1 ـ إعادة النظر في نمط إنتاج وتصميم وطرح الرسائل الدينية.

2 ـ إعادة تشكيل وتفسير المفاهيم الدينية بما يتلائم والعصر الحاضر.

3 ـ تعزيز أبعاد الرحمة في الدين.

4 ـ مناقشة ونقد الحضارة الغربية وتعاليمها بشكل صحيح.

5 ـ توجيه المعتقدات والسلوكيات نحو العقلانية والمنطق.

6 ـ اجتناب الحالة التسطيحية والعامية الشّعبويّة والألاعيب السياسية، والفئوية والطائفية والقومية، في التعبير عن الرسائل الدينية.

7 ـ إعادة نظر جذرية في أساليب وأدوات التعبير عن الرسالة.

بالنظر إلى ما مرّ ذكره أعلاه، نعرض في ما يلي السياسات وضرورة المصادقة عليها في ضوء الآفات والتحديات المعروفة.

السياسة (14): ارتباط السياسات والأنشطة في المؤسسات الثقافية والدينية بإنتاج وتصميم الرسائل الدينية، والتعبير الحقيقي والجمالي عنها، والتجديد المفهومي، وتعزيز الجوانب العاطفية في الدين، والمعالجة النقدية المنصفة للحضارة الحديثة، وتوجيه المجتمع صوب المعتقدات والسلوكيات المنطقية والعقلانية، واجتناب العزف على وتر الطائفية والقومية والتسطيح والنزعة العامية الشعبويّة في التعبير عن الرسائل الدينية.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ ضعف جبهة الدفاع عن الدين بفعل تنامي الحالة السطحية والتسطيحية والجزمية واتباع العوام الألاعيب السياسية في الثقافة الدينية، من جهة، والتغريب وإهمال السياسة وسلخ القداسة، من جهة ثانية.

ـ أزمة التفاهم والبون القيمي بين أجيال الثورة: الأول والثاني والثالث.

السياسة (15): الاهتمام الخاص بالإبداع والابتكار والحركية واستقطاب المتلقين وتأثير الأساليب والمناهج الخاصة بالأنشطة في مجال الخدمات والإعلام الديني وتقديم النتاجات على أساس متطلبات الزمان والمكان.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ الهجمات المتوالية للعدو من خارج الحدود، والأغلبية الشابة للمجتمع الإيراني، والظروف الطبيعية لاجتياز عقدين من الثورة، والتغير السريع وغير المتوقع في الأحداث العالمية والدولية، وتغير الرؤى والآراء، وتنمية العلم والعقل البشريين في شتى الميادين الفكرية والإنسانية، والتنامي المتسارع للتعليم الثانوي والجامعي في البلاد، والظروف الخاصة الدينية والقومية والوطنية للشعب الإيراني، وأزمة الهوية والمعنوية، ذلك كلّه ضاعف الشرخ الحاصل بين جيل الثورة والجيل الجديد، وللتحرر من هذا الواقع، لا بدّ من العزم الجادّ في مجال تحول الخطط والبرامج الدينية.

ج ـ السياسات العامة لتقييم والإشراف على تطبيق استراتيجيات تنمية الثقافة الدينية

الإشراف العام والاستراتيجي بوصفه ضمانةً لتحقيق الإيديولوجيا والأفكار الإسلامية (السياسات 16 و 17 و 18)

طرح المسألة:

الإشراف على مسار تطبيق الاستراتيجيات المعروضة وتقييمها، ومطابقتها للرسائل والتوجهات المذكورة، هي الخطوة الثالثة والأهم لتحقيق تنمية الثقافة الدينية. لذا ألقت المادة 110 في الدستور بهذه المسؤولية ومسؤولية تدوين السياسات العامة، على عاتق قيادة النظام. لكن المؤسف هو أن أسباباً شتى حالت طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية دون تطبيق هذه المهمة عملياً، وهو ما أدى إلى عدم التمييز بين المحسن والمسيء، وبقاء السياسات والقوانين والتوجهات

الأساسية من دون ضمانات أو أرصدة تنفيذية، فلا أحد يشعر بأنه مسؤول وملزم بالإجابة والتفسير والإيضاح، فينتهي الأمر إلى أن بعض مسؤولي البلاد، بدلاً من العمل على إصلاح القطاعات التي يتحمّلون مسؤوليتها، راحوا يتحدثون دوماً عن وجود نواقص وضعف في القطاعات والمجالات الأخرى. ولو كان ثمة إشراف عام واستراتيجي على مسار القوانين والخطط والأنشطة، لأمكن اتّقاء الحادثة قبل وقوعها. ولو شعر كل مسؤول في النظام أن جملة أعماله وممارساته ستخضع للفحص والإشراف الكامل، لكان الأحوال والأوضاع قد اتخذت شكلاً آخر.

جدير بالذكر، أن سماحة قائد الثورة طلب قبل حوالي خمسة أعوام، من مجمع تشخيص مصلحة النظام توفير الأدوات والآليات اللازمة للإشراف العام والاستراتيجي، بيد أن هذه المهمة لم تنجز حتى الآن. وبعد أربع سنوات، حين طُرِح مشروع ناقص في مجمع تشخيص المصلحة، ثيرت ضجة سياسية بسيطة جعلته يبقى على رف النسيان. والحال، أن الإشراف العام على السياسات المصادَق عليها، هو حق قانوني لقيادة النظام طبقاً لنص الدستور، وليست أهميته بأقل من قضايا كثيرة أخرى تُعالَج عادةً بشيء من المتابعة والتفاوض.

بالنظر إلى ما ذكرنا أعلاه، وبسبب الدور المهم جداً للإشراف العام في إضفاء المعنى الحقيقي على عملية تنمية الثقافة الدينية داخل أركان النظام، فإننا نعرض الآن السياسات، انطلاقاً من التحديات والآفات التي توجب المصادقة عليها.

السياسة (16): إيجاد الأدوات والآليات اللازمة للإشراف العام والاستراتيجي على مسار أنشطة السلطات الثلاث ضمن إطار الرسائل والمعايير والضوابط والمؤشرات والموازين الإسلامية المرسومة (الماده 110 من الدستور).

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ الافتقار إلى أدوات مناسبة لتطبيق المادة 110 من الدستور التي تضع على عاتق قيادة النظام مهمة تدوين السياسات العامة والإشراف الاستراتيجي الشامل على حسن تطبيق السياسات.

ـ الافتقار إلى نظام وآلية للإشراف على عملية تدوين وتطبيق السياسات والأهداف والبرامج، بما يتلاءم والرسائل المنشورة.

مضاعفة الإشراف والنقد المتبادل بين الدولة والجماهير لزيادة المشاركة الجماهيرية في تنمية الثقافة الدينية (السياسات 17 و 18)

طرح المسألة:

يقول الإمام علي(ع) بخصوص العلاقات المتبادلة بين الناس والدولة في نظام الحكم الإسلامي:

«فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا يصلح الولاة الا باستقامة الرعية»[1]

أي أن الواقع الديني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والفكري للناس، لا يصلح إلا إذا صلحت الحكومة والدولة وكانت حسنة السلوك والأفعال، والحكومة بدورها لا تصلح، إلا إذا كان الناس المحكومون صالحين لا يتركون الساحة خالية ويلتزمون ويواكبون قوانين الدولة وخططها.

---

(1) نهج البلاغة، صبحي الصالح، الخطبة 216.

في هذه المقولة يرى الإمام علي(ع) أن ثمار هذا التبادل ايجابية طيبة، ويوضِح كيف يزدهر الدين والثقافة الدينية في المجتمع، وتجري فيه سنّة الرسول الأكرم (ص) وكيف يكون الحق فيه عزيزاً، وسبل الدين واضحة مكتظة بالسائرين، وكيف ييأس الأعداء ويتراجعون.

ثم يتطرق إلى آفات الدولة والحكومة الدينية، فيرى الآفة الرئيسة في شيوع التملق والخداع الذي يمارسه الناس مع الحكام، وابتعاد الحكام عن الناس. ويعتقد أخيراً أن السبيل الأول لعلاج ذلك هو فتح باب النقد على مصراعيه. فكما يستطيع الحاكم نقد سلوك الناس وأقوالهم، يجب أن يستطيع الناس في المقابل نقد أداء الحكام والمسؤولين في أجواء آمنة. لذلك يقول: **«فلا تكفّوا عن مقالةٍ بحقٍ أو مشورةٍ بعدلٍ فإني لستُ في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمنُ ذلك من فعلي»**[1].

لا يرى الإمام علي(ع) في كلامه هذا، سادةً وعبيداً، أو عليّة قوم وأرذالهم بخصوص قضية النقد، فيطلب من الناس بكل تواضع، ألا يكفوا عن قول الحق أو تقديم الاقتراحات، من أجل تحقيق العدالة. وبرغم كونه معصوماً عن الخطأ، نراه يقول إنني أنا أيضاً قد أخطئ لأني لا أرى نفسي إن أخطأت. ولكن لكي يبقى باب نقد الحكام الدينيين مفتوحاً دائماً، ولكي لا تتحول له السلطة إلى هالةٍ قدسية تحول دون شيوع النقد، يقول(ع): **«فإنما أنا وأنتم عبيدٌ مملوكون لربٍّ لا ربّ غيره»**

في ضوء هذه الكلمات النيّرة للإمام علي(ع) وبالنظر إلى التاريخ والتجارب البشرية، يتّضح لنا أن الثقافة الدينية تنمو وتزدهر، حينما يكون هناك تعامل وتفاعل بين الشعب والحكام، ويكون للناس حضورهم الفاعل في الساحة. و لا يتحقق هذا التعامل، إلا إذا كان باب النقد

---

(1) نهج البلاغة.

مفتوحاً أمام جميع المؤمنين، ورأى الناس والنخبة أنفسهم شركاء في الحكم، ووفّرت الدولة السبل أمام حرية التفكير والتعبير عن الرأي، أي إذا تحققت «نهضة التفكير الحر»، على حدّ تعبير سماحة قائد الثورة. وجَليٌّ أن توفير مثل هذه الأرضية ليس بالأمر اليسير، بل غالباً ما تحول دونه آفات السلطة وأمراضها.

بالنظر إلى ما ذكرنا، ومن أجل الوصول إلى هذه الإمكانية الكبرى التي يكمن فيها سرّ تعالي الثقافة الدينية ونضجها، واستمرار الحكومة الدينية ودوامها، نلفت انتباه الساسة المحترمين إلى التطبيق الصحيح للمادة الثامنة من الدستور، وهي تتضمن التعامل والإشراف الثنائي المتبادل بين الشعب والسلطة. وفي هذا السياق نعرض السياسات وضرورة المصادقة عليها في ضوء التحديات والآفات المعروفة[1].

السياسة (17): إقامة نظام تشجيع وعقوبات، بناءً على تقييم الجماهير وإشرافها على سلوك مدراء الدولة، ضمن إطار الرسائل والضوابط والمعايير والموازين الإسلامية المرسومة (المادة 8 من الدستور، والبند 8 من المادة 3).

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

ـ عدم تطبيق أو التطبيق غير المناسب للمادة (8) من الدستور التي تشدد على الإشراف العام (تنمية الثقافة) والنقد المتقابل بين الدولة والشعب، ووضع نظام التشجيع والعقوبات.

ـ اللامبالاة والنزعة الدنيوية لدى عدد قليل جداً من التابعين للفئات

(1) لايرمي هذا البحث إلى تأكيد الأساليب الجارية في الأمر بالمعروف، فتطبيق هذا المبدأ بحاجة إلى أدوات وآليات مختلفة تماماً.

الاولى والثانية من الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه إصبع الاتهام إلى رجال الدين، برغم أن أكثر من ثمانين في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر.

السياسة (18): إيجاد أجواء وأدوات مواتية لنهوض الجماهير بالنقد العلمي والإصلاحي لمنظومة الدولة وأدائها؛ وذلك من أجل تنمية مشاركة الجماهير والنخب في إطلاق نهضة التحرر الفكري، وتنمية نقد المجتمع دينياً، وإيجاد خطاب ديني.

ضرورة المصادقة على هذه السياسة بالتأكيد على الآفات المعروفة:

- ارتباط الثقافة الدينية بالمصالح السياسية، وتسييس المرافق الثقافية والعلمية، وعدم وجود أرضية مناسبة لنقد الأفكار والنظريات وأداء الدولة وأجهزتها المسؤولة.

- الافتقار إلى نظام استشاري يتألف من نخبة النظام، وإلى استبيانات الرأي، وإحصاء المتطلبات والحاجات والإمكانات، والتقييم المؤثر في عملية برمجة الرسائل الدينية وإنتاجها وعرضها بأشكال جمالية.

نقطة ختامية:

يشتمل ما ورد ذكره حتى الآن، على إطار أساسي لتنمية الثقافة الدينية في المجتمع الإيراني. ومن البديهي أن هذه الأطر والسياسات تحتاج بعد الاتفاق في شأنها والمصادقة عليها من قِبَل مسؤولي النظام الأجلاء ونخب الحوزة والجامعة، تحتاج إلى برمجة وتنظيم وهندسة أساسية، بحيث تتضح بكل جلاء واجبات الأجهزة الحكومية، والأهم من ذلك كلّه، ما يجب أن يفعله الناس وينتهجوه.

الملاحق

الملحق (1)

الملحق (2)

الملحق (1)

المواد العشرون من الدستور التي تؤكد على ضرورة الالتزام بالموازين والمعايير والمباني والضوابط الإسلامية في إعداد وتنظيم والمصادقة على القوانين و تنفيذها.

1 ـ **المادة (4)**: كافة القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغير ذلك، يجب أن تقوم على أساس الموازين الإسلامية. وتسري هذه المادة على إطلاق أو عموم مواد الدستور والقوانين والمقررات الأخرى. ويعود تشخيص ذلك إلى فقهاء مجلس صيانة الدستور.

2 ـ **المادة (20)**: يخضع أفراد الشعب كافة، من رجال ونساء وعلى نحو متساوٍ، لحماية القانون، ويتمتعون بكافة الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمراعاة الموازين الإسلامية.

3 ـ **المادة (21)**: من واجب الحكومة ضمان حقوق المرأة من كافة النواحي بمراعاة الموازين الإسلامية.

4 ـ **المادة (26)**: تتمع الأحزاب والجمعيات والاتحادات السياسة

والمهنية والاتحادات الإسلامية أو التابعة للأقليات الدينية بالحرية شريطة أن لا تنقض مبادئ الاستقلال والحرية، والوحدة الوطنية، والموازين الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية. ولايمكن منع أي فرد من الاشتراك فيها أو إجباره على المشاركة في إحداها.

5 ـ **المادة (21)**: تمارس السلطة القضائية أعمالها عن طريق محاكم العدلية التي يجب أن تتشكل طبقاً للمعايير والموازين الإسلامية وتعمل على الفصل في الدعاوى وحفظ الحقوق العامة ونشر وتطبيق العدالة وإقامة الحدود الإلهية.

6 ـ **المادة (94)**: يجب إرسال كافة قرارات مجلس الشورى الإسلامي إلى مجلس صيانة الدستور. ومن واجب مجلس صيانة الدستور دراسة هذه القرارات خلال ما لايزيد عن عشرة أيام من حيث تطابقها مع الموازين الإسلامية والدستور.

7 ـ **المادة (105)**: قرارات المجالس يجب ألا تتعارض مع موازين الإسلام و قوانين البلاد.

8 ـ **المادة (110)**: تخفيف العقوبات أو العفو عنها ممكن ضمن حدود الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

9 ـ **المادة (151)**: من واجب الحكومة توفير برامج وإمكانات التعليم العسكري لكل أفراد البلد بما يتطابق والموازين الإسلامية.

10 ـ كيفية انتخاب وشروط وصلاحيات هيئة المحلفين وتعريف المخالفة السياسية أمور يعينها القانون طبقاً للمعايير الإسلامية.

11 ـ **المادة (171)**: إذا وقع ضرر مادي أو معنوي على شخص معين نتيجة تفسير القاضي أو خطئه في الموضوع أو في الحكم أو في تطبيق الحكم على حالة خاصة، وفي حال التقصير، لا بد

للمقصر أن يكون الضامن طبقاً للموازين الإسلامية، وفي غيرذلك تعوض الحكومة الخسائر، وفي كل الأحوال تعاد للمتهم حيثيته واعتباره.

12 ـ **المادة (175)**: تضمن في إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتلفزيونها، حريةُ التعبير عن الرأي و نشر الأفكار، بمراعاة الموازين الإسلامية ومصالح البلاد.

13 ـ **المادة (177)**: إن محتوى المبادئ المتعلقة بإسلامية النظام وابتناء كافة القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية، والقواعد الإيمانية، وأهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والنظام الجمهوري للدولة، وولاية الأمر وإمامة الأمة، وكذلك إدارة شؤون البلاد، اعتماداً على الرأي العام والدين والمذهب الرسمي في إيران، هي من الأمور التي لا سبيل إلى تغييرها.

14 ـ **المادة (27)**: حرية تشكيل الاجتماعات والمظاهرات من دون حمل الأسلحة مضمونة، شريطة عدم الإخلال بالمباني الإسلامية.

15 ـ **المادة (24)**: تتمتع الصحافة بالحرية في التعبير عن الرأي إلا إذا أخلت بالمباني الإسلامية أو الحقوق العامة؛ ويحدد القانون تفاصيل ذلك.

16 ـ **المادة (2)**: التخطيط الاقتصادي الصحيح والعادل، طبقاً للضوابط الإسلامية، من أجل تحقيق الرفاه والقضاء على الفقر وإزالة كل أنواع الحرمان، في مجالات التغذية والسكن والعمل و الصحة و تعميم الضمان.

17 ـ **المادة (2)**: تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية، والالتزام الأخوي أمام كل المسلمين، والدعم السخي لمستضعفي العالم.

18 ـ المادة (144): يجب أن يكون جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية جيشاً إسلامياً وعقائدياً وجماهيرياً، وأن يستقطب إليه الأفراد الكفوئين المؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية والمضحين من أجل تحقيقها.

19 ـ المادة (10): حيث أن العائلة هي الوحدة الأساس للمجتمع الإسلامي، فعلى كل القوانين والمقررات والخطط ذات الصلة، أن تساعد على تسهيل تشكيل العائلة وحماية قدسيتها وتحكيم الأوامر العائلية على أساس الحقوق والأخلاق الإسلامية.

20 ـ المادة (176): الاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

الملحق (2)

الهيئة العلمية والزملاء الأساتذة والدكاترة والعلماء الذين أسهموا إسهاماً أساسياً في صياغة الدراسات والبحوث التمهيدية لهذا البحث:

1 ـ محمدي عراقي.

2 ـ مهدي خاموشي.

3 ـ جعفري كيلاني.

4 ـ محمدرضا حشمتي.

5 ـ علي رضا حشمتي.

6 ـ علي أصغر صابري.

7 ـ محمد موسوي.

8 ـ حميد موسوي.

9 ـ محمد حسين قدوسي.

10 ـ محمد جواد حيدري كاشاني.

11 ـ علي سعيدي.

12 ـ أحمد رضا كشوري.

13 ـ محمد حسن بنيانيان.

14 ـ محمد خوش جهره.

15 ـ محمد صانعي بور.

16 ـ كورش فتحي.

17 ـ محسن فرمهيني فراهاني.

18 ـ أكبر رهنما.

19 ـ مهدي سجادي.

20 ـ أحمد حسيني.

21 ـ محمدعلي خانف اللهي.

22 ـ إبراهيم إبراهيمي.

23 ـ حامد نظري.

24 ـ حجت الله سوري.

25 ـ كامبيز كامكاري.

26 ـ الدكتور رضا نقيب السادات.

27 ـ محمد رضا مرشدي.

28 ـ غلام رضا حاجي لري.

29 ـ حسين علي زاده.

30 ـ علي هاشمي كيلاني.

31 ـ سياوش نادري فارساني.

32 ـ ابو القاسم ايرجي.

33 ـ محمد رضا موحدي.

34 ـ حاجي سفيدي.

35 ـ مرتضى نظري.

36 ـ محمد حسن شيباني.

فهرس المصطلحات

- ح -

- خ -

- د -